Center for
Universal Education
at BROOKINGS

20 YEARS

تطوير المعرفة والمهارات المالية لطلبة المدارس

تطوير وتوسيع نطاق برنامج التعليم المالي في المدارس في الأردن

مولي كيرتس ويس، مع جيني بيرلمان روبنسون، ومايا إليوت

تشرين الثاني ٢٠٢٢

شكر وتقدير

كتب هذا التقرير مولي كيرتس ويس، مع جيني بيرلمان روبنسون، ومايا إليوت، وغلام عمر قرغه، وبمساعدة قيمة من فريق مركز التعليم العالمي في معهد بروكينغز ومؤسسة إنجاز، ونخص بالذكر الدكتور مراد عوض، وغيدا حامد، ولاري كولي، وبراد أولسن، وكاتي بورتني. شكر خاص لباتريك هاناهان على مساهماته الكبيرة في مختبر التطوير والتوسع في الأردن.

امتناننا العميق لشركائنا وزملائنا في مختبر التطوير والتوسع في الأردن، الذين سمحوا لنا بالتعلم معهم جنبًا إلى جنب والذين ألهمونا بجهودهم الدؤوبة لضمان حصول جميع الطلبة في الأردن على تعليم مالي عالي الجودة. على وجه الخصوص، نتوجه بخالص الشكر للدكتور زياد فريز المحافظ السابق للبنك المركزي الأردني وإلى السيدة ديمة بيبي، المدير التنفيذي لمؤسسة إنجاز، التي لم يقتصر دورها على قيادة التوسع في برنامج التعليم المالي في المدارس برؤيتهم الواضحة والطموحة، بل كنا أيضًا على استعداد لخوض التجربة وسمحتوا لمركز التعليم العالمي بتوثيق نجاحات وتحديات العملية. خالص الشكر والتقدير للدكتور مراد عوض، وغيدا حامد، ومهند جراح، وغيث الشقيري، وفرح أبو سيف، والدكتور علي ياغي لقيادتهم لمختبر التطوير والتوسع في الأردن ولجهودهم البحثية ضمن المختبر. خالص الشكر أيضًا لجميع أعضاء مختبر التطوير والتوسع في الأردن (انظر الملحق الثاني). كما نقدم امتناننا أيضًا لمجموعة أخرى من الزملاء الذين شاركوا بسخاء بمعرفتهم وتغذيتهم الراجعة على البحث وعمليات مختبر التطوير والتوسع على مدار السنوات العديدة الماضية.

خالص تقديرنا للتوجيه والدعم المستمر من مجموعتين من "مجموعة تعلم الملايين الاستشارية التعليمية" – الأول ترأسه المحترمة جوليا جيلارد، رئيس الوزراء السابع والعشرون لأستراليا، والرئيس السابق لمجلس إدارة الشركة العالمية للتعليم، وزميلة متميزة في مركز التعليم العالمي في معهد بروكينغز. والثاني برئاسة خايمي سافيدرا، المدير العالمي "لممارسة التعليم" في مجموعة البنك الدولي، ووزير التعليم السابق في حكومة البيرو (انظر الملحق الثالث للحصول على القائمة الكاملة للمستشارين). كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى زملائنا الذين قاموا بمراجعة التقرير، لويس كراوتش ونجمة كوفال، ولشركة التصميم "blossoming.it"، وأخيرًا لشركة الترجم"Translation Skills"شكر خاص لمن أسهم معنا في مراجعة مسودات التقارير باللغتين الإنجليزية والعربية: دكتور مراد عوض، لاري كولي، غيدا حامد، براد أولسن، والدكتور علي ياغي.

معهد بروكينغز هو منظمة غير ربحية تعمل في مجال البحث المستقل وحلول السياسات. وتتمثل رسالته في إجراء بحث مستقل عالي الجودة يقدم توصيات مبتكرة وعملية لصانعي القرار والعامة. يرجى ملاحظة أن أية استنتاجات وتوصيات في أي منشور من منشورات Brookings هي فقط تخص مؤلفها (المؤلفين)، ولا تعكس آراء المؤسسة أو إدارتها أو الباحثين الآخرين ولا تمثل رأي الجهات المانحة أو مسؤوليها أو موظفيها أو مجالس المحافظين.

تعرب Brookings عن امتنانها لدعم شركة BHP لمختبر مقياس الأردن والتطوير. كما يعرب الفريق عن امتنانه أيضًا لدعم مشروع مختبر التطوير والتوسع من مؤسسة برنارد فان لير ، ELMA (المملكة المتحدة) من خلال حملة تعليم الإناث (CAMFED) ، ومؤسسة جاكوبس ، ومركز أبحاث التنمية الدولية في كندا من خلال مؤسسة لتنمية التعليم وتكنولوجيا المعلومات (FIT- ED) ، ولجنة الإنقاذ الدولية. تدرك Brookings أن القيمة التي تقدمها تكمن في التزامها بالجودة والاستقلالية والتأثير. تعكس الأنشطة المدعومة من المانحين هذا الالتزام.

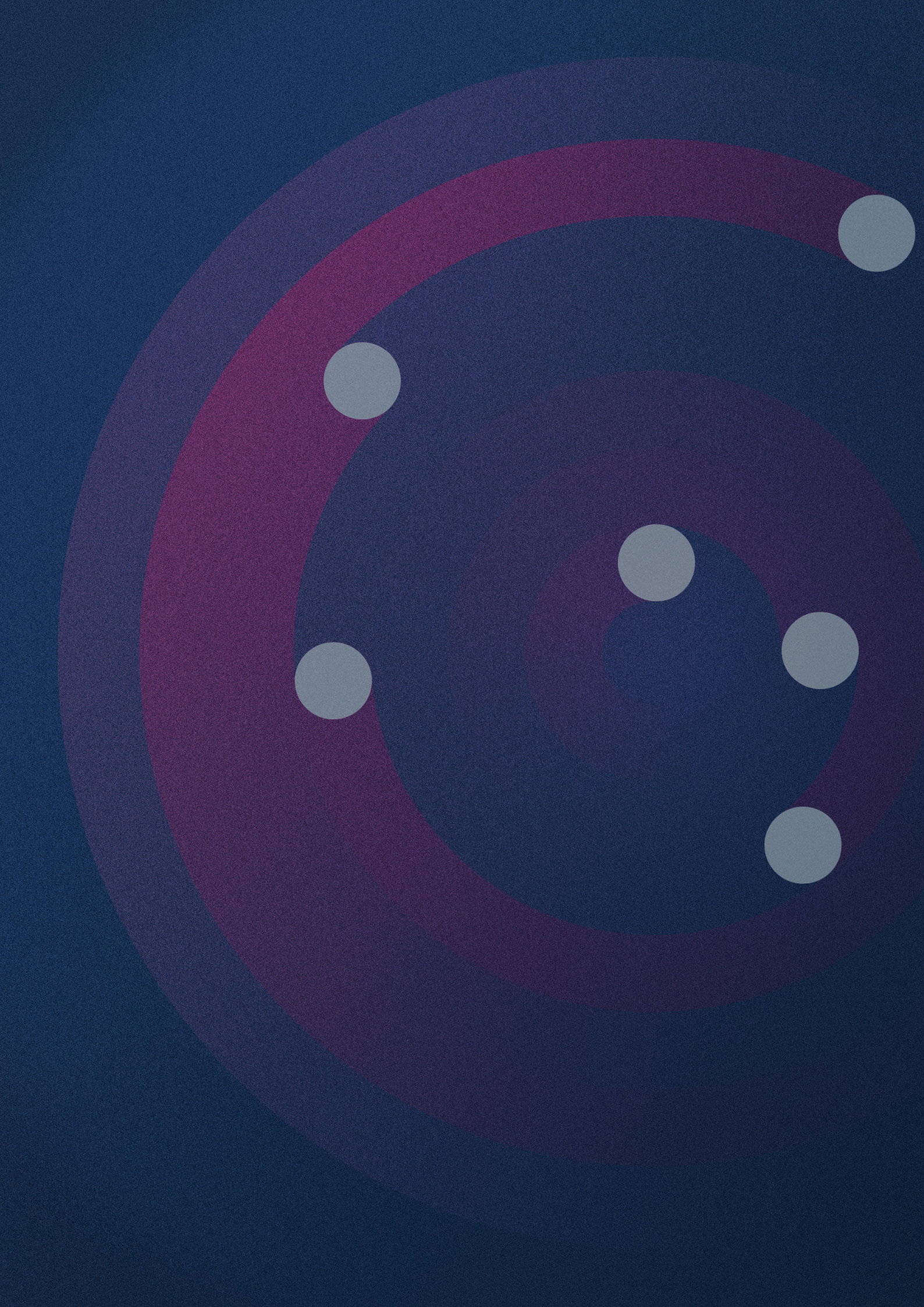

جدول المحتويات

مقدمة **٧**

ما هو مختبر التطوير والتوسع؟ ٨
مختبر التطوير والتوسع في الأردن ٨

البيئة التعليمية في الأردن **١٢**

بطالة الشباب والثقافة المالية ١٣

برنامج الثقافة المالية **١٦**

قصة تطوير وتوسيع برنامج التعليم المالي في المدارس **٢٠**

طريقة واستراتيجية التطوير والتوسع ٢١
التوجه نحو التعليم المالي والبيئة التمكينية الداعمة ٢٣
الشراكة ٢٦
المؤيدون وكسب التأييد في النظام ٣٠
المعلمون ٣٢
البيانات والتكيّف والتعلّم ٣٩

اعتبارات المترتبة على استدامة تسليم برنامج الثقافة المالية وأثره **٤٧**

بالنسبة لوزارة التربية والتعليم ٤٧
بالنسبة لبنك المركزي الاردني ٤٩
بالنسبة لمؤسسة إنجاز ٤٩

النقاط الرئيسية للجهات المعنية بالتعليم داخل وخارج الأردن **٥١**

استراتيجية التطوير والتوسّع ٥١
البيئة التمكينية ٥٢
الشراكة ٥٢
التمويل ٥٢
المؤيدون وكسب التأييد ٥٣
المعلّمون ٥٣
البيانات والتكيّف والتعلّم ٥٤

الاستنتاج **٥٥**

الملحق **٥٦**

الملحق الأول: المنهجية ٥٦
الملحق الثاني: أعضاء مختبر التطوير والتوسع ٥٧
الملحق الثالث: القائمة الكاملة لأعضاء المجموعة الاستشارية الدولية لتعليم الملايين ٦٢

ملاحظات النهاية **٦٤**

جدول الصناديق

الإطار ١. ما هو "التطوير والتوسع"؟ ٨
الإطار ٢. تأثير كوفيد-١٩ على النظام التعليمي الأردني ١٣
الإطار ٣. التدريب المباشر للمعلمين ٣٥
الإطار ٤. حلقات تعلّم المعلّمين ٣٧
الإطار ٥. رقمنة منهاج الثقافة المالية ٤٤

جدول الرسوم التوضيحية

الشكل ١. مجموعة مختبرات التطوير و التوسع ٩
الشكل ٢. رسم بياني يوضح معلومات حول مختبر التطوير والتوسع في الأردن ١٠
الشكل ٣. تطوير وتوسيع برنامج التعليم المالي في المدارس ٢٠١٤ - ٢٠٢٢ ..... ١٨
الشكل ٤. الاعتبارات ٤٦

الاختصارات

CUE	مركز التعليم العالمي
INFE	الشبكة الدولية للتعليم المالي
FEP	برنامج التعليم المالي في المدارس
FESC	اللجنة التوجيهية للتعليم المالي
FETC	اللجنة الفنية للتعليم المالي
GIZ	الجمعية الألمانية للتعاون الدولي
MEL	المتابعة والتقييم والتعلم
MoE	وزارة التربية والتعليم
MoDEE	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة
NCCD	المركز الوطني لتطوير المناهج
NFIS	الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي
OECD	منظمه التعاون الاقتصادي والتنمية
PISA	برنامج دولي لتقييم الطلبة
RTSL	Real-time Scaling Lab مختبر التطوير والتوسع في الأردن

مقدمة

يهدف برنامج تعلم الملايين Millions Learning، وهو مشروع تابع لمركز التعليم العالمي (CUE) في مؤسسة بروكينجز Brookings، إلى استكشاف مجالات التوسع واستدامة فاعلية المبادرات مما يؤدي إلى تحسين الطرائق على مستوى النظام. في المرحلة الثانية من المشروع (٢٠١٨-٢٠٢٣)، قام مركز التعليم المالي بتنفيذ سلسلة من مختبرات التطوير والتوسع (RTSL)، بالشراكة مع المؤسسات المحلية في العديد من البلدان، لتوليد الأدلة وتقديم توصيات عملية حول عملية تطوير وتوسيع التعليم العالمي – مما يشجع على تقوية الارتباط بين البحث والممارسة. في عام ٢٠١٩، أطلق مركز التعليم العالمي مختبرًا للتطوير والتوسع في الأردن بالشراكة مع مؤسسة إنجاز الأردنية غير الحكومية التي تركز على العملية التي يقودها البنك المركزي ووزارة التربية والتعليم لتنفيذ برنامج التعليم المالي في المدارس وتكييفه وتطويره وتوسيع نطاقه واستدامته في الصفوف من ٧ إلى ١٢ في جميع المدارس في المملكة.

يقدم مشروع تطوير وتوسيع نطاق برنامج التعليم المالي في المدارس في الأردن دراسة حالة تُعطي مؤشّرات للنجاح الكبير لعملية التطوير والتوسع، في ظل تحالف أصحاب المصلحة المتنوعين المستعدين لدعم الرحلة منذ بداية الفكرة، وذلك من خلال التحسين المستمر والاختبار، وصولًا إلى الهدف النهائي المتمثل في الملكية الكاملة للبرنامج لوزارة التربية والتعليم للصفوف ٧-١٢ في جميع أنحاء الأردن. ويكشف هذا التقرير عن بعض أسباب هذا النجاح، بما في ذلك نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي خالف طرق العمل التقليدية وجمع مساهمات من جهات فاعلة متنوعة لتمويل المشروع وكسب التأييد والتنفيذ، ووجود إطار زمني طويل لاختبار نهج وطرق العمل وتحسينها بشكل مستمر، وخطوة عالمية للشمول المالي، وبيئة تمكينية محلية قوية، تدعم التطوير والتوسع والمرونة بين جميع الأطراف عندما كان تكييف الخطط والاستجابة للسياق المتغير في أعقاب جائحة كورونا. وينظر التقرير أيضًا في بعض التحديات المتكررة فيما يتعلق بتطوير وتوسيع نطاق برنامج التعليم المالي في المدارس، بما في ذلك المتابعة وجمع البيانات والحفاظ على تدريب عالي الجودة على نطاق واسع، وتعزيز المساندة على كل المستويات من الفصول الدراسية إلى أصحاب المصلحة داخل وزارة التربية والتعليم. لمحاولة معالجة بعض هذه التحديات ، قام المختبر بتحديد وتكييف واختبار سلسلة من أفكار التغيير، بما في ذلك التدريب المباشر للمعلمين ؛ رقمنة مناهج الثقافة المالية من خلال مقاطع الفيديو والمنصات التفاعلية ؛ وحلقات تعلّم المعلّمين لبناء دعم الأقران والإرشاد والمشاركة بين معلمي التربية المالية. من خلال دراسة كل من النجاحات والتحديات في رحلة تطوير وتوسيع نطاق برنامج التعليم المالي في المدارس وتوثيق القرارات التي تم اتخاذها وعمليات التكييف التي تم اختبارها لمعالجة هذه القضايا، هذا التقرير إلى تسليط الضوء على الدروس الرئيسة حول ما يلزم لتطوير وتوسيع نطاق الابتكار التعليمي بشكل تعاوني ونقله إلى المستوى الوطني.

كما يهدف التقرير إلى إعلام أصحاب المصلحة في مجال التعليم في الأردن - بما في ذلك صانعي السياسات، ولا سيما في وزارة التربية والتعليم، والممارسين والممولين، ومجتمع المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك البنك المركزي الأردني والقطاع المالي- حول النجاحات والتحديات والآثار المترتبة على عملية تطوير وتوسيع نطاق برنامج التعليم المالي في المدارس. وبينما يركز التقرير بشكل خاص على حالة برنامج التعليم المالي، فإنه يقدم أيضًا دروسًا يمكن لأصحاب المصلحة الاستفادة منها في التعليم العالمي باستخدام مثال على التطوير والتوسع من خلال إضفاء الطابع المؤسسي الحكومي والشراكة المبتكرة متعددة القطاعات وطرق التعلم التشاركي والمستمر لدعم عملية التطوير والتوسع.

يقدم القسم الأول لمحة عامة عن مختبرات التطوير والتوسع وبيئة التعليم والثقافة المالية في الأردن والجهات الفاعلة الرئيسية المشاركة في برنامج التعليم المالي. ويوضح القسم الثاني تفاصيل قصة تنفيذ وتكييف وتطوير وتوسيع برنامج التعليم المالي في الأردن حتى الآن – وسط استكشاف العوامل الحاسمة والفرص والتحديات المتعلقة بتصميمه وتسليمه وتمويله وبيئته التمكينية. ويقدم القسم الثالث التداعيات الناجمة عن استدامة برنامج التعليم المالي على نطاق واسع في المستقبل، بالإضافة إلى الاستنتاجات الرئيسية من رحلة تطوير وتوسيع نطاق برنامج التعليم المالي التي يمكن أن تثري عمل الجهات الفاعلة في مجال التعليم العالمي.

الإطار ١. ما هو "التطوير والتوسع"؟

يشير التطوير والتوسع إلى مجموعة من الطرائق - من إعادة العمل بنفس الطريقة لأكثر من مرة على برامج مشابهة إلى التوسع به بطريقة سلسلة حتى يتم دمجه في النظام على المستوى الوطني - التي توسع وتعمق الأثر مما يؤدي إلى تحسينات دائمة في حياة الناس. إن هذا التصور لعملية التطوير والتوسع يتبع ضمنيًا نهجًا على مستوى النظام، حيث لا يكون التركيز على تنمية مشروع فردي ولكن على تفعيل وإدارة تغيير مستدام في النظام الأوسع. بالنسبة إلى برنامج التعليم المالي في المدارس، يتمثل نهج التطوير والتوسع في الوصول إلى جميع الطلبة في الصفوف من ٧ إلى ١٢ في المدارس في جميع أنحاء الأردن من خلال إدماج منهاج الثقافة المالية في النظام التعليمي بشكل تدريجي.

ما هو مختبر التطوير والتوسع؟

إن مختبر التطوير والتوسع هو نهج بحثي تشاركي لاستكشاف أثر التطوير والتوسع في التعليم. إنه ليس مساحة مادية ولكن عملية وضعها مركز التعليم العالمي بالتعاون مع جهات أخرى، وتجمع بين التوثيق والتحليل المستمرين لرحلة التطوير والتوسع مع إجراء ورش عمل وجاهيّة وعن بعد، تجمع أصحاب المصلحة المتنوعين للتخطيط الجماعي لعملية التطوير والتوسع المستدامة، والتفكير في التحديات والفرص، وتطوير واختبار التكييفات وتصحيحات المسار لاستراتيجيات التطوير والتوسع من خلال عملية تكرار خطوات التعلم المستمر. يركز هذا التقرير على حالة مختبر التطوير والتوسع في الأردن. نُفِّذت مختبرات أخرى للتطوير والتوسع في بوتسوانا وكوت ديفوار والفلبين وتنزانيا (الشكل ١). على الرغم من أن كل مختبر يركز على التّعلم من التوسع وتوثيق ودعم عملية التطوير والتوسع لمبادرة فردية، فإن المجموعة الأوسع من مختبرات التطوير والتوسع تشكل أيضًا مجتمع التعلم الخاص بها. اطلع على الملحق الأول للحصول على نظرة عامة على منهجية ومعايير اختيار مختبرات التطوير والتوسع.

مختبر التطوير والتوسع في الأردن

كان تصميم وإنشاء مختبر التطوير والتوسع في الأردن عملية تعاونية. اتبع المختبر المرحلة الأولى من مشروع تعليم الملايين Millions Learning، والتي تضمنت دراسة حالة متعمقة حول عمل مؤسسة إنجاز في الأردن.[١] استنادًا إلى هذه العلاقة والأبحاث الحالية، تم إنشاء مختبر التطوير والتوسع للجمع بين أصحاب المصلحة الرئيسيين لدعم وتوثيق والتعلم من عملية تطوير وتوسيع نطاق برنامج التعليم المالي في المدارس. تم إطلاق مختبر التطوير والتوسع في أيلول/سبتمبر٢٠١٩ في عمان، حيث تضمنت نشاطات المختبر اجتماعات دورية مع أصحاب المصلحة المتنوعين لتحديد واستكشاف القضايا والتحديات المتعلقة بعملية تطوير وتوسيع نطاق برنامج التعليم المالي، بالبحث عن الأسباب الجذرية لهذه التحديات، ومراجعة البيانات والمعلومات ذات الصلة، والتخطيط الاستراتيجي للتحسينات الواجب إجراؤها واختبارها لتعميق أثر البرنامج واستدامته (انظر الشكل ٢ لمزيد من التفاصيل).

لمحة سريعة عن مختبر التطوير والتوسع في الأردن:
برنامج التعليم المالي في المدارس

تركيز المبادرة

تم تنفيذ **منهاج الثقافة المالية في المدارس** من الصف **السابع إلى الثاني عشر**، وتمّ تعميمه في جميع المدارس، لتحسين الثقافة المالية لدى الطلبة في الأردن من خلال إقامة شراكة بين مؤسسة **إنجاز والبنك المركزي الأردني ووزارة التربية والتعليم، ومجموعة من المؤسسات الوطنية.**

أهداف التطوير والتوسع

1. **توسيع وتعميق أثر منهاج الثقافة المالية** للوصول إلى المزيد من الطلبة من خلال تدريبهم على المهارات المالية الهامة وتعريفهم بمفهوم ريادة الأعمال والتي تسهم في تمكينهم.
2. **دعم وزارة التربية والتعليم لتتولى بشكل تدريجي ومستدام ملكية تنفيذ** البرنامج والجهود المستقبلية لتعزيزه.
3. **استخلاص الدروس من أبحاث ودراسات مختبر التطوير والتوسع** لتعزيز البيئة التنظيمية الأكبر للثقيف المالي وريادة الأعمال في الأردن.

أدوار المختبر

مدير مختبر التطوير والتوسع: يدير مختبرات التطوير والتوسع، ويسهل الاجتماعات ويوجه المناقشات حول التوسع

باحث مختبر التطوير والتوسع: يوثّق عملية التطوير والتوسع ويقود تنفيذ البحث الإجرائي بناءً على الأولويات الرئيسية التي تحددها مجموعة المختبر.

مؤسسة إنجاز: تستضيف مختبرات التطوير والتوسع، وتقدم الدعم المالي لـمختبرات التطوير والتوسع، وتساهم في تصميم وتنفيذ المختبر

مركز التعليم العالمي: يجمع ويحلل ويوثق عملية التطوير والتوسع والدروس المستفادة ويوفّر تعزيز القدرات وفرص التعلّم من الأقران

أعضاء المختبر

ممثلون من:

- البنك المركزي الأردني (CBJ)
- وزارة التربية والتعليم (MoE)
- المركز الوطني لتطوير المناهج (NCCD)
- مركز الملكة رانيا للتعليم وتكنولوجيا المعلومات (QRCEIT)
- مؤسسة عبدالحميد شومان
- جمعية البنوك في الأردن
- معهد الدراسات المصرفية
- وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة (MoDEE)
- المؤسسات الأكاديمية وخبراء التعليم الرئيسيون
- القائمة الكاملة لأعضاء المختبر في الملحق الثاني
- صندوق الحسين للإبداع والتفوق

المصدر: تحليل المؤلفين

مجموعة مختبرات التطوير و التوسع

بوتسوانا

الشريك المحلي
Youth Impact

المبادرة
التدريس القائم على المستوى الصحيح (TaRL)

تركيز
نهج تعليمي موجه لمحو الأمية وتعلّم مبادئ الحساب مطبق في الصفوف 3-5 في المدارس الابتدائية بالتعاون مع وزارة التعليم الأساسي

الدور في مسيرة التوسع
التوسع المستمر بالشراكة مع الحكومة

المستوى التعليمي
المدرسة الابتدائية

الاردن

الشريك المحلي
لجنة الإنقاذ الدولية

المبادرة
اهلاً سمسم

تركيز
مبادرة تنمية الطفولة المبكرة (بما في ذلك التعلّم المبكر والرعاية في مرحلة التنشئة) يستهدف الأطفال ومزودي الرعاية المتأثرين بالصراعات والأزمات في العراق والأردن ولبنان وسوريا، من خلال مزيج من الخدمات المباشرة ووسائل الإعلام بالتعاون مع ورشة سمسم

الدور في مسيرة التوسع
التكيف مع السياق الجديد والشراكات الجديدة

المستوى التعليمي
تنمية الطفولة المبكرة

كوت ديفوار

الشريك المحلي
تحويل التعليم في مجتمعات الكاكاو

المبادرة
التدريس على المستوى المناسب أو اعتماد برنامج التدريس المستهدف (PEC)

تركيز
اعتماد التعليم التعويضي من خلال التعليمات الموجهة لمحو الأمية وتعلّم مبادئ الحساب في صفوف الثالث حتى الخامس أساسي التي يتم تقديمها في المدارس الابتدائية والفصول الوسيطة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومحو الأمية

الدور في مسيرة التوسع
التوسع المستمر والاندماج في الحكومة

المستوى التعليمي
المدرسة الابتدائية

تنزانيا

الشريك المحلي
الحملة لتعليم الإناث (CAMFED)

المبادرة
دليل المعلم (LG)

تركيز
تقديم خريجات المدارس الثانوية منهج مهارات حياتية لطلاب المرحلة الثانوية في إطار برنامج تطوعي مدته 18 شهرًا يركّز على الانتقال إلى التعليم العالي والقوى العاملة، بالتعاون مع وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا ومكتب رئيس الجمهورية للإدارة الإقليمية والحكومة المحلية

الدور في مسيرة التوسع
التوسع المستمر بالشراكة مع الحكومة

المستوى التعليمي
المدرسة الثانوية والانتقال إلى القوى العاملة

الاردن

الشريك المحلي
إنجاز

المبادرة
برنامج الثقافة المالية

تركيز
تنفيذ دورة محو الأمية المالية في الصفوف 7-12 في جميع المدارس الثانوية، بقيادة وزارة التربية والتعليم والبنك المركزي الأردني

الدور في مسيرة التوسع
على المستوى الوطني، التركيز على الأثر المستدام

المستوى التعليمي
المدرسة الثانوية

الفلبينيين

الشريك المحلي
تحالف التطوير المهني للمعلمين، مؤسسة تكنولوجيا المعلومات والتعليم والتنمية (FIT-ED)

المبادرة
محو الأمية و تعلّم مبادئ الحساب للأعمار المبكرة - (ELLN-Digital)

تركيز
نموذج التطوير المهني للمعلمين المختلط لمعلمي صف الـK-3 المطبق في المدارس العامة، بقيادة وزارة التعليم

الدور في مسيرة التوسع
النشر على مراحل من قبل الحكومة

المستوى التعليمي
التطوير المهني للمعلمين

Source: Authors own analysis

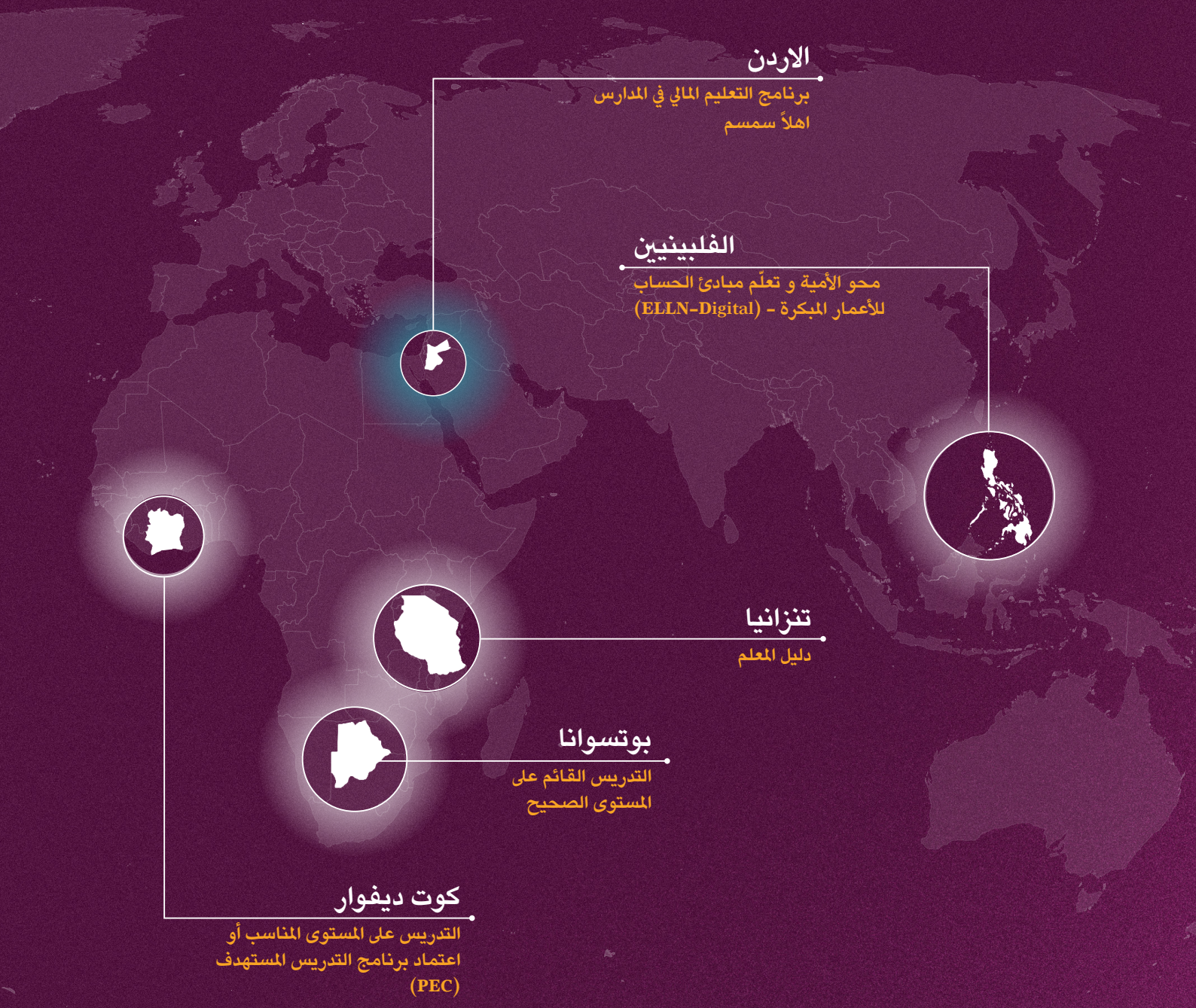
الاردن
برنامج التعليم المالي في المدارس
اهلاً سمسم
الفلبينيين
محو الأمية و تعلّم مبادئ الحساب
للأعمار المبكرة - (ELLN-Digital)
تنزانيا
دليل المعلم
بوتسوانا
التدريس القائم على
المستوى الصحيح
كوت ديفوار
التدريس على المستوى المناسب أو
اعتماد برنامج التدريس المستهدف
(PEC)

البيئة التعليمية في الأردن

إن التعليم الأساسي، من سن ٦ إلى ١٦، مجاني وإلزامي لجميع الأطفال والشباب في الأردن، بما في ذلك اللاجئين والشباب من المجتمعات الأقل حظًّا.[٢] بعد الصف العاشر، يدخل الطلبة نظام التعليم الثانوي، الذي يتكون من مسارات أكاديمية ومهنية. لإكمال المسار الأكاديمي والمضي قدمًا في التعليم العالي أو التدريب أو الخيارات المهنية، يجب على الطلبة اجتياز امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة الوطنية (التوجيهي). تُعتبر نسبة الالتحاق بالمدارس الأساسية الدنيا والاستمرار فيها مرتفعةً، حيث التحق ٩٣ بالمئة من الأطفال بالمدارس خلال العام الأخير من المرحلة الأساسية الدنيا و٩٨ بالمئة من هؤلاء الطلبة ينتقلون إلى المرحلة الأساسية العليا.[٣]

بينما تتمتع الأردن بنظام تعليمي قوي، فقد تعرضت لضغوط جراء موجات متعددة من اللاجئين على مدى العقود الماضية. وتستضيف الأردن اليوم أكثر من ١٫٣ مليون لاجئ[٤] (١٠ بالمئة من إجمالي السكان),[٥] ثلثهم في سن الدراسة.[٦] خلق تدفق الطلبة الجدد ضغطًا على النظام المدرسي الحالي واستلزم أن تتبنى بعض المدارس الحكومية نموذج الدوام على فترتين، الفترة الصباحية للطلبة الأردنيين، والفترة المسائية للطلبة السوريين وغيرهم من اللاجئين.[٧] على الرغم من توفر التعليم المجاني، تنخفض معدلات التحاق الطلبة اللاجئين في الصفوف العليا بسبب مجموعة من العوامل، بما في ذلك الضغوط الاجتماعية والاقتصادية للأسرة.[٨]

حتى قبل جائحة كوفيد-١٩، كانت هناك تحديات داخل نظام التعليم تتعلق بالموارد والبنية التحتية وعدم المساواة بين الريف والمدينة. كما هو الحال في العديد من البلدان، تفاقمت هذه التحديات بسبب الوباء. كانت لظروف المعلم[a] وتدريبه أيضًا تحديات متكررة. بينما تم تحسين نموذج التدريب قبل الخدمة في السنوات الأخيرة، ولكن لا تزال هناك تحديات حول تدريب المعلم أثناء الخدمة، والذي يركز على نماذج التدريب النظري والتعاقبي. من حيث نتائج التعلم، أظهر تحليل نتائج البرنامج الدولي لتقييم الطلبة لعام[b] ٢٠١٨ أن ٤٠ بالمئة من الطلبة البالغين ١٥ عامًا سجلوا درجات دون المستوى الثاني في العلوم والقراءة و٦٠ بالمئة سجلوا درجات دون المستوى الثاني في الرياضيات. تضع هذه الدرجات الأردن في مرتبة متسقة مع البلدان الأخرى ذات مستوى الدخل المماثل، على الرغم من أن التباين بسبب الخلفية الاجتماعية والاقتصادية أقل في الأردن (٦-٧ بالمئة) من المتوسط في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.[٩] ويسلط الأداء في الامتحانات الوطنية للحصول على شهادة التعليم الثانوي الضوء أيضًا على بعض نقاط القوة الرئيسية وكذلك التحديات في النظام التعليمي الأردني. في عام ٢٠٢١، بلغ معدل النجاح الإجمالي في شهادة التوجيهي ٦٠٫٨ بالمئة[١٠] وهو أعلى معدل في السنوات الأخيرة.

a. يعتقد أكثر من ثلثي المعلمين الذين شملهم الاستطلاع أن المهنة لا تحظى بالاحترام في المجتمع، وهو ما أكده استطلاع أجرته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مؤخرًا لعامة الناس والذي وجد أن التدريس في المرتبة الأدنى من بين ١٠ فئات مهنية. "تعليم المعلمين قبل الخدمة في الأردن: استطلاع وطني حول التصورات العامة لمهنة التدريس" (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، سبتمبر ٢٠٢٠)

b. البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA) هو تقييم موحد أنشأته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ويُستخدم في جميع أنحاء العالم لقياس كفاءات الأطفال في سن ١٥ عامًا في القراءة والرياضيات والعلوم. انظر: https://www.oecd.org/pisa/.

الإطار ٢. تأثير كوفيد-١٩ على النظام التعليمي الأردني

استجابةً لانتشار كوفيد-١٩ في جميع أنحاء العالم، أغلقت الحكومة الأردنية جميع المؤسسات التعليمية في ١٥ آذار/مارس٢٠٢٠. وظلت المدارس مغلقة حتى عام ٢٠٢٠ وجزء من عام ٢٠٢١،[١١] لدعم تعلم الطلبة في منازلهم، عقدت وزارة التربية والتعليم شراكة مع المزودين من القطاع الخاص لتطوير منصة "درسك" لمشاركة دروس الفيديو المسجلة مسبقًا لجميع الصفوف حتى الصف الثاني عشر مع الطلبة. تم بث هذه الفيديوهات أيضًا على التلفزيون الوطني. وعلى الرغم من التطوير السريع للمنصة الرقمية في آذار/مارس ٢٠٢٠،[١٢] ظل الوصول يمثل مشكلة للعديد من الطلبة، لا سيما أولئك الذين ينتمون إلى المجتمعات الأقل حظًّا أو الذين لديهم وصول محدود إلى الإنترنت، والذين يُقدر عددهم بنحو ١٨٠ ألف طالب وطالبة أو حوالي ١١،٥ بالمئة من مجموع الطلبة.[١٣] حتى مع الوصول إلى منصات التعلم عبر الإنترنت، كان ٦٢ بالمئة فقط من الطلبة يصلون إلى المنصة يوميًا.[١٤] عندما أعيد افتتاح المدارس بالكامل في آذار/مارس ٢٠٢١، عاد أكثر من ٢،١ مليون طالب وطالبة إلى الصفوف الدراسية.[١٥] كما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى، يعد الفاقد التعليمي المتوقع نتيجة لإغلاق المدارس بسبب فيروس كورونا كبيرًا. وفقًا للبنك الدولي، من المتوقع أن تنخفض سنوات التعلم المعدل بما يصل إلى٠،٩ سنة للطلبة في الأردن، وذلك بسبب انخفاض عدد السنوات الدراسية وبسبب تحديات التعلم عن بعد.[١٦]

بطالة الشباب والثقافة المالية

تشهد الأردن أحد أعلى معدلات البطالة بين الشباب (١٥-٢٤) في العالم.[١٧] في عام ٢٠١٤، عندما بدأ برنامج التعليم المالي، كانت نسبة بطالة الشباب حوالي ٢٧،٩ بالمئة، وبحلول عام ٢٠٢٢ كانت حوالي ٤٠ بالمئة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى الانكماش الاقتصادي الناجم عن جائحة كوفيد-١٩،[١٨] ويصبح هذا الوضع أكثر خطورة عندما يؤخذ الجنس في عين الاعتبار. في حين أن الأردن حقق التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الأساسي،[١٩] وأن عدد الإناث الملتحقات بالتعليم العالي يفوق عدد الذكور، وعلى الرغم من ذلك ١٤ بالمئة فقط من النساء يشاركن في سوق العمل - وهو أحد أدنى معدلات مشاركة الإناث على مستوى العالم. في عام ٢٠٢١، لم تتمكن ٩٠ بالمئة من النساء الأردنيات والسوريات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٨ و٢٤ عامًا واللواتي يبحثن عن عمل من العثور على وظيفة.[٢٠]

يعتمد الاقتصاد الأردني اعتمادًا كبيرًا على الصناعات والخدمات القائمة على المهارات، بما في ذلك السياحة والخدمات المالية وقطاع تكنولوجيا المعلومات المتنامي. ونتيجةً لذلك، جعلت الحكومة الاستثمار في التعليم وتنمية المهارات من أولويات الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية ٢٠١٦-٢٠٢٥. وتم وضع الاستراتيجية تسليمًا بحقيقة أنه في عالم سريع العولمة والرقمنة بشكل متزايد، فإن المهارات اللازمة للقوى العاملة المعاصرة تتغير وهناك حاجة عدم التوافق بين التعليم الذي يحصل عليه الطلبة واحتياجات سوق العمل.[٢١] إن عدم التطابق هذا أمر بالغ الأهمية لأن البطالة مرتبطة بالعديد من أشكال الاستبعاد المالي والاجتماعي للشباب والشابات، بما في ذلك الزواج المتأخر والاعتماد على الأسرة وعدم الحصول على التسهيلات الائتمانية.[٢٢]

وفقًا للبنك الدولي، "يعني الشمول المالي أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم - معاملات ومدفوعات ومنتجات ادخار، وتسهيلات ائتمانية، وقروض وخدمات تأمين- ويتم تقديمها على نحو مسؤول ومستدام"[٢٣] أظهرت الأبحاث الدقيقة التي أُجريت على مدى العقود الماضية أن الشمول المالي يمكن أن يكون أداةً قويةً لتحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر والمساواة في الدخل، وخاصة بالنسبة للشرائح السكانية في المناطق الأقل حظًّا. وبالإضافة إلى مواجهة المخاطر الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بممارسات الاقتراض والإقراض غير الرسمية والتي تستغل الفرد، فإن الشمول المالي يوفّر إمكانية الوصول إلى برامج الادخار

وبرامج الاقتراض الرسمية والتأمين لمواجهة التحديات الاقتصادية والشخصية.[٢٤] كما ثبت أنه يدعم المساواة بني الجنسني,[٢٥] وزيادة الادخار على المدى الطويل، وزيادة توافر الموارد لتمكين التخطيط والنشاط الاقتصادي على المدى الطويل.[٢٦] مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه هناك انتقادات واسعة النطاق للتركيز المفرط من قبل الحكومات، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، على التثقيف والشمول المالي كوسيلة لإعطاء الزخم لمعالجة أزمة البطالة عند المواطنين، بدلًا من إجراء تغييرات في سياسات الاقتصاد الجزئي على أسواق العمل في القطاعين العام والخاص.[٢٧]

وفقًا لتقرير البنك الدولي Global Findex، في عام ٢٠١٧، لم يكن لدى ٥٨٫٥ بالمئة من عامة السكان في الأردن حساب مصرفي.[٢٨] منذ عام ٢٠١٧، زادت هذه الأرقام نتيجة استخدام المدفوعات عبر الهاتف المحمول خلال كوفيد-١٩ لأنشطة الحماية الاجتماعية.[٢٩] من الجدير بالذكر أنه منذ إطلاق التزامات الأردن بإعلان مايا, وهو مبادرة عالمية للشمول المالي المسؤول والمستدام الذي يهدف إلى الحد من الفقر وضمان الاستقرار المالي لصالح الجميع, واستراتيجية الشمول المالي، اتسع نطاق الشمول في القطاع المالي ليشمل ٥٠ بالمئة من السكان، وانخفضت الفجوة بين الجنسين بين الرجال والنساء الذين يحصلون على الخدمات المالية من ٥٣ بالمئة إلى ٢٩ بالمئة.[٣٠]

ومع ذلك، لا يزال الشباب والشابات في الأردن مستبعدين ماليًا حيث أن ٧٥ بالمئة من الشباب والشابات (١٥-٢٤) ليس لديهم حسابات مصرفية رسمية. ويشكل الأطفال والشباب الذين تقل أعمارهم عن ٣٠ عامًا غالبية سكان الأردن,[٣١] لذلك من المتوقع أن تؤثر المشاكل المرتبطة بالاستبعاد المالي للشباب على الأغلبية المتزايدة لسكان البلاد في العقود القادمة. ويُعتبر الشمول المالي مهمًا بشكل خاص للشباب وللشابات، الذين يواجهون معدلات بطالة عالية وعمل غير رسمي أعلى من بقية السكان البالغين.[٣٢]

بينما تُظهر الأبحاث أن الشمول المالي يمكن أن يلعب دورًا مهمًا في القضاء على الفقر والحد من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، هناك أيضًا مخاطر مرتبطة بالخدمات المالية،[٣٣] لا سيما حول حماية الخصوصية مع انتشار الخدمات المالية الرقمية. وبالتالي، من المهم أن يكون الشمول المالي مصحوبًا بجهود لتحسين التثقيف المالي.[٣٤] أظهرت الأبحاث أن الثقافة المالية في المناهج المدرسية يمكن أن تؤدي إلى عدد من التأثيرات المالية الإيجابية، بما في ذلك تحسين الدرجات الائتمانية وتخفيض معدلات التخلف عن سداد القروض، بالإضافة إلى تحسين إدارة الديون، وزيادة التخطيط المالي طويل الأجل، والتغييرات في أنماط الاقتراض.[٣٥] ويُعد التعرض المبكر للثقافة والمهارات المالية أمرًا مهمًا لمساعدة الشباب في اتخاذ القرارات المالية المعقدة وتطوير سلوكيات مالية صحية طويلة الأجل.[٣٦] ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن الأساليب التربوية المستخدمة لتنفيذ منهاج الثقافة المالية تحسن أثر البرنامج. تظهر الأبحاث أن التعلم التجريبي الذي يرتبط بأحداث الحياة الواقعية فعال بشكل خاص في تعليم محو الأمية المالية.[٣٧]

يُعد التركيز على توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية والثقافة المالية عنصرًا مهمًا من عناصر الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في الأردن. إن المكون الرئيس لهذا الجهد هو برنامج التعليم المالي في المدارس (منهاج الثقافة المالية)، والذي يستند إلى أساليب التعلم القائم على الأنشطة والمهارات.

رصيد الصورة: Shutterstock

برنامج الثقافة المالية

يقدم برنامج الثقافة المالية منهجًا كاملًا مخصصًا للتثقيف المالي تم تصميمه بحيث يكون تفاعليًا وجذابًا وملائمًا لحياة الطالب اليومية.[c] شاركت وزارة التربية والتعليم ومؤسسة إنجاز والبنك المركزي الأردني، إلى جانب العديد من الشركاء الآخرين، في عملية تصميم وإعداد وتنفيذ منهاج الثقافة المالية بشكل تدريجي منذ عام ٢٠١٤. اليوم أصبح منهاج الثقافة المالية مبحثًا إلزاميا لجميع طلبة المدارس في الصفوف ٧-١٠، ومبحثًا اختياريًا لطلبة الصفين ١١ و١٢. إن دمج منهاج الثقافة المالية في النظام التعليمي في الأردن كمبحث إلزامي، يجعل الأردن واحدة من ثلاثة عشر دولة فقط في العالم لديها ثقافية مالية إلزامية.[٣٨]

أهداف برنامج التعليم المالي في المدارس:

- معالجة المستويات المنخفضة من المعرفة والمهارات والسلوكيات المتعلقة بالتثقيف المالي;
- تعليم المفاهيم المالية والاقتصادية، مثل كيفية عمل الأنظمة الاقتصادية المحلية والإقليمية وأساسيات التخطيط المالي والميزانية والاستثمار;
- ترسيخ مفهوم أخلاقيات العمل المالي بين الطلبة وتعزيز مفهوم الريادة في مجتمعاتهم;
- تشجيع الشباب على المشاركة الفاعلة في الابتكار وريادة الأعمال وتنمية الاقتصاد الوطني و;
- تعزيز الثقة في المنتجات والخدمات المالية التي يقدمها القطاع المصرفي.

إن الشركاء الرئيسيين المشاركين في نشر وتطوير وتوسيع نطاق برنامج التعليم المالي في المدارس، هم:

- **البنك المركزي الأردني:** تأسس البنك المركزي الأردني في عام ١٩٦٤ كسلطة نقدية للأردن ويعمل ككيان مؤسسي مستقل.[٣٩] يهدف البنك المركزي إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي في المملكة والمساهمة في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي والمساهمة في تشجيع النمو الاقتصادي المستمر وفق السياسات الاقتصادية العامة للمملكة.[٤٠] بالإضافة إلى أنشطته الاستشارية المصرفية والحكومية، يعمل البنك المركزي الأردني أيضًا على تعزيز الشمول المالي والقدرة المالية بين الجمهور.[٤١] أطلق البنك المركزي الأردني الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، والتي تتضمن برنامج التعليم المالي في المدارس كأحد المشاريع الأساسية ضمن الاستراتيجية.
- **جمعية البنوك في الأردن والمؤسسات الرئيسية الأخرى:** البنك المركزي الأردني، بالتعاون مع القطاع البنكي، صندوق الحسين للإبداع والتفوق (منظمة غير ربحية أسسها القطاع البنكي الأردني كجزء من جهود المسؤولية المجتمعية للشركات)، ومؤسسة عبد الحميد شومان، قاموا بتمويل ودعم تطوير وتنفيذ برنامج التعليم المالي في المدارس منذ عام ٢٠١٤.
- **وزارة التربية والتعليم:** تشرف وزارة التربية والتعليم على ٤٧ مديرية تعليم في شمال ووسط وجنوب الأردن، بما في ذلك مدارس الأونروا[d] ومدارس الثقافة العسكرية. منذ عام ٢٠١٤ تعمل وزارة التربية والتعليم مع مؤسسة إنجاز في إعداد وتطوير مناهج الثقافة المالية وتدريب المعلّمين والمشرفين من الصفوف ٧-١٢.

c. تتوفر الكتب الدراسية لمنهاج الثقافة المالية لكل صف هنا (باللغة العربية): https://moe.gov.jo/ar/node/79345.
d. تدير وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) ١٦٩ مدرسة تخدم ١٢١،٠٠٠ طالب وطالبة في الصفوف ١-١٠ في الأردن https://www.unrwa.org/activity/education-jordan

- **مؤسسة إنجاز:** إنجاز، هي مؤسسة أردنية مستقلة غير ربحية متخصصة في تنمية الشباب وتمكينهم وريادة الأعمال - وتفخر بالعمل مع مؤسسات من القطاعين العام والخاص لتحقيق الأهداف المشتركة. منذ إطلاقها كمنظمة غير حكومية مستقلة في عام ٢٠٠١، تمكنت إنجاز من الوصول إلى أكثر من مليون شاب وشابة من خلال البرامج التي يقودها المتطوعون والشراكات بين القطاعين العام والخاص.[٤٢] تشكّل الثقافة المالية محورا رئيسا في برامج مؤسسة إنجاز. منذ عام ٢٠١٤، كان أحد المكونات الأساسية لهذا العمل هو إعداد وتطوير مناهج الثقافة المالية للصفوف من ٧ إلى ١٢ في جميع أنحاء الأردن.[٤٣]

رصيد الصورة: Shutterstock

تطوير وتوسيع برنامج التعليم المالي في المدارس

مرحلة التأسيس والبناء

الهدف

فهم الأطر العامة للثقافة المالية عالميًا وداخل الأردن والبدء في بناء شراكات تهدف إلى تطوير برنامج التعليم المالي في المدارس.

سنة التحضير ٢٠١٤

- أجرت مؤسسة إنجاز دراسة حول الممارسات الخاصة بالثقافة المالية على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي، وشاركت النتائج مع وزارة التربية والتعليم.
- قامت وزارة التربية والتعليم، والبنك المركزي الأردني، ومؤسسة إنجاز بوضع خطة شاملة لاختبار برنامج التعليم المالي في المدارس، ومراجعته، والبدء بتنفيذه.
- قامت مؤسسة إنجاز بتنفيذ منهاج تجريبي للصف السابع كعينة.
- الموافقة على اعتماد مؤسسة إنجاز لتنفيذ البرنامج الوطني للتعليم المالي في المدارس.

مرحلة نشر المنهاج

الهدف

إعداد وتصميم وتطوير محتوى مناهج الثقافة المالية، والتدريبات الخاص به، والمواد المساندة للصفوف 7-12 للوصول إلى جميع المدارس الحكومية والثقافة العسكرية ومدارس وكالة الغوث في الأردن. لكل صف من الصفوف 7-12 يتم تطوير منهاجه على مدار 3 سنوات بحيث تتم طباعة المنهاج النسخة1 في السنة الأولى، ويتم تعديله بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم خلال السنة الثانية من تطبيقه وطباعة النسخة2، وفي السنة الثالثة يتم تعديله أيضًا وطباعة النسخة3 وتسليمها لوزارة التربية والتعليم، وتتم هذه العمليّة سنة تلو الأخرى لبقية الصفوف.

السنة الأولى

آذار/مارس ٢٠١٤ - آب/أغسطس ٢٠١٥

- تطوير خطة العمل والإطار العام للمنهاج.
- تنفيذ منهاج الصف السابع، النسخة الأولى

السنة الثانية

أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ - آب/أغسطس ٢٠١٦

- تنفيذ المنهج للصف السابع، الإصدار الثاني.
- تنفيذ المنهج للصف الثامن، الإصدار الأول.
- البدء في وضع النسخة المؤقتة للصف 11 مبكرًا بناءً على طلب وزارة التربية والتعليم.
- يلتزم البنك المركزي الأردني بإعلان مايا.
- تشارك مؤسسة إنجاز والبنك المركزي الأردني في دراسة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول التثقيف والشمول المالي.

السنة الثالثة

أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ - آب/أغسطس ٢٠١٧

- تنفيذ منهاج الصف السابع النسخة الثالثة وتسليمه لوزارة التربية والتعليم.
- تنفيذ منهاج الصفين الثامن النسخة الثانية والحادي عشر.
- تنفيذ منهاج الصفين ٩ النسخة
- الأولى و ١٢، النسخة المؤقتة.
- إجراء تقييم نهاية المرحلة الأولى.
- إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي ٢٠١٨ - ٢٠٢٠.

السنة الرابعة

أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧ - آب/أغسطس ٢٠١٨

- تنفيذ منهاج الصفين ٨ النسخة الثالثة وتسليمه لوزارة التربية والتعليم و ١٢ النسخة المؤقتة.
- تنفيذ منهاج الصفين ٩ النسخة الثانية و ١٢، النسخة المؤقتة.
- تنفيذ منهاج الصف العاشر، النسخة الأولى.

Source: Authors own analysis

اختبار التكيّف لتحسين جودة مرحلة التنفيذ

الهدف

مواصلة نشر المنهج الدراسي ودعوة أصحاب المصلحة الرئيسيين لتقييم التحديات الرئيسية على صعيد تنفيذ منهاج الثقافة المالية واختبار أفكار التغيير لتحسين التسليم.

السنة الخامسة

أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ - آب/أغسطس ٢٠١٩

- تنفيذ وتسليم منهاج الصف التاسع، النسخة الثالثة.
- تنفيذ منهاج الصف العاشر، النسخة الثانية.
- تنفيذ منهاج الصف الحادي عشر، النسخة الأولى.
- إطلاق مختبر التطوير والتوسع في الأردن.

السنة السادسة

أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ - آب/أغسطس ٢٠٢٠

- تنفيذ منهاج الصف العاشر، النسخة الثالثة وتسليمها لوزارة التربية والتعليم.
- تنفيذ منهاج الصف ١١، النسخة الثانية.
- تنفيذ منهاج الصف الثاني عشر، النسخة الأولى.
- إغلاق جميع المدارس والمؤسسات التعليمية في ١٥ آذار/مارس ٢٠٢٠ ولمدة ١٤٨ يوماً.
- إطلاق منصّة وطنية على الإنترنت وقنوات تلفزيونية للتعلّم عن بعد.
- تصوير وإنتاج دروس فيديو تفاعلية خاصة بمنهاج الثقافة المالية لجميع المناهج.
- انعقاد الاجتماع الثاني لمختبر التطوير والتوسع.
- قيادة دورة تدريب مباشر للمعلمين (حضوريًا وعن بعد) خاصة بمعلمي منهاج الثقافة المالية للصف الثاني عشر.

السنة السابعة

أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ - آب/أغسطس ٢٠٢١

- تنفيذ منهاج الصف ١١، النسخة الثالثة، وتسليمها لوزارة التربية والتعليم.
- تنفيذ منهاج الصف الثاني عشر النسخة الثانية.
- عمليات بحث وتطوير لوضع سياق لمفهوم حلقات تعلّم المعلّمين (TLCs) والمواد التدريبية.
- تجريب حلقات تعلّم المعلمين وإدماجها في نموذج التدريب المباشر للمعلمين.
- تجريب حصص ثقافة مالية على منصة تعلم تفاعلية كجزء من جهود رقمنة المناهج.

الانتقال إلى مرحلة الملكية الكاملة للبرنامج من قبل وزارة التربية والتعليم

الهدف

مواصلة اختبار أفكار التغيير لتحسين تنفيذ برنامج التعليم المالي في المدارس، ودعوة أصحاب المصلحة الرئيسيين لتحديد التوصيات الأساسية للمضي قدمًا بالبرنامج تحت ملكية الوزارة الكاملة.

سنة التسليم

أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ - كانون الاول/ديسمبر ٢٠٢٢

- تنفيذ منهاج الصف ١٢، النسخة الثالثة، وتسليمها لوزارة التربية والتعليم.
- تدريب المشرفين على استخدام التقنيات الرقمية في الصفوف الدراسية.
- انعقاد الاجتماعين الثالث والرابع لأعضاء مختبر التطوير والتوسع.
- التوسع في تدريب حلقات تعلّم المعلمين لمديريات التربية والتعليم المتبقية.
- إجراء دراسة أثر تنفيذ برنامج التعليم المدارس بواسطة شركة خارجية.

قصة تطوير وتوسيع برنامج التعليم المالي في المدارس

على مدى السنوات الثمانية الماضية، ساهمت مجموعة من العوامل في تحديد الأولويات وتنفيذ منهاج الثقافة المالية عبر المدارس في الأردن. تم تحديد بعض هذه العوامل بشكل مقصود منذ البداية بينما ظهر البعض الآخر صدفةً وتم تحديدها والاستفادة منها من قبل أصحاب المصلحة الرئيسيين. على سبيل المثال، خلق الزخم العالمي للشمول المالي جنبًا إلى جنب مع البيانات الدولية حول المستويات المنخفضة للتثقيف المالي في الأردن إحساسًا بالحاجة الملحة بين الأفراد الرئيسيين لإدخال التعليم المالي في المدارس. تم بناء شراكة مبتكرة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ليعملوا معا بطريقة تكاملية لمعالجة الحاجة الملحة التي فرضها واقع الحال. كانت إحدى السمات الهامة لهذه الشراكة هي طريقة التمويل، حيث تم الحصول على التمويل من البنك المركزي الأردني والبنوك الخاصة في الأردن ومجموعة من المؤسسات الوطنية بهدف دعم تنفيذ منهاج الثقافة المالية وإدماجه مع النظام التعليمي وتسليمه إلى وزارة التربية والتعليم بطريقة تدريجية، صفًا بعد صف لتتولى بدورها زمام المبادرة وتحافظ على استدامة تنفيذ المنهاج. منذ البداية، تضمن تنفيذ المنهاج عملية جمع البيانات والتي قادت أصحاب المصلحة لإجراء التحسينات والتعديلات على محتوى المناهج والمواد التعليمية - مما وفّر مساحة واستعدادًا لإعادة التفكير والتأمل وإعطاء التغذية الراجعة المستمرة من قبل أصحاب المصلحة. بالإضافة إلى ذلك، قدمت تغييرات السياسة داخل الأردن، بما في ذلك تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي والتوقيع على إعلان مايا، دعمًا إضافيًا لتطوير وتوسيع نطاق برنامج التعليم المالي في المدارس ضمن البيئة السياسية. في حين استفادت إنجاز من الفرص الخارجية في حالات متعددة، إلا أن لديهم أيضًا الفكر والمرونة والإعداد اللازم للاستفادة من الفرص المتاحة لدعم وتوسيع نطاق برنامج التعليم المالي في المدارس. منذ عام ٢٠١٤، تم إحراز تقدم كبير نحو إضفاء الطابع المؤسسي على برنامج التعليم المالي في المدارس داخل أنظمة وعمليات وزارة التربية والتعليم، ومن المقرر تسليمه بالكامل في نهاية عام ٢٠٢٢.

في الوقت نفسه، واجه تنفيذ وتوسيع برنامج التعليم المالي مجموعة من التحديات والعوائق التي وقفت في طريق تطوير وتوسيع نطاق منهاج الثقافة المالية وأثره. وتشمل هذه التحديات: التركيز على تطوير محتوى المناهج الدراسية على حساب عناصر أخرى مثل عمليات المتابعة والتقييم، مما أدى إلى نقص في البيانات الدقيقة حول التنفيذ والأثر، ومعدلات الدوران العالية على مستويات وزارة التربية والتعليم العليا، ومستويات متفاوتة من التأييد والاقتناع بمنهاج الثقافة المالية في المستويات المتوسطة والمدرسة والصفوف الدراسية،؛ وربما الموازنة المحدودة في وزارة التربية والتعليم على تولي جوانب معينة من تنفيذ منهاج الثقافة المالية، مثل حوافز التدريب للمعلمين والمشرفين التي كان يقدمها البرنامج لهم، وصعوبات في تعيين المعلّمين وتدريبهم والإشراف عليهم ودعمهم، وتأثيرات الوباء العالمي. دعم مختبر التطوير والتوسع إنجاز وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين في جمع معلومات إضافية واختبار التحسينات لمواجهة بعض هذه التحديات، لا سيما حول جمع البيانات حول تنفيذ منهاج الثقافة المالية ونماذج تدريب المعلمين.

سيستعرض هذا القسم قصة تنفيذ تحسين وتطوير وتوسيع نطاق برنامج التعليم المالي في المدارس في نظام التعليم الأردني منذ عام ٢٠١٤، مع دراسة عوامل التمكين الحاسمة والفرص والتحديات التي تطرأ أثناء التنفيذ. كما سيتم عرض النتائج ضمن ستة محاور أساسية ظهرت في البحث كعوامل أساسية تشرح نجاحات برنامج التعليم المالي في المدارس وعقباته حتى الآن، والتي أثبتت الأدبيات أنها عوامل محركة رئيسة لعملية التوسيع والتطوير. إن هذه المحاور الرئيسة هي طرق واستراتيجية التطوير والتوسيع، البيئة التمكينية، الشراكة، المناصرين وكسب التأييد، والمعلّمين، وجمع البيانات وتحسين عمليات التعلم.

طريقة واستراتيجية التطوير والتوسع

يسلط هذا البحث الضوء على تأثير التطوير والتوسع في القطاعات الاجتماعية وأهمية التخطيط للتطوير والتوسع في وقت مبكر من عملية التصميم والتنفيذ قدر الإمكان.[٤٤] في كثير من الأحيان، يتم تصميم المشاريع التجريبية بطرق غير مستدامة على نطاق واسع أو في ظل ظروف العالم الواقعية.[٤٥] على سبيل المثال، لا تظهر التحديات التي تعيق عملية التطوير والتوسع داخل النظام البيئي الأوسع (مثل معارضة أصحاب المصلحة) إلا بعد المرحلة التجريبية.[٤٦] ونتيجةً لذلك، فإن الإجماع في الأدبيات هو أنه "إذا كان التطوير والتوسع مقصودًا، فيجب "البدء مع وضع النهاية في الاعتبار" وتصميم البرنامج التجريبي بطرق تعزز إمكاناته لتحقيق الأثر المستقبلي واسع النطاق."[٤٧] وهذا لا يعني أن خطط التطوير والتوسع لن تتغير بمرور الوقت، ولكن أنه يجب توقع اعتبارات التطوير والتوسع ومعالجتها منذ البداية. إن الرؤية الأولية لتطوير وتوسع برنامج التعليم المالي في المدارس والطرق التي تم بها وضع تصور للتطوير والتوسع من قبل أصحاب المصلحة الرئيسيين، شكّلت كيفية تطور العملية، من حيث التقدم والمعيقات غير المقصودة.

بداية رؤية التطوير والتوسع

في حالة برنامج التعليم المالي في المدارس، كان هناك وضوح ومواءمة حول رؤية ومسار التطوير والتوسع من الأيام الأولى. اتفق صانعو القرار الرئيسيون على أن الهدف كان تعميم منهاج الثقافة المالية في جميع المدارس للصفوف من ٧ إلى ١٢ في جميع أنحاء الأردن، وإضفاء الطابع المؤسسي في تنفيذه، بحيث يتم دمج المنهاج في نهاية المطاف في نظام التعليم الرسمي ويتم دعمه من قبل وزارة التربية والتعليم. لم يكن التطوير والتوسع فكرة نشأت لاحقًا ولكنه كان الهدف المنشود منذ البداية. علاوةً على ذلك، كانت آراء وزارة التربية والتعليم والبنك المركزي الأردني ومؤسسة إنجاز متوافقة حول عملية مرحلية لتنفيذ المنهاج لكل صف على حدة وتجريبه وتنقيحه، ثم تسليمه إلى الوزارة. وضمنت هذه الرؤية المشتركة والتسلسل الدقيق أن يكون جميع صانعي القرار الرئيسيين على وفاق، ومكنت عملية التخطيط التي تضمنت النظر فيما هو مطلوب للسماح لوزارة التربية والتعليم بتولي مسؤولية برنامج التعليم المالي في المدارس تدريجيًا.[٤٨]

ونتيجةً لذلك، لم يتم تأطير برنامج التعليم المالي في المدارس باعتباره مشروعًا خارجيًا تم تطويره وتوسيعه من قبل مؤسسة غير حكومية بإذن من الحكومة، ولكن بدلًا من ذلك كجهد تعاوني بين وزارة التربية والتعليم ومؤسسة إنجاز والبنك المركزي الأردني لتنفيذ منهاج الثقافة المالية. جرت العادة في المبادرات التي تأتي من خارج وزارة التربية والتعليم، أنه يجب بذل سنوات من جهود حشد التأييد لكسب التأييد من وزارة التربية والتعليم وإثبات أهمية التطوير والتوسع.[٤٩] لكن بالنسبة إلى برنامج التعليم المالي في المدارس، كانت هذه المرحلة الحاسمة موجودة منذ البداية، وهذا يمثل فوزًا كبيرًا لعملية التطوير والتوسع.

التطوير والتوسع كإصلاح للمناهج الدراسية

على الرغم من هذه النجاحات، كانت هناك أيضًا قيود ومحددات - العديد منها يتعلق بحقيقة أن تطوير وتوسيع نطاق برنامج التعليم المالي في المدارس تم تصوره في المقام الأول من قبل أصحاب المصلحة الرئيسيين كإصلاح للمناهج الدراسية فقط. وهذا يعني أنه تم تخفيض أولويات الجوانب الأخرى للتنفيذ والتطوير والتوسع. بعبارة أخرى، أدت عملية التطوير والتوسع إلى تفضيل تطوير المناهج ومراجعة الكتب المدرسية وأدلّة المعلّمين، وأهملت في النهاية عناصر أخرى مثل أنظمة المتابعة والتقييم والتعلم.

على الرغم من عدم وجود تعريف واحد "للمناهج" في الأدبيات التربوية، إلا أنه غالبًا ما يُنظر إلى المنهاج على أنه محتوى وأنشطة عمليات التعلم. ليتم تنفيذه (من قبل المعلّمين) واستيعابه بنجاح (من قبل المتعلمين)، يجب ربط المنهاج بجميع الجوانب الأخرى للتجربة التعليمية - بما في ذلك معرفة المعلّمين ومعتقداتهم وطرق التدريس، وكيفية تنظيم تعلم الطلبة وتقييمهم، وطرق عمل الطلبة معًا ومكونات النظام الأخرى. يجب أن تتناول برامج التعلم جميع جوانب التنفيذ لضمان الأثر واستدامة تنفيذه، وقابلية تطويره وتوسيعه على المدى الطويل. في حالة برنامج التعليم المالي في المدارس، بمجرد اختبار محتوى منهاج الثقافة المالية لصف ما وتعديله وتسليمه بالكامل إلى وزارة التربية والتعليم، لم يتم تجميع بيانات كافية تركز على مدى فعاليته وأثره. خلال رحلة التطوير والتوسع هذه، تم الافتراض أنه إذا كان محتوى المنهاج صحيحًا وتم تدريب المشرفين

والمعلمين عليه، فإن العناصر الأخرى للتنفيذ ستكون في مكانها الصحيح بسهولة. أصبح من الواضح مع مرور الوقت أن **عدم إعطاء الأولوية للجوانب الأخرى للتنفيذ كعمليات المتابعة والتقييم، قد أثر سلبًا على جودة تنفيذ منهاج الثقافة المالية في الصفوف الدراسية، مما حد من الأثر المحتمل للبرنامج.**

بينما تؤكد الأدبيات حول التطوير والتوسع بشدة على أهمية البساطة والحاجة إلى تقليص البرنامج إلى "مكوناته الأساسية" لتحسين المرونة والاستدامة،[٥٠] مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر الإفراط في التقليص. يُعد تطوير وتوسيع المناهج الدراسية أمرًا صعبًا لأنه يرتبط بالعديد من العناصر الأخرى لنظام التعليم.[٥١] على الرغم من أنه قد يبدو للوهلة الأولى أنه من الأسهل والأكثر ملاءمة التركيز على محتوى المنهاج وحده، إلا أن التأثير الواسع النطاق والاستدامة طويلة المدى يتطلبان نهجًا شاملًا للإصلاح.[e، ٥٢]

التطوير والتوسع من خلال إضفاء الطابع المؤسسي

تم إحراز تقدم كبير نحو إضفاء الطابع المؤسسي الكامل على برنامج التعليم المالي في المدارس منذ عام ٢٠١٤، ولكن كانت هناك تحديات حقيقية للحفاظ على الجودة مع توسيع نطاق الوصول وإدارة الاستدامة. كما لوحظ في الأدبيات،[٥٣] وكذلك مختبر التطوير والتوسع في كوت ديفوار،[٥٤] بينت أن حدود القدرات هي معيق واضح أمام إضفاء الطابع المؤسسي، لا سيما في إطار رؤية أوسع لإصلاح المناهج الدراسية. **في حين أن الإدماج التدريجي لكل منهاج صف على حدة هو ضمان عدم إرهاق قدرة المدارس والنظام التعليمي، إلا أن الواقع هو أنه في بعض الأحيان كان هنالك محدودية في الطاقة الاستيعابية وأعداد الموظفين مما نتج عنه تحديات. كانت هذه الحالة هي الحالة الأولى التي تولى فيها ممثل خارجي (إنجاز) زمام المبادرة في تطوير منهاج جديد لوزارة التربية والتعليم، باستخدام طرق جديدة لتصميم المناهج وتطويرها، وهنا ظهرت بعض التحديات المتوقعة.** بالإضافة إلى ذلك، عندما بدأ تنفيذ منهاج الثقافة المالية في السنة الأولى لم تكن علامة الثقافة المالية متضمنة في نظام تقييم الطلبة (الشهادة المدرسية)، انعكس ذلك أيضا على نقص عدد المعلمين المتفرغين لتدريس الثقافة المالية، نظرا لعدم وجود التخصصات المالية المتاحة في ذلك الوقت، وإنما أنيطت بمعلمي التربية المهنية وكتكملة لنصاب المعلمين من مختلف التخصصات.

يعني التطوير والتوسع من خلال إضفاء الطابع المؤسسي أن عملية التكييف والتوسع يجب أن تتناسب مع محددات النظام الحالي وطرق عمله، حتى أثناء محاولة إنشاء ممارسات جديدة ودائمة. هذا جزء ضروري من عملية التطوير والتوسع من خلال إضفاء الطابع المؤسسي، لكن هذا لا يعني أنه سهل. على سبيل المثال، يجب أن تكون المكونات المبتكرة والعملية لمنهاج الثقافة المالية وأساليب التدريس متوازنة مع الحاجة إلى مواءمتها مع هياكل ومعايير المناهج الحالية بحيث يمكن أن يشكل برنامج التعليم المالي في المدارس جزءًا متماسكًا من النظام الأوسع. لم تكن لدى مؤسسة إنجاز الحرية المطلقة في تغيير طريقة تصميم المناهج بشكل يختلف كثيرًا عن الطرق التقليدية للتدريس والتعلم في الأردن؛ كانوا بحاجة إلى العمل عن كثب مع وزارة التربية والتعليم والمشرفين والمعلّمين لتحسين الأنشطة والتمارين بحيث تكون متوافقة مع ما يعرفه المعلّمون والمشرفون بالفعل، من دون خسارة المكون الأساسي للمنهاج المتمحور حول الطالب. إن إيجاد التوازن الصحيح بين التعديلات التدريجية والتحول الشامل هو السمة المميزة لتعقيد عملية التطوير والتوسع في التعليم.

أخيرًا، قد يكون التركيز على الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الطلبة ودمج منهاج الثقافة المالية في النظام قد أتى على حساب الأثر المرجو من التطوير والتوسع. يُعد التفاوض على الأولويات بين الوصول والجودة والكفاءة والتكلفة والمساواة والاستدامة في عملية التطوير والتوسع تحديًا مشتركًا.[٥٥] على وجه الخصوص، يمكن للشراكة مع الحكومة أن تفضل الوصول على حساب الأثر. علاوةً على ذلك، "نظرًا لأن عملية التطوير والتوسع غالبًا ما تستفيد من الآليات والأنظمة الحالية لتقليل التكلفة الإضافية ومدى التغييرات المطلوبة، فإنها تميل إلى تعزيز مشاكل النظام التربوي الحالية "الميل الأخير"، أي الوصول للأثر المرجو.[٥٦] كما هو الحال في البلدان في جميع أنحاء العالم، كشفت جائحة كوفيد-١٩ عن تحديات خطيرة تتعلق بالإنصاف فيما يتعلق بالوصول إلى التكنولوجيا والإنترنت.

e. هناك حاليًا نقاش دائر في أدبيات التطوير والتوسع حول مدى اتباع جهود التطوير والتوسيع نهجًا لتغيير الأنظمة أو حتى إذا كان يجب أن تبدأ جهود التطوير والتوسيع من خلال النظر إلى النظام بأكمله بدلاً من ابتكار محدد. راجع: Richard Kohl، "Scaling and Systems: Issue Paper،" Global Community of Practice on Scaling Development Outcomes (٢٠٢١).

لا تعني هذه التحديات أن إضفاء الطابع المؤسسي ليس سبيلاً قابلًا للتطبيق بالفعل لتطوير وتوسيع التعليم أو أنه لم يتم إحراز نجاحات كبيرة. بدلًا من ذلك، فهي تؤكد مدى صعوبة إضفاء الطابع المؤسسي كعملية، حتى عندما تكون جميع الأطراف متوائمة وتعمل معًا نحو تحقيق رؤية التطوير والتوسع. يمكن لعملية التطوير والتوسيع داخل النظام أن تجلب تحديات حقيقية، بما في ذلك الجداول الزمنية البطيئة والإجراءات الأكثر صعوبة في المؤسسات البيروقراطية والقيود المفروضة على القدرات، ولكنه أيضًا يفتح المجال أمام الاستدامة طويلة الأجل. من المهم في عملية إضفاء الطابع المؤسسي وضع خطة واضحة لمعالجة الأولويات منذ البداية، وعلى وجه الخصوص لضمان أن تأخذ خطط التطوير والتوسع في الاعتبار الفئات الأقل حظا. ومن المهم أيضًا أن يحدد أصحاب المصلحة مبكرًا كيف يمكن للمؤسسات المعنية والحكومة التي تتولى الابتكار، العمل معًا للتفكير في قضايا الشمول والاستدامة مع توسع المشروع.

التسليم والأدوار طويلة الأجل

من حيث الاستدامة، بينما كانت خطة تسليم المناهج الدراسية إلى وزارة التربية والتعليم لكل صف على حدة واضحة منذ البداية، كان هناك قدر أقل من الوضوح حول الجوانب الأخرى لتطبيق برنامج التعليم المالي في المدارس الذي سيتم تسليمه واستدامته وتمويله من قبل وزارة التربية والتعليم وكيف. **من خلال مختبر التطوير والتوسع، قرر أصحاب المصلحة الرئيسيون أنه من الضروري أن تدعم مؤسسة إنجاز بفاعلية أكبر برنامج التعليم المالي في المدارس بعد عملية التسليم لوزارة التربية والتعليم، بما في ذلك عمليات المتابعة والتقييم والتعلم البعدية، وعمليات البحث المتعلقة بتحديث ورقمنة مناهج الثقافة المالية، وأخذ الدروس المستفادة للتأكد من استدامة البرنامج**. وشمل ذلك العمل مع أعضاء المختبر بشكل جماعي وفردي لتوضيح الهدف النهائي لعملية التوسع وما الفجوات أو التحديات المتبقية لتحقيقه، وتحليل محاور العمل الرئيسة التي ستكون ضرورية لتحقيق الهدف النهائي، وتحديد الإجراءات اللازمة لاختبار وجمع البيانات المتعلقة بالمحاور، ومناقشة المجالات التي سيكون فيها الدعم المستمر من إنجاز بعد التسليم مفيدًا بشكل خاص.

مع ذلك، يبقى السؤال، ما الدور الذي يمكن أن تلعبه مؤسسة إنجاز؟ أو يجب أن تلعبه بعد التسليم الرسمي في عام ٢٠٢٢؟ غالبًا ما تتصور المنظمات المشاركة في عملية إضفاء الطابع المؤسسي لحظة نقل الملكية بنسبة ١٠٠ بالميئ، حيث تتولى الحكومة زمام المبادرة بالكامل دون أي دعم خارجي إضافي. غير أنه من الناحية العملية، توضح التجربة أنه "عند تسليم السيطرة إلى شركاء حكوميين، غالبًا ما يكون هناك تراجع في الأثر ناتج عن المحددات في القدرات والموارد والنطاق ومن واقع التنفيذ خارج بيئة تجريبية أكثر تحكمًا"، وهناك مجال كبير لأن تستمر المؤسسة الأصلية في لعب بعض الأدوار.[٥٧] في حالة برنامج التعليم المالي في المدارس، كان هناك شعور بأنه بعد التسليم، لن يكون لمؤسسة إنجاز وظيفة في تنفيذ البرنامج، ولكن بالنظر إلى محدودية القدرات التي تواجهها بالفعل وزارة التربية والتعليم والدور الحاسم الذي لعبته مؤسسة إنجاز حتى الآن، سيكون من المفيد استكشاف أدوار جديدة أو مستمرة محتملة قد تلعبها المؤسسة على المدى القريب إلى المتوسط. وقد يشمل ذلك الدعم الخارجي لجهود المتابعة والتقييم ومراقبة الجودة؛ و/أو تولي عملية كسب التأييد والمشاركة الفاعلة عبر النظام لمحو الأمية المالية كجزء من تنفيذ المناهج الدراسية والمخرجات المتوقعة للنظام التعليمي؛ و/أو اختبار وتحسين محتوى مناهج الثقافة المالية الجديدة استجابةً للتحديات والفرص التي قد تظهر مستقبلًا؛ و/أو دعم المدارس والمعلّمين لربط أنشطة برنامج التعليم المالي في المدراس بأصحاب المصلحة في المجتمع الأكبر.

التوجه نحو التعليم المالي والبيئة التمكينية الداعمة

في الوقت الذي يتم فيه توجيه الاهتمام نحو تصميم البرنامج نفسه، تتأثر رحلة التطوير والتوسع في الواقع إلى حد كبير بالسياقات الأوسع التي تحدث فيها.[٥٨] وتكون متوقفةً عليها حيث يتضمن ذلك الطرق التي تتجلى من خلالها المعايير وديناميكيات القوة والقيم بشكل صريح وضمني في البيئة السياسية والاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية والثقافية[٥٩] وكيف يمكن أيضًا للتغيرات في هذه البيئات - بما في ذلك الانتخابات والكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية والأوبئة والتحولات الديموغرافية —إما تقييد التطوير والتوسع أو فتح مجالات الفرص.[٦٠] في حالة برنامج التعليم المالي في المدارس، **أدى التّوجه العالمي الجديد للشمول المالي والتعليم المالي، مدعومًا بنتائج التقارير الدولية التي تكشف عن المستويات المنخفضة للشمول المالي في الأردن،**

إلى توجيه واقتناع عدد من المؤيدين رفيعي المستوى، مما أدى إلى توفير دعم بالغ الأهمية لبرنامج التعليم المالي في المدارس. وقد أدت التغييرات اللاحقة في السياسة داخل الأردن، بما في ذلك تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، إلى توفير المزيد من الدعم لتطوير وتوسيع نطاق برنامج التعليم المالي في المدارس.

شهد العقد الذي سبق إطلاق برنامج التعليم المالي في المدارس اعترافًا متزايدًا بأهمية التثقيف والشمول الماليين على المستوى.[f] الدولي. والجدير بالذكر أنه في عام ٢٠١١، أطلق التحالف من أجل الشمول المالي، وهو تحالف لقيادة السياسات، تملكه وتديره البنوك المركزية، الأعضاء والمؤسسات المالية التنظيمية، إعلان مايا.[٦١] في الأردن، استفادت جهود كسب التأييد من هذا التوجه العالمي للتعليم المالي، لاكتساب قوة دفع للتغيير على المستوى الوطني، باستخدام البيانات الدولية - بما في ذلك نتائج دراسة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومؤشر البنك الدولي العالمي (Global Findex) ودراسة من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي ودراسة تشخيصية قامت بها المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) [٦٢]—لتسليط الضوء على مستويات الاستبعاد المالي المرتفعة في الأردن وانخفاض مستويات التثقيف المالي والفوائد العالمية للتعليم المالي.

In ٢٠١٤, في عام ٢٠١٤، عقد محافظ البنك المركزي الأردني، دكتور زياد فريز، اجتماعًا مع أصحاب المصلحة الرئيسيين - بما في ذلك وزير التربية والتعليم ووزير التخطيط والتعاون الدولي ووزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير العمل ورئيس مجلس أمناء صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية ورئيس الجامعة الأردنية ورؤساء ومديرين من بعض البنوك الأردنية – لكسب تأييدهم بأهمية التثقيف المالي لنمو البلاد واستقرارها على المدى الطويل. وقدمت مؤسسة إنجاز إلى جانب المحافظ معلومات عن التثقيف المالي في الأردن وخطة تمهيدية لبرنامج تعليم مالي مبني على عملها الخاص وأمثلة من دول أخرى. وخلص الاجتماع إلى اتفاق حول الحاجة إلى إطلاق برنامج وطني يدعم الثقافة المالية، تكون الخطوة الأولى منه دمج موضوعات الثقافة المالية في المناهج التعليمية الحالية. نتيجةً لذلك، في عام ٢٠١٥، عقدت مؤسسة إنجاز شراكة رسمية مع البنك المركزي الأردني ووزارة التربية والتعليم لتعميم مبحث الثقافة المالية ضمن مناهج وزارة التربية والتعليم.

أدى التزام البنك المركزي الأردني لعام ٢٠١٦ بإعلان مايا والإطلاق اللاحق للاستراتيجية الوطنية للشمول المالي إلى تعزيز بيئة سياسات التعليم المالي في الأردن وبالتالي زيادة الدعم لتطوير وتوسيع نطاق برنامج التعليم المالي في المدارس. تضمن التزام إعلان مايا الأردني "الاستمرار في دعم برنامج التعليم المالي في المناهج الدراسية الأردنية الحالية من الصف السابع إلى الصف الحادي عشر بحلول عام ٢٠٢٠"[٦٣] والتي تم تمديدها إلى الصف الثاني عشر بحلول عام ٢٠٢٢. وفّر إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي في عام ٢٠١٧ دعمًا سياسيًا إضافيًا لتطوير وتوسيع نطاق برنامج الثقافة المالية في المدارس في جميع أنحاء البلاد.

على الرغم من أن برنامج التعليم المالي في المدارس وبرامج الشمول المالي الأخرى سبقت إطلاق الاستراتيجية، إلا أن الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي كانت جهدًا مقصودًا للجمع بين هذه البرامج المختلفة بهدف معالجة الجوانب المتعددة للشمول المالي على المستوى الوطني. شكّل برنامج التعليم المالي في المدارس ركيزة أساسية من الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي كجزء من جهد أكبر حول تعزيز التعليم والقدرات المالية للفئات المستهدفة والمستبعدة من الخدمات المالية، بالإضافة إلى زيادة الوعي والتثقيف المالي لعامة الناس. عندما تتماشى فكرة ابتكار ما مع بيئة سياسية أوسع، فيمكن لهذه الفكرة بسهولة الحصول على الدعم لتتطور وتتوسع. **في حالة برنامج التعليم المالي في المدارس والاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، عزز الاثنان**

f. في عام ٢٠٠٢، أطلقت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مشروع للتعليم المالي لدراسة برامج التعليم المالي في الدول الأعضاء (وبعض الدول غير الأعضاء) في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بغرض تحليل فعاليتها وفهم حدودها وتقديم توصيات إلى صانعي السياسات حول كيفية تحسين التثقيف المالي في بلدانهم. في عام ٢٠٠٨، تم إنشاء الشبكة الدولية للتعليم المالي (OECD/INFE) لدفع المشروع خطوة إلى الأمام بهدف دعم صانعي السياسات في تصميم وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتعليم المالي، بما في ذلك من خلال جمع بيانات قابلة للمقارنة عبر البلدان ووضع منهجيات لقياس الأثر وتعزيز التنفيذ والرصد الفعّال للتعليم المالي. تم إطلاق إعلان مايا في منتدى السياسة العالمية لعام ٢٠١١ في ريفييرا مايا في المكسيك، وشكّل أول مجموعة التزامات عالمية وقابلة للقياس من قبل حكومات البلدان النامية والناشئة نحو النهوض بأجندة الشمول المالي. كما في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، قدم أعضاء التحالف من أجل الشمول المالي ٧٣ التزامًا مؤسسيًا لإعلان مايا، مع أكثر من ٨٨٥ هدفًا ملموسًا ملتزمًا به لتحقيق أجندة الشمول المالي لبلدهم. لمزيد من المعلومات: https://www.afi-global.org/global-voice/maya-declaration/.

بعضهما البعض بطريقة مفيدة، حيث خلقت الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي بيئة سياسة مواتية لتطوير وتوسيع برنامج التعليم المالي في المدارس، وأصبح برنامج التعليم المالي في المدارس رافعة رئيسية لتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي. في هذا السياق، لا يمكن النظر إلى برنامج التعليم المالي في المدارس كمشروع مستقل، ولكن باعتباره "مزود حلول" مطوّر محليًا، يسدّ فجوة في النظام.

رصيد الصورة Shutterstock

الشراكة

عادةً ما تكون الشراكات الصحية سمة أساسية لجهود التطوير والتوسيع الناجحة.[٦٤] حيث تتجاوز المهام المتعددة المتمثلة في عمليات تطوير وتوسيع برنامج ما مع التأكد من الحفاظ على جودة واستدامة مهارات وقدرات جهة فاعلة واحدة.[٦٥] هنا تظهر أهمية الشراكات المتعددة في الاستفادة من المهارات والموارد والشبكات والقدرات التكميلية والقدرة على تحمل المخاطر لتعزيز التطوير والتوسع،[٦٦] والتمكن من تقسيم العمل الذي يوفّر القيمة المضافة لكل شريك في العملية.[٦٧] في الوقت نفسه، من الصعب عادة تكوين شراكات فاعلة بين المنظمات ذات الرؤى والأهداف وطرق العمل المختلفة.[٦٨] من هنا، "يجب أن تكون الفرضية الرئيسية لاختيار الشركاء هي الرؤية المشتركة لتقديم الخدمات على نطاق واسع وفقًا للاحتياجات والشركاء الأفضل جاهزية والقادرين على التغلب على العقبات التي تخص عمليات التوسع في البرنامج. وهذا يتناقض بشكل واضح مع الممارسة الشائعة المتمثلة في العمل بشكل افتراضي مع الشركاء الذين نعرفهم على أفضل وجه، بغض النظر عن قدرتهم على تلبية الاحتياجات."[٦٩] **في حالة برنامج التعليم المالي في المدارس، أقام أصحاب المصلحة الرئيسيون شراكة مبتكرة ابتعدت عن طرق "العمل المعتادة" لدعم رؤية مشتركة لتقديم الخدمات وفقًا لاحتياجات برنامج التعليم المالي في المدارس.**

نهج الشراكة المبتكر

كانت الشراكة بين البنك المركزي الأردني ووزارة التربية والتعليم ومؤسسة إنجاز والمؤسسات الوطنية الأخرى وغيرهم أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة لبرنامج التعليم المالي في المدارس ونهجًا رائدًا في نظام التعليم. حيث وفّرت الخبرات والمسؤوليات التكاملية بين الشركاء مساهمات مهمة عززت ودفعت عملية التطوير والتوسع. بالتعاون مع قسم المناهج في وزارة التربية والتعليم، بالإضافة إلى المؤسسات الوطنية، بما في ذلك جمعية البنوك في الأردن، صندوق الحسين للإبداع والتفوّق، ومؤسسة عبد الحميد شومان، قادت مؤسسة إنجاز والبنك المركزي عملية وضع إطار عام لمنهاج الثقافة المالية وكتب الطلبة وأدلة المعلمين، ومواد التدريب والمواد الداعمة، وعملت كمراقب لعمليات البرنامج، وأجرت تدريب لمشرفين من وزارة التربية والتعليم. والذين بدورهم قاموا بتدريب المعلّمين. تولت وزارة التربية والتعليم الدور القيادي في تنفيذ البرنامج في جميع المدارس والتأكد من أن الإجراءات التنظيمية والمؤسسية والإدارية تتماشى مع المعايير الحالية.[٧٠] وتضمن مكتب إدارة المشاريع في البنك المركزي الأردني الإشراف العام على البرنامج والتنسيق بين الشركاء. كما تضمنت مشاركة القطاع البنكي والشركاء الرئيسيون الآخرون -بقيادة البنك المركزي الأردني- الدعم المالي للبرنامج. كما تمت مراقبة تنفيذ برنامج التعليم المالي في المدارس، ودعمه من قبل هيئتين إداريتين متعددتي القطاعات[g] تم إنشاؤهما بموجب مرسوم من مكتب رئيس الوزراء، مع أعضاء من الحكومة والقطاع البنكي والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وكان لمشاركتهما دور هام في تحويل برنامج التعليم المالي في المدارس من خطة إلى واقع.

لعب البنك المركزي الأردني دورًا تنسيقيًا وقياديًا هامًّا في البرنامج من خلال استخدام موقعه وسلطته المطلقة لتوجيه الشركاء نحو الهدف المشترك والمتمثل في توسيع نطاق التعليم المالي. وكان لهذا الثّقل الذي قام به البنك المركزي الدور الأكبر في إدماج منهاج الثقافة المالية ضمن مناهج وزارة التربية والتعليم، خاصةً في سعيه نحو طرح فكرة الأهمية المشتركة للتثقيف المالي لوزارة التربية والتعليم من جهة والقطاع البنكي من جهة أخرى. **ويبدو من الواضح أنه لولا دعم البنك المركزي الأردني لهذا النهج التشاركي، لكان من الصعب أن تتم مأسسة برنامج التعليم المالي في المدارس كبرنامج وطني.** كما لعب البنك المركزي الأردني دورًا مهمًا في تطوير محتوى مناهج الثقافة المالية من خلال مشاركتهم بخبراتهم عن المنتجات المالية والممارسات المصرفية، ومفاهيم المعرفة المالية.

ساهمت مؤسسة إنجاز في علاقاتها الدائمة مع وزارة التربية والتعليم والقطاع الخاص، وكذلك روابطها القوية مع المجتمعات

g. اللجنة التوجيهية للتثقيف المالي (FESC) هي الجهة الإدارية لبرنامج التعليم المالي في المدارس، وتشرف على التخطيط والتنفيذ. وتتكون من ممثلين كبار من البنك المركزي الأردني ووزارة التربية والتعليم وجمعية البنوك، ووزارة التخطيط، ووزارة المالية، ومؤسسة عبد الحميد شومان. وتتكون اللجنة الفنية للثقافة المالية (FETC) من ممثلين عن البنك المركزي الأردني، ووزارة التربية والتعليم، وجمعية البنوك، ومعهد الدراسات المالية والمصرفية، ووزارة التخطيط، ومؤسسة إنجاز، وصندوق الحسين الإبداع والتفوّق، وتوافق على الجوانب الفنية للبرنامج.

والمدارس. عندما بدأ برنامج الثقافة المالية في عام ٢٠١٤، كان لمؤسسة إنجاز سجل تاريخي حافل في تقديم برامج التعليم المالي خارج المدارس وداخلها بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم والقطاع الخاص، مما وضع الأساس لعمل برنامج التعليم المالي في المدارس. بدأت مؤسسة إنجاز في تقديم التعليم المالي في عام ١٩٩٩ كبرامج مساندة، ثم انتقلت إلى التنفيذ في المدارس مع ميسرين متطوعين. خلال هذه المرحلة، طالب المعلّمون بالمشاركة بشكل أكبر في البرنامج، وشعرت إدارة مؤسسة إنجاز أن "إشراك المدارس والمعلّمين بشكل أعمق سيساعد على ضمان استدامة أكبر."[٧١] من هنا، فإن استراتيجية تطوير وتوسيع نطاق برنامج التعليم المالي في المدارس على الصعيد الوطني في الصفوف الدراسية مع المعلّمين بدلًا من المتطوعين كانت مبنية على التجارب السابقة لمؤسسة إنجاز. وكانت الشراكة مع أفلاطون، وهي منظمة غير حكومية تركز على تثقيف الأطفال والشباب حول حقوقهم والإدارة المالية، حيوية أيضًا لتمكين مؤسسة إنجاز من تطوير خبرة أعمق في التثقيف المالي ودعم عملية التطوير والتنفيذ الأولي التعليم المالي في المدارس.

كان برنامج التعليم المالي في المدارس المرة الأولى التي يتم فيها دمج منهاج جديد ضمن المنهاج الوطني في الأردن بالتعاون مع جهة خارجية. وتجاوزت هذه الشراكة حدود الطرق التقليدية للعمل داخل وزارة التربية والتعليم، حيث كان يتم تطوير المناهج الدراسية سابقًا داخليًا من دون مشاركة الجهات الحكومية الأخرى أو الجهات الفاعلة الخارجية. وأثبتت حالة برنامج التعليم المالي في المدارس فوائد التشاركية بين جهات مختلفة من قطاعات متعددة لدعم تطوير برامج التعليم ومهّدت الطريق لنهج أكثر إبداعًا وتعاونًا لإصلاح المناهج في المستقبل. في حين أن هذه التشاركية في تنفيذ برنامج التعليم المالي في المدارس لم تركز بشكل أولي على ابتكار طريقة جديدة للعمل داخل النظام، إلا أن نموذج الشراكة المبتكر هذا يشكّل نجاحًا رئيسيًا لعملية تطوير وتوسيع رئيسية ناجحة لبرنامج التعليم المالي في المدارس.

في الوقت نفسه، لم يكن تنفيذ مثل هذا النموذج المبتكر للشراكة خاليًا من التحديات. كان النهج الجديد وتنوع أصحاب المصلحة يعني أنه في البداية "حيث عانت القطاعات المختلفة مع ما يمكن اعتباره مناسبًا ومقبولًا ومبتكرًا في البرنامج. وعلى وجه التحديد، كان من الواضح أن التقاليد والعمليات طويلة الأمد التي تنفذها وزارة التربية والتعليم ستشكل تحديات، لا سيما إذا لم يتم توفير المرونة من خلال التجربة والخطأ."[٧٢] هذا لا ينطبق على الأردن فقط، ولكنه يمثل تحديًا أوسع نطاقًا تواجهه عمليات إضفاء الطابع المؤسسي.[h] يؤكد Worsham وآخرون على أن "الحكومات غالبًا ما يكون لديها قدرة أو رغبةً محدودة للتجربة والمخاطر، ويرجع ذلك جزئيًا إلى مسؤوليات إدارة أموال دافعي الضرائب و/أو العمل في ظروف تشوبها ضعف الموارد. غالبًا ما تعتمد الحكومات جداول زمنية أطول وعمليات أبطأ وأكثر تعقيدًا بسبب انتشار سلطة صنع القرار وإدارة دوائر متعددة."[٧٣] بالنسبة إلى برنامج التعليم المالي في المدارس، أدّت إجراءات وهياكل وزارة التربية والتعليم في بعض الأحيان إلى إبطاء التقدم وعملية اتخاذ القرار بشكل كبير، مما حد بشكل خاص من القدرة على الاستجابة السريعة للمشاكل الجديدة أو التأكد من التعديلات أو التحسينات. ويمكن أيضًا أن تكون الأعمال الداخلية لوزارة التربية والتعليم معزولة، بحيث لم تكن جميع الأقسام أو الإدارات على دراية بالخطط حول برنامج التعليم المالي في المدارس، أو لم تتواصل مع بعضها البعض بشأن التقدم في البرنامج. أخيرًا، لم يكن لوزارة التربية والتعليم تاريخ من التعاون مع المنظمات غير الحكومية لإدماج منهاج وطني من خارج وزارة التربية والتعليم.[٧٤]

h. على سبيل المثال، أشارت النتائج المستخلصة من مختبر التطوير والتوسع في الوقت الفعلي في كوت ديفوار إلى أن الشراكات عبر القطاعات، بما في ذلك مع القطاع الخاص، تلعب دورًا حاسمًا في جهود إضفاء الطابع المؤسسي، ولكن "الشراكات شديدة التعقيد أو غير المتطابقة يمكن أن تعرقل العملية بشكل كبير". على هذا النحو، خلصت دراسة الحالة إلى أنه من الضروري إيلاء اهتمام وثيق للحوافز والرؤى المتباينة للتطوير والتوسيع عند استكشاف التعاون المحتمل وإدراك أن المزيد ليس دائمًا أفضل في شراكة أصحاب المصلحة المتعددين. (انظر Molly Curtiss Wyss وJenny Perlman Robinson، "تحسين القراءة والرياضيات لدى الأطفال على نطاق واسع في كوت ديفوار: قصة تطوير وتوسيع برنامج الثقافة المالية،" (واشنطن العاصمة: معهد Brookings، ٢٠٢١).

تمويل يمكن الاعتماد عليه من خلال نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تمثلت إحدى السمات الأساسية لهذه الشراكة في نهجها التمويلي. لتمويل برنامج التعليم المالي في المدارس، وافق البنك المركزي الأردني وجميع البنوك على المساهمة بنسبة مئوية ثابتة من أرباحها السنوية. كانت المساهمة منذ بداية المشروع وحتى العام ٢٠١٩، ١٫٥ بالألف من الأرباح المحلية السنوية لكل بنك وبحد أدنى (٢٠٠٠٠) عشرون ألف دينار سنويا،[i] ومع ازدياد احتياجات الموارد لتطوير وتوسيع نطاق برنامج التعليم المالي في المدارس والانكماش الاقتصادي الناجم عن الوباء في الوقت نفسه والذي أدى إلى خفض أرباح البنوك، تم تعديل النسبة اعتبارا من الأعوام ٢٠٢٠-٢٠٢٢، بحيث أصبحت ٣ بالألف من الأرباح المحلية السنوية لكل بنك، وبحد أدنى (٤٠٠٠٠) أربعون ألف دينار سنويا. كما تم توفير تمويل إضافي لبرنامج التعليم المالي في المدارس من قبل مؤسسة عبد الحميد شومان وصندوق الحسين للإبداع والتفوق. تم توجيه التمويل من خلال البنك المركزي الأردني وتحت إدارته. ستنتهي هذه المخصصات المالية لبرنامج التعليم المالي من الجهات الداعمة بعد عام ٢٠٢٢، عندما يتم تسليم البرنامج بالكامل إلى وزارة التربية والتعليم.

هذه الطريقة المبتكرة في التمويل بقيادة البنك المركزي الأردني في الأصل جاءت بهدف إنشاء "نظام تمويل من شأنه أن يحافظ على تطوير البرنامج ويضمن تدفقًا ثابتًا للأموال لتغطية تكاليف تنفيذه وتعديلاته بمرور الوقت."[٧٥] ولتأمني موافقة الممولني، أوضح محافظ البنك المركزي الأردني للبنوك التجارية أن هذه المساهمات هي بمثابة استثمارات مهمة في الصحة المستقبلية للقطاع المالي، كما ستسهم في التعرف على المنتجات والخدمات التي يقدمها القطاع المالي وزيادة الثقة فيها بين السكان. لذلك لم يتم تأطير الاستثمار في برنامج التعليم المالي في المدارس على أنه مسؤولية اجتماعية للشركات أو أنه شيء خيري، ولكن باعتباره مفيدًا للقطاع المالي نفسه.

كان النموذج الفريد محركًا مهمًا لنجاح عملية تطوير وتوسيع برنامج التعليم المالي في المدارس. وكانت الفائدة الأكبر والأكثر وضوحًا هي ضمان التمويل المستمر على مدى فترة زمنية طويلة. من الصعب التقليل من أهمية مساهمة هذا الضمان دفع عملية التطوير والتوسيع إلى الأمام، نظرًا لأن تأمين التمويل لعملية التطوير والتوسع يمثل تحديًا كبيرًا موثقًا جيدًا.[٧٦] غالبًا ما يكون تأمين التمويل للابتكار أو التجربة أسهل، ولكن "تمويل الفترة الانتقالية (أي عملية التطوير والتوسع) يُشار إليه على نحو ملائم من قبل البعض باعتباره اجتياز "لوادي الموت"، نظرًا لعدم توفر الموارد المخصصة لهذه الأغراض والفترات الزمنية الطويلة عادةً واللازمة لتغيير أولويات التمويل."[٧٧] لذلك كان ضمان التمويل لكامل عملية التطوير والتوسيع مزة حاسمة. بالإضافة إلى ذلك، على عكس العديد من المبادرات التي نشأت من جهة خارجية، لم يكن تطوير وتوسيع نطاق برنامج التعليم المالي في المدارس يعتمد أبدًا على المنظمات المانحة الدولية أو الممولين، الذين قد تتغير أولوياتهم أو قد لا تتوافق جداولهم الزمنية مع التطوير والتوسيع. كانت عملية التطوير والتوسيع مدعومة بالكامل بالموارد المحلية. أخيرًا، سهّل ضمان التمويل التأييد من قبل وزير التربية والتعليم للبرنامج. بصفته مؤيدًا وممولًا على حد سواء، كان محافظ البنك المركزي الأردني قادرًا على حشد التأييد لتطوير وتوسيع نطاق برنامج التعليم المالي في المدارس إلى وزير التربية والتعليم وإثبات الجدوى بناءً على الحاجة والفوائد المحتملة، مع القدرة على تقديم تطمينات بأن الوزارة لن تضطر إلى أن تقلق بشأن تمويل عملية تنفيذ البرنامج.

كان تمويل برنامج الثقافة المالية مرنًا إلى حد ما. حيث كانت مؤسسة إنجاز بشكل عام قادرة على إعادة تخصيص بنود الموازنة، مما زاد من قدرتها على اختبار مفاهيم جديدة طرأت في مختبر التطوير والتوسع لإجراء تصحيحات للمسار عند الحاجة. إن وجود مثل هذه المرونة جعل إنجاز مثلا بسبب جائحة كوفيد-١٩، قادرة بموافقة البنك المركزي على إعادة تخصيص تمويل "المسابقة الوطنية لمنهاج الثقافة المالية" لحساب رقمنة منهاج الثقافة

i. اعتبارًا من ٢٥ أغسطس ٢٠٢٢ ، يعادل ٢٠ ألف دينار أردني ما يقرب من ٢٨٢٠٨ دولارًا أمريكيًا.

المالية (انظر الإطار ٦)، كذلك تم تخصيص موازنة لتجريب تنفيذ منهاج الثقافة المالية للصف العاشر على منصة إلكترونية تفاعلية بهدف اختبار فعالية المنصة على الطلبة والمعلمين. كذلك استطاعت انجاز بموافقة البنك المركزي تخصيص موازنة لتدريب المشرفين ومجموعة من المعلمين على "حلقات التعلم" كأحد التوصيات التي نتجت من مختبر التطوير والتوسع على الرغم من عدم وجود موازنة مخصصة مسبقا لهذا التدريب (أنظر الإطار ٥).

ومع ذلك، قد يكون للتمويل المضمون نتيجة غير مقصودة تؤدي إلى قلة الالتزام بتحليل الفعالية لتكاليف برنامج التعليم المالي أو تكاليف التوسع به. تم جمع بيانات التكاليف على شكل تقارير مالية مرحلية منتظمة قدمتها إنجاز إلى البنك المركزي الأردني كعمليات تدقيق للمحاسبة والمساءلة. تم أيضًا تدقيق المشروع ماليًا داخليًا وخارجيًا، وتم إجراء بعض التحليلات حول تكاليف التدريب لاتخاذ قرارات مالية سليمة. ومع ذلك، لم يتم إجراء تحليل أكثر شمولاً حول فعالية التكلفة أو التكاليف مقابل الأثر. قد يكون ضمان التمويل الذي جعل إظهار فعالية تكلفة تنفيذ برنامج التعليم المالي في المدارس وتكلفتها الحدية مقارنة بالإنفاق الحالي، يبدو أقل إثارة للقلق مقارنة بالأنشطة الأخرى.

بالتطلع إلى المستقبل، فإن الخطة هي أن تتولى وزارة التربية والتعليم المسؤولية عن جميع جوانب تمويل برنامج الثقافة المالية بمجرد الانتهاء من التسليم في عام ٢٠٢٢. في حين أن التمويل من الشركاء دعم عملية تنفيذ المنهاج الدراسي لكل صف على حدة، فإن الهدف هو إدراج التمويل طويل الأجل ضمن موازنة الوزارة. وهذه خطوة حاسمة لإضفاء الطابع المؤسسي وغالبًا ما يكون من الصعب جدًا تحقيقها؛ ويُعتبر إدراج التكاليف ضمن موازنة الحكومة من المؤشرات المهمة على أن الحكومة "تمتلك" البرنامج بدلًا من مجرد قبوله. من هنا، فإن انتقال تمويل برنامج التعليم المالي في المدارس إلى وزارة التربية والتعليم سيكون بمثابة إنجاز كبير لضمان استدامة برنامج التعليم المالي في المدارس داخل النظام. مع ذلك، فإن الفترة الانتقالية التي يخرج فيها الممول هي وقت حساس حيث يمكن أن تكون الاستدامة معرضة للخطر.[٧٨] تبقى الأسئلة حول كيفية دمج جوانب محددة من تنفيذ برنامج الثقافة المالية، وخاصة أن نظام المكافئات الذي تم إقراره من اللجنة التوجيهية للتدريب ربما يكون من الصعب إدماجه ضمن موازنة التدريب في وزارة التربية والتعليم.

رصيد الصورة: Shutterstock

المؤيدون وكسب التأييد في النظام

ضمن نموذج الشراكة، كان المؤيدون رفيعو المستوى في كل من المؤسسات الرائدة ضروريون لوضع برنامج التعليم المالي في المدارس على جدول الأعمال والحفاظ على تقدم عمليات البرنامج. من السمات الشائعة في حالات عملية التطوير والتوسع الناجحة دور القائد من ذوي الرؤية الذي يمكنه دفع عملية التطوير والتوسع إلى الأمام.[٧٩] أوضح Hartmann وLinn أن "أكثر البرامج المطورة والموسعة نجاحًا كانت بقيادة شخصيات بارزة"؛ أفراد ملتزمون بقوة بكسب التأييد لعملية التطوير والتوسع ويتمتعون بالمصداقية والعلاقات والرؤية والمهارات لإلهام وتحفيز الآخرين وتعزيز الالتزام وتأمين الموارد.[٨٠]

المؤيدون رفيعو المستوى

بالنسبة لبرنامج التعليم المالي في المدارس، كان صاحب الرؤية محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور زياد فريز، الذي لعب دورًا محوريًا في دعم فكرة التعليم المالي وتأمين الدعم من رئيس الوزراء لإضفاء الطابع الرسمي على البرنامج وإنشاء هيئات الحوكمة. كانت مكانته ضرورية أيضًا لإقناع البنوك الخاصة بالاستثمار في التعليم المالي والتركيز على فوائده طويلة الأجل، بدلًا من استهداف المزيد من المكاسب الفورية والظاهرية.

بالإضافة إلى القيادة ذات الرؤية، يتطلب التطوير والتوسع مؤيدون يتمتعون بمكانة سياسية وإرادة. نظرًا لمكانتها في بيئة ريادة الأعمال الشبابية والتعليم المالي، لعبت الرئيسة التنفيذية لمؤسسة إنجاز، ديمة بيبي، أيضًا دورًا مهمًا في تطوير وتوسيع نطاق برنامج التعليم المالي في المدارس. كان هناك أشخاصٌ مهمون آخرون يحشدون التأييد لبرنامج التعليم المالي في المدارس داخل البنك المركزي الأردني وجمعية البنوك في الأردن ووزارة التربية والتعليم ومؤسسة عبد الحميد شومان وصندوق الحسين للإبداع والتفوق، حيث عملوا كمؤيدين للبرنامج داخل وخارج مؤسساتهم (لمزيد من التفاصيل حول المؤيدين، أنظر قائمة أعضاء مختبر التطوير والتوسع في الملحق II).

مع ذلك، هناك دائمًا خطر متمثل في الاعتماد الشديد على مؤيد واحد أو مجموعة صغيرة من المؤيدين. في حالة برنامج التعليم المالي في المدارس، تمت موازنة الفوائد الكبيرة لمناصرة أصحاب المصلحة رفيعي المستوى لبرنامج التعليم المالي في المدارس بمعدلات دوران عالية في وزارة التربية والتعليم. بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢١، شهد الأردن عشر وزراء تربية وتعليم وإعادة هيكلة جمعت وزارة التربية والتعليم مع وزارة التعليم العالي. كانت هناك أيضًا تغييرات في إدارة جمعية البنوك، وإدارة التعليم داخل وزارة التربية والتعليم. يمثل معدل الدوران تحديًا مشتركًا في جهود التطوير والتوسع،[٨١] وقد أظهرت بعض الأبحاث أن الافتقار إلى الاستمرارية في القيادة الحكومية يمثل قيدًا أوسع لاستدامة جهود الإصلاح في دول الشرق الأوسط.[٨٢] نتيجةً لهذا الدوران، تعني على مؤسسة إنجاز والبنك المركزي الأردني استئناف كسب التأييد بشكل متكرر لبرنامج التعليم المالي في المدارس، بالاعتماد على قوة شبكة الرئيس التنفيذي لشركة انجاز السيدة بيبي وعلاقاتها في البيئة التعليمية للحفاظ على التأييد لبرنامج التعليم المالي في المدارس على سبيل المثال، كانت القدرة على عقد اجتماعات مع الوزراء الجدد لتنفيذ منهاج الثقافة المالية أمرًا حاسمًا لعدم تخفيض أولويتها أثناء عمليات التنقل الرئيسية. وحاولت مؤسسة إنجاز أيضًا إيجاد حلول لمواجهة تحديات الدوران العالية وذلك بإضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات من خلال مذكرات التفاهم مع وزارة التربية والتعليم وإشراك مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة داخل الهيئات الحاكمة لبرنامج التعليم المالي في المدارس، لذلك لم تتركز العلاقات مع عدد قليل من الأفراد.[٨٣]

كسب التأييد عبر النظام

في حين كانت هناك نجاحات كبيرة في الحصول على دعم من مؤيدين رفيعي المستوى، فقد ثبت أن الحصول على تأييد كبير أيضًا على المستويات الأخرى من النظام يمثل تحديًا كبيرًا. وهذا يؤكد الدرس المهم الذي مفاده **أن المؤيدين البارزين من ذوي السلطة للبرنامج لا يعادلون الطلب أو كسب التأييد على نطاق المنظومة ككل؛ إن التفويض من القمة وخطة التطوير والتوسع لا تُترجم تلقائيًا إلى دعم من جميع المعنيين.**[٨٤] في حين أن إحصائيات الثقافة المالية أوضحت الحاجة إلى التعليم المالي عند صناع القرار لبرنامج التعليم المالي في المدارس، لم يكن هناك في البداية شعور بالحاجة لكسب التأييد على مستوى المنظومة الأوسع، أو فهم لفوائد البرنامج والحاجة إليه بين عامة السكان. يجب شرح أهمية التثقيف والشمول الماليين وتعزيزهما وكسب التأييد لهما خارج دائرة المؤيدين.

على الرغم من ذلك، في الوقت الذي ازداد فيه الوعي والاهتمام بالتثقيف والشمول الماليين، **لا تزال هناك "فجوة واضحة بين الرؤية والاستراتيجية الطموحة على مستوى رفيع، والموظفين المثقلين بالأعباء والمُنفّذين للبرنامج في الميدان."**[٨٥] لا يزال كسب التأييد واضحا أكثر على المستوى العالي في وزارة التربية والتعليم ولم يتغلغل إلى المستويات الأخرى، ولا سيما المستوى المتوسط. يوضح Linn وKohl أنه "في معظم جهود التطوير والتوسع، هناك افتراض بأن العديد من الجهات الفاعلة، وخاصة الجهات الفاعلة في القطاع العام، ستوافق على لعب دور مطلوب في عملية التطوير والتوسع لأن الابتكار يعالج مشكلة اجتماعية أو اقتصادية مهمة. ... [في الواقع] يمكن لعملية التطوير والتوسع أن تواجه مقاومة أو معارضة نشطة كونها ضد المصالح الخاصة لمجرد أنها تنطوي على تغيير كبير في المواقف أو السلوك للمستخدمين والمنظمات والأنظمة."[٨٦] بناء على ذلك، يتطلب تنفيذ برنامج التعليم المالي في المدارس وتطويره وتوسيع نطاقه وقتًا إضافيًا كبيرًا وموارد بشرية من الأفراد الذين قد يشعرون بالفعل بالإرهاق.

فيمكن ملاحظة انخفاض التأييد لبرنامج التعليم المالي في المدارس على مستوى المدارس التعليم المالي في المدارس نفسها، بين مديري المدارس والمعلّمين والطلبة. وهذا ينبع من الشعور بأن برنامج التعليم المالي في المدارس ليس أولوية قصوى كالرياضيات والعلوم، ومحدد القدرات. على سبيل المثال، تم فهم إدخال برنامج التعليم المالي في المدارس في البداية باعتباره اختياريًا مهنيًا كبقية برامج إنجاز المساندة في المدارس، وبالتالي لم يتم أخذه على محمل الجد من قبل أصحاب المصلحة على مستوى المدرسة أو الطلبة. لمعالجة هذه المشكلة، جعلت وزارة التربية والتعليم منهاج الثقافة المالية إلزاميًا للصفوف من السابع إلى العاشر وقررت أن المادة ستُحتسب في المعدل التراكمي للطلبة. على الرغم من هذه التغييرات، فإن إعطاء أولوية منخفضة لمبحث الثقافة المالية من قبل الجهات المعنية في وزارة التربية والتعليم سيؤثر على التقدير الصحيح للمشرفين ومديري المدارس لأهمية برنامج التعليم المالي في المدارس، والذي بدوره يؤثر على آراء المعلّمين.[٨٧] عندما لا يفهم مدير المدرسة أو يؤمن بقيمة منهاج الثقافة المالية، لا يمكنه التأكيد على هذه الأهمية لمعلميه. يُعتبر دور مدير المدرسة مهمًا في عملية تطوير وتوسيع برنامج التعليم المالي في المدارس (وإصلاحات المناهج الدراسية على نطاق أوسع)،[٨٨] فهم من لديهم السلطة لتحديد ترتيب الحصص في الجدول الدراسي وتحديد المعلّمين الذين يُدرسّون منهاج الثقافة المالية. كما أنهم يلعبون دورًا أساسيًا في إعطاء الأهمية والرسميّة لمنهاج الثقافة المالية. بدون دعم من مدير المدرسة، قد لا يشعر المعلّمون بالتعزيز اللازم لتنفيذ حصة الثقافة المالية ضمن جدولهم اليومي.

يتأثر تأييد المعلّمين لبرنامج التعليم المالي في المدارس أيضًا بعبء العمل ونصاب الحصص لديهم وتخصصاتهم الأكاديمية المرتبطة. غالبًا ما يقوم المعلّمون بتنفيذ البرنامج بدون خبرة ذات صلة بالثقافة المالية، وبالإضافة إلى نصاب حصصهم المكتظ. أوضحت مناقشات مجموعات التركيز مع المعلّمين أن الكثيرين منهم يشعرون بأنهم غير مؤهلين لتدريس منهاج الثقافة المالية، مما يؤثر على ثقتهم وتأييدهم.[٨٩] وجدت دراسة أُجريت في عام ٢٠١٧ حول وجهات نظر معلّمي منهاج الثقافة المالية أنه في حين شعر جميع المعلّمون أن المنهاج أثار مواضيع مهمة ومفيدة، أفاد ٥١٪ منهم أنه كان من الصعب التعامل مع المنهاج الدراسي وشكّل عبئًا على الطلبة، وأن الأنشطة لا تتناسب مع بيئة الصفوف الدراسية في المدرسة.[٩٠] قدّمت مؤسسة إنجاز والبنك المركزي الأردني حوافز مالية للمعلّمين، ومشرفي وزارة التربية والتعليم، للمشاركة في التدريب على منهاج الثقافة المالية، ومكافئات للجنة منهاج الثقافة المالية في الوزارة، والتي تقدم التغذية الراجعة على المحتوى، غير أن استدامة هذه الحوافز بعد تسليم المنهاج للوزارة غير واضحة، ولا تزال جودة التدريب والدعم المستمر مشكلة (أنظر أدناه). بدون إعطاء أولوية واضحة لبرنامج التعليم المالي في المدارس من جانب ممثلي وزارة التربية والتعليم، وقيادة المدرسة، والجهود المتسقة لمعالجة احتياجات المعلّمين، فإن العديد منهم ليس لديهم حوافز قوية ليصبحوا مدربين تدريبًا كاملًا على منهاج الثقافة المالية وتقديم المناهج الدراسية بطريقة فاعلة.

إن الافتقار إلى الحماس من قبل المعلّمين وأسلوب التدريس الاعتيادي المستخدم غالبًا في صفوف الثقافة المالية يُترجم أيضًا إلى انخفاض تأييد الطلبة. كشفت مجموعات التركيز التي أجرتها مؤسسة إنجاز أن العديد من الطلبة، على غرار المعلّمين، يرون قيمة في التعليم المالي ويعتقدون أنه مفيد لحياتهم من الناحية العملية. ومع ذلك، غالبًا ما يتم إحباطهم من خلال طريقة تطبيق منهاج الثقافة المالية حيث غالبًا ما يقوم المعلّمون فقط بقراءة الدروس من الكتاب مع التشديد على الحفظ.[٩١] وقد تفاقمت هذه المشكلة بسبب اعتبار منهاج الثقافة المالية للصف الحادي عشر مادةً صعبةً؛

في بعض الحالات، لم يشجع المعلّمون الطلبة على اختيار مبحث الثقافة المالية كمبحث اختياري للحفاظ على معدلهم التراكمي. على العكس من ذلك، أظهرت الزيارات الميدانية أنه عندما يكون المعلّمون متحمسون ويجعلون منهاج الثقافة المالية فصلًا دراسيًا جذابًا، يشعر الطلبة بمزيد من الحماس تجاه المنهاج الدراسي. ويؤدي حماس المعلّمين أيضًا إلى تحصيل أفضل للطلبة، حيث يكون هؤلاء المعلّمون المتحمسون عادةً أكثر استعدادًا ويبذلون جهدًا إضافيًا في الصف مقارنة بنظرائهم.[٩٢]

المعلمون

يلعب المعلمون دورًا مركزيًا في إحياء منهاج الثقافة المالية في الصفوف الدراسية. ونتيجة لذلك، فإن طرق اختيارهم وتدريبهم والإشراف عليهم ودعمهم لتعليم منهاج الثقافة المالية لها أثر كبير على جودة التنفيذ والإخلاص بالإضافة إلى تعلم الطلبة. كما هو مشار إليه في القسم السابق، واجه المعلمون في السنوات الأولى من بدء التنفيذ العديد من المعيقات أمام تنفيذ منهاج الثقافة المالية وغالبًا ما كانوا يحصلون على القليل من الحوافز الملموسة للقيام بالعمل المطلوب. كانت بعض هذه المعيقات خاصة بمنهاج الثقافة المالية نفسه، والبعض الآخر كان مرتبطًا في نظام التعليم الأردني. على الرغم من وجود بعض المعلمين "النجوم" المستعدين للتعلم والممارسة وإتقان تقديمهم لتنفيذ منهاج الثقافة المالية، فقد شعر الكثيرون بأنهم غير مهيئين ويفتقرون إلى الفهم العميق للتعليم المالي والثقة في قدرتهم على تدريس المادة، وعانوا من تنفيذ منهاج جديد، والتغييرات التربوية التي يتطلبها تنفيذ منهاج الثقافة المالية عالي الجودة. منذ عام ٢٠١٩، استثمرت مؤسسة إنجاز جهودًا كبيرة لإعادة مراجعة واختبار تكييف تنفيذ مفاهيم جديدة باستمرار لتدريب المعلمين ودعمهم استجابةً لهذه المشاكل. وفي حين أن هذا مهم، فإن تحسين جودة واستدامة برنامج التعليم المالي في المدارس يتطلب أكثر من مجرد تعزيز تدريب المعلمين وكفاياتهم. قد يتطلب أيضًا بناء هياكل تنظيمية داعمة للمدرسة بأكملها، تشجع وتجهز المعلمين ليصبحوا ملتزمين ومطّلعين ومشاركين ومتمكنين لتولي مسؤولية المناهج وإضافة مدخلاتهم التربوية وإبداعهم إلى صف منهاج الثقافة المالية.

حددت مؤسسة إنجاز رفع مستوى الوعي بأهمية التعليم المالي كنشاط هام لمواجهة التحدي المتمثل في تدني نسبة التأييد من مديري المدارس والمعلمين والطلبة وعائلاتهم. تم استكشاف بعض الأنشطة مثل المسابقات والجوائز الوطنية لكسب التأييد وتقديم حوافز غير مالية ولكن هناك حاجة إلى المزيد. من هنا، هناك حاجة مستمرة لكسب التأييد على جميع مستويات النظام حول أهمية الشمول المالي والفوائد المحتملة من برنامج التعليم المالي في المدارس.

غالبًا ما يعتمد اختيار المعلمين على التوافر أكثر من المؤهلات

واجهت وزارة التربية والتعليم، خلال فترة التنفيذ صعوبات في الموازنة بين الحاجة إلى تحديد معلمين ذوي مهارات مناسبة لمنهاج الثقافة المالية والحاجة إلى ضمان أن يكون للمعلمين نصاب حصص مناسب. في النهاية، تم اختيار المعلم حسب نصاب حصصه.[٩٣] حتى الآن، تم اختيار المعلمني إلى حد كبير لتدريس منهاج الثقافة المالية ليس بسبب اهتمامهم أو مؤهلاتهم المحددة ولكن بناءً على التوافر في جداولهم وبالأخص لمناهج الصفوف من السابع وحتى العاشر، بينما معلمي الصفوف الحادي عشر والثاني عشر يجب أن يحققوا معايير معينة ومتخصصة من حيث مؤهلاتهم الأكاديمية، مثلا يجب أن يكونوا متخصصين في مجالات (المحاسبة، نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية، الإدارة العامة، وإدارة الأعمال). لذلك، غالبًا ما تم تنفيذ منهاج الثقافة المالية من قبل معلمين "غير متخصصين" للصفوف من السابع وحتى العاشر، حيث تم تعيينهم في الأصل لتدريس برنامج تكنولوجيا المعلومات الوطني الذي تم إلغاؤه، أو متخصصون في تدريس مواد تعليمية لا علاقة لها بالثقافة المالية. نتيجةً لذلك، لم يكن العديد من معلمي منهاج الثقافة المالية مؤهلين لتدريس الثقافة المالية على وجه التحديد، ولم يكن لديهم دائمًا فهم قوي للمحتوى، لا سيما في الصفوف العليا حيث تصبح المفاهيم أكثر تخصصية.

إن الطلب من المعلمين تدريس مواد خارج تخصصاتهم المدربين عليها ظهر دائمًا كمشكلة في التعليم.[٩٤] ومن غير المفاجئ أن المعرفة[j] غير الكافية بالمواد التعليمية يمكن أن تؤثر على ثقة المعلمين وجودة التدريس ونتائج تعلم الطلبة.[٩٥]

وأظهرت الأبحاث أن "تدريب المعلمين على مادة تعليمية معينة هو العامل الأكثر فاعلية في التدريس والذي يؤدي إلى زيادة كفاءة الطلبة"، في حين أن "البيئات غير الداعمة حيث يُترك المعلمون بمفردهم لتعلم محتويات وممارسات تدريس غير مألوفة يمكن أن تؤدي إلى ضعف تطوير كفاءة المعلمين وثقتهم، واستنزاف المعلمين أو ضعف كفايات المعلمين، وربما ضعف نتائج الطلبة."[٩٦] لا يقتصر هذا التحدي على الأردن أو على برامج التعليم المالي، ولكنه مشكلة أوسع تتمثل في مطالبة المعلمين بالتدريس خارج مادتهم (المبحث) التعليمية بسبب مشاكل تشمل نقص المعلمين واستنزافهم وتوزيع المعلمين والجداول المدرسية وملاءمته لإدارة المدرسة.[٩٧] مع ذلك، فإن مسألة المعلمني من خارج التخصص ذات صلة خاصة بدروس التعليم المالي في جميع أنحاء العالم، نظرًا لأنها غالبًا ما تكون موضوعًا إضافيًا لمعلمي المواد التعليمية الأخرى، وهناك عدد قليل من البرامج التي تدرب المعلمين حصريًا على تدريس التعليم المالي.[٩٨]

٢٠١٥, في عام ٢٠١٥، قبل بدء تنفيذ منهاج الثقافة المالية مباشرةً، اتخذت وزارة التربية والتعليم في الأردن قرارًا بإلغاء مسار تكنولوجيا المعلومات في المناهج الدراسية الوطنية. ترك هذا القرار مئات المعلمين والمسؤولين الإداريين بلا وظائف أو أنه تم نقلهم إلى وظائف غير تعليمية. تمكنت مؤسسة إنجاز من الاستفادة من ذلك من خلال إعادة تدريب معلمي تكنولوجيا المعلومات ومعلمي التربية المهنية لتقديم برنامج الثقافة المالية، جنبًا إلى جنب مع المعلمين الحاليين من مواد تعليمية أخرى. مع ذلك، فقد تسبب هذا النهج أيضًا في تعقيدات لجهود التطوير والتوسع، لا سيما من حيث الحوافز والتأييد. رأى العديد من معلمي تكنولوجيا المعلومات السابقين هذه الفرصة كوسيلة لإعادة دخولهم مجال التعليم، لكنهم لم يكونوا مهتمين بشكل خاص بموضوع التثقيف المالي. كانت هناك أيضًا معارضة لتلقي التعليمات حول منهاج الثقافة المالية من المعلمين الحاليين الذين وجدوا أنفسهم بالفعل يعانون من أعباء تعليمية مفرطة بعد استبعاد مادة تكنولوجيا المعلومات. وظهرت تحديات إضافية عندما تم إدخال منهاج الثقافة المالية في الصفين ١١-١٢، حيث كان المحتوى عالي التخصصية مما يعني أن معلمي تكنولوجيا المعلومات المُعاد تدريبهم لم يعودوا مؤهلين لتدريس المادة في تلك الصفوف ولكن تم تلقّيهم تدريبات متخصصة حول موضوعات الثقافة المالية نظرًا لمحتواها عالي التخصصية في هذين الصفين. ولا يزال نقص المعلمين المتخصصين في منهاج الثقافة المالية يمثل مشكلة بالنسبة لبرنامج التعليم المالي في المدارس، حيث تستمر المدارس في تحديد تدريس منهاج الثقافة المالية بالاعتماد على جداول المعلمين ونصاب حصصهم، ولا يزال العديد من المعلمين يعانون من فجوات في المهارات والمعرفة فيما يتعلق بتنفيذ منهاج الثقافة المالية.

يوضح هذا التحدي الترابط بين جميع أجزاء النظام التعليمي الذي يضم منهاج الثقافة المالية كجزء من هذا النظام.عملت وزارة التربية والتعليم على معالجة هذا الأمر من خلال إنشاء معايير متخصصة لاختيار المعلمين، وامتحانات للمعلمين المهتمين بتدريس الثقافة المالية؛ من أجل إنشاء عملية اختيار متخصصة وإعداد لمعلمي الثقافة المالية.

نقاط الضعف في تدريب المعلمين

إن ما يزيد من معدلات هذا النقص في الكفايات، هو التحدي المتعلق بنموذج التدريب. حتى الآن، تم إجراء التدريب على مناهج الثقافة المالية بشكل أساسي باستخدام ما يُسمى بالنموذج التعاقبي، حيث يقوم مدربو منهاج الثقافة المالية الرئيسيون بتدريب المشرفين من وزارة التربية والتعليم في مديريات التربية والتعليم، والذين يقومون بدورهم بتدريب المعلمين. يُعد التدريب التعاقبي نموذجًا شائعًا لتنفيذ تدريب المعلمين وتطويره وتوسيع نطاقه، لا سيما عندما يكون الهدف هو الوصول إلى عدد كبير من الأفراد بسرعة وبدون موارد مالية كبيرة.[٩٩] ومع ذلك، فقد تبني على نطاق

j. يجادل Shulman (١٩٨٦) بأن هذه المعرفة بالمادة التعليمية يجب ألا تتضمن فقط المعرفة بالمحتوى حول الموضوع المعني (والتي، على سبيل المثال، يمتلكها أيضًا الفرد الذي تخصص في الموضوعات المالية في الجامعة)، ولكن أيضًا فهم كيفية تعليم هذا المحتوى بكفاءة. وهذا يعني أيضًا امتلاك المعرفة التربوية - "التي تتجاوز المعرفة بالمادة التعليمية في حد ذاتها إلى بُعد المعرفة بالمادة التعليمية التي يجب تدريسها" بما في ذلك فهم "أقوى المقارنات والتوضيحات والأمثلة والتفسيرات والعروض التوضيحية" المتعلقة بذلك الموضوع - والمعرفة المنهجية – التي تتضمن فهمًا لمجموعة متنوعة من الأساليب والأدوات والنهج البديلة المتاحة للتدريس حول هذا الموضوع. انظرLee Shulman، "أولئك الذين يفهمون: نمو المعرفة في الاختبار"، الباحث التربوي ١٥، ٢ (شباط/فبراير ١٩٨٦)، الصفحات ٤-١٤، https://www.wcu.edu/webfiles/pdfs/shulman.pdf.

واسع أن النموذج له أثر محدود على نطاق واسع.[١٠٠] ويتمثل أحد القيود الشائعة والموثقة جيدًا للنموذج التعاقبي في مشكلة فقدان المعلومات أو "تسربها"،[١٠١] حيث يتم فقدان بعض المحتوى والجودة أو إساءة تفسيرها أو تخفيفها مع كل مرحلة متتالية من التدريب. غالبًا ما لا يكون المدربون الذين يتجاوزون المستوى الأول - كونهم أنفسهم ليسوا خبراء - في وضع جيد ولا مستعدين بشكل كافٍ لتقديم التدريب إلى المجموعة اللاحقة.[١٠٢] إن هذه القيود كانت صحيحة إلى حد كبير في حالة منهاج الثقافة المالية.

تزداد التحديات أيضًا فيما يتعلق بتدريب المعلمين على منهاج الثقافة المالية بسبب المشكلة الأكبر المتمثلة في انخفاض مستوى التثقيف المالي بين السكان الأردنيين بشكل عام. لم يكن المشرفون من وزارة التربية والتعليم الذين تم تكليفهم بتدريب المعلمين خبراء في برنامج الثقافة المالية، وبالتالي، لم يكن لديهم دائمًا معرفة كافية بالمحتوى للإجابة على أسئلة المعلمين وضمان فهمهم القوي للموضوعات المالية المعقدة والأكثر تخصصية (الضمان الاجتماعي، التأمين، حماية المستهلك المالي). علاوةً على ذلك، في بعض الحالات، لم يكن للمعلمين في المناطق الريفية والذين هم (معلم إضافي غير مُعيّن) أي وصول إلى التدريب على منهاج الثقافة المالية.

لمعالجة محددات النموذج التعاقبي في التدريب، قامت مؤسسة إنجاز بتجربة نموذج تدريب بديل كجزء من مختبر التطوير والتوسع. أزال النموذج الجديد المستوى المتوسط من النموذج التعاقبي بحيث يشارك المدربون الرئيسيون مباشرةً في تدريب معلمي منهاج الثقافة المالية للصفوف العليا. كان الغرض من التجربة هو تقييم ما إذا كان هذا التدريب المباشر قد أدى إلى تهيئة المعلمين بشكل أفضل لتقديم منهاج الثقافة المالية مقارنةً بأولئك الذين خضعوا للتدريب التعاقبي. كانت التجربة الأولية في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ على نطاق صغير جدًا (تدريب تسعة معلمين)، لكن المستويات العالية من الحماس من جانب المعلمين المشاركين حفزت وزارة التربية والتعليم على تكرار النموذج مع تجربة ثانية أكبر في كانون الأول/يناير ٢٠٢١ (انظر الإطار ٣). في حين أن حماس المعلمين ووزارة التربية والتعليم دفع مؤسسة إنجاز إلى اعتبار التدريب المباشر تكيفًا ناجحًا مع نموذج تدريب برنامج التعليم المالي في المدارس، إلا أنه لا تزال هناك أسئلة حول استدامة النموذج على نطاق واسع.

رصيد الصورة: Shutterstock

الإطار 3: التدريب المباشر للمعلمين

المسوغات

في نموذج التدريب التعاقبي الأصلي، قام المدربون من مؤسسة إنجاز بتدريب مشرفي منهاج الثقافة المالية على محتوى المناهج وأساليب التدريس، والذين قاموا بعد ذلك بتكرار التدريب مع معلمي منهاج الثقافة المالية. ومع ذلك، خلال هذه العملية، لوحظ أنه غالبًا ما كان يتم تسرب للمعلومات المتعلقة بمحتوى التدريب الأساسي أو تنفيذه بشكل غير صحيح، مما يؤدي إلى ارتباك المعلمين والفهم غير الكافي للمحتوى وانخفاض الثقة، خاصة بالنسبة للصفوف الأعلى. ظهر هذا كتحدٍّ مركزي أمام جودة تنفيذ منهاج الثقافة المالية خلال تقييم نهاية المرحلة الأولى والذي تم عام 2017 ومجموعات التركيز اللاحقة والمقابلات مع المعلمين. إن تحديات الجودة في نموذج التدريب التعاقبي معروفة جيدًا (انظر الصفحة 32 لمزيد من التفاصيل) ويمكن أن تكون أكثر تأثيرًا بشكل خاص لبرامج التعليم المالي في المدارس، وغالبًا ما تكون مبحثًا لم يدرسه المعلمون من قبل. قامت مؤسسة إنجاز بتطوير نموذج تدريب مباشر للمعلمين لمواجهة هذا التحدي وتحسين جودة التدريب وفعاليته.

اختبار نموذج التدريب المباشر (التّكيف)

اقترحت مؤسسة إنجاز أن يتم تدريب مجموعة مختارة من معلمي الصفين 11 و12 مباشرة من خلال مدربين متخصصين. وافقت وزارة التربية والتعليم على اختبار النموذج لكنها اقترحت أن يتم أيضًا تضمين التدريب مشرفي منهاج الثقافة المالية، حتى يتمكنوا من تلقي نفس التدريب الذي يتلقاه المعلمون والاستمرار في دعمهم. تم تشكيل لجنة مع وزارة التربية والتعليم ونقطة اتصال ومدربين من ذوي الخبرة من وزارة التربية والتعليم ومؤسسة إنجاز، وتم تصميم أدوات القياس لجمع ملاحظات المعلمين وتقييم الاختلافات في أداء المعلمين بين أولئك الذين تم تدريبهم بشكل مباشر والذين تم تدريبهم من خلال النموذج التعاقبي الأصلي.

كان لابد من تكييف الخطط الأصلية وتوقيت التدريب نتيجةً لوباء كوفيد-19. في حين تم تصميم جزء كبير من عملية التدريب والبحث في البداية، إلا أنه بسبب القيود المفروضة وحظر التجوال وتحديد أعداد التجمعات، تم عقد برنامج تجريبي أصغر بكثير لتسعة من معلمي الصف الثاني عشر في العقبة في تشرين الثاني/أكتوبر 2020. كانت ردود الفعل إيجابية للغاية، وبعد التدريب، طلبت وزارة التربية والتعليم نقل البحث مباشرة من المرحلة التجريبية إلى تدريب متابعة لمجموعة أكبر من المعلمين. بسبب موجة أخرى من الوباء في الأردن، تم إجراء تدريب المتابعة هذا افتراضيًا في كانون الثاني/يناير 2021 مع 36 معلمًا من الصف الثاني عشر. وأعربت الوزارة عن اهتمامها بمواصلة النموذج بمجرد انتهاء إجراءات الطوارئ الخاصة بـ كوفيد-19.

في تموز 2021، تم التخطيط لدورة تدريبية مباشرة أخرى لمعلّمي ومشرفي برنامج الثقافة المالية. وبعد أن لاحظت مؤسسة إنجاز الفرصة الفريدة التي أتاحها النموذج لجمع المعلمين والمشرفين في برنامج الثقافة المالية معًا، قررت استخدام هذه الدورة التدريبية المباشرة التالية لتعريف المهاركين بتكيّف آخر يتم اختباره بشكل متزامن: حلقات تعلّم المعلمين (انظر الإطار 5).

النتائج الرئيسة والدروس المستفادة

- **التغذية الراجعة الإيجابية:** أفاد المعلمون أنهم يفضلون النموذج المباشر في التدريب، حيث يمكن للمدربين الخبراء الإجابة عن أسئلة حول بعض المفاهيم المتقدمة التي لم يستطع المشرفون من وزارة التربية والتعليم الإجابة عليها.

- **مشاركة وزارة التربية والتعليم:** أثبت إشراك وزارة التربية والتعليم في حضور التدريب فائدته في ضمان توافق الجلسات التدريبية مع معايير الوزارة والحصول على تأييدها لعملية التكيّف (نموذج التدريب المباشر).

- **تعلم الأقران:** وجد المعلمون أن الدورات التدريبية المباشرة شكّلت فرصًا جيدة لتبادل الأفكار والموارد والخبرات مع معلمي منهاج الثقافة المالية الآخرين، وهذا يدل على أنها وضعت اللبنة أساسية لحلقات تعلّم المعلّمين. وبناءً على ذلك، استخدمت مؤسسة إنجاز تدريبها المباشر في تموز 2021 لتعريف وتوعية المعلمين والمشرفين معًا بنموذج حلقات تعلّم المعلّمين.

- **المحددات:** في حين أن نموذج تدريب المعلّمين المباشر قد حظي بقبول جيد من قبل المعلمين والمشرفين، إلا أنه كان محدودًا في نطاقه وطرق البحث أكثر مما كان متصورًا في البداية، ولا تزال هناك أسئلة حول فعالية التدريب في تغيير ممارسات المعلّمين بالإضافة إلى قابلية التوسع واستدامة النموذج. على المدى المتوسط، ستشارك مؤسسة إنجاز مع وزارة التربية والتعليم قائمة بخبراء المحتوى والمدربين الرئيسيين الذين يستخدمونهم للتدريب المباشر للمعلمين، ولكن يبقى أن نرى كيف سيستمر هذا النموذج بعد التسليم الكامل للبرنامج. سيكون من المفيد جمع المزيد من البيانات حول تأثير التدريب على ممارسات المعلمين وتعلم الطلبة.

عدم كفاية الدعم والإشراف للمعلمين

أدى الافتقار إلى متابعة الإشراف والدعم للمعلمين إلى زيادة التحديات المتعلقة بالتدريب، خاصة بالنسبة لأولئك الذين يقومون بالتدريس خارج نطاق موادهم الدراسية. توضح الأدبيات أنه يمكن معالجة بعض نقاط الضعف في النموذج التعاقبي من خلال استكمال التدريب الأولي بمزيد من المتابعة والدعم التفاعليين، بما يتجاوز المتابعة والتقييم ليشمل مراجعة المواد التدريبية وتعزيز التعلم والإجابة على الأسئلة ومساعدة المعلمين على العمل من خلال تحديات التنفيذ.[١٠٣] علاوةً على ذلك، تشير الأبحاث حول المعلمين خارج نطاق موادهم الدراسية إلى أنهم يستفيدون بقوة من الدعم المستمر للمساعدة في تنفيذ المحتوى الجديد والمعرفة التربوية وبناء قدراتهم.[١٠٤]

مع ذلك، في دراسة أُجريت عام ٢٠١٩، أفاد مشرفو وزارة التربية والتعليم أن زياراتهم لمعلمي منهاج الثقافة المالية كانت نادرة ما لم يطلبها مديرو المدارس على وجه التحديد، ولم يستخدم بعضهم الأدوات المحددة لمتابعة أو تقييم تنفيذ منهاج الثقافة المالية وأداء المعلّمين.[١٠٥] خارج نطاق الإشراف، تلقى المعلّمون توجيهًا ودعمًا محدودًا أو معدومًا بعد تدريب منهاج الثقافة المالية. واجه مشرفو وزارة التربية والتعليم تحديات في المتابعة المستمرة مع المعلّمين لعدة أسباب، بما في ذلك: العدد المحدود لعدد زيارات مشرفي وزارة التربية والتعليم وصعوبة التنقل لمسافات طويلة بين المدارس وحقيقة أن المشرفين هم عموميون يجب عليهم دمج إشراف منهاج الثقافة المالية في أعباء العمل الحالية. لتلبية الحاجة إلى مزيد من التخصص وتعزيز المساءلة، بدأت وزارة التربية والتعليم في العام الدراسي ٢٠٢١/٢٠٢٠ بتعيين مشرفين متخصصين في منهاج الثقافة المالية.

نظرًا للقيود المفروضة على ما يمكن لمشرفي وزارة التربية والتعليم وحدهم توفيره والحاجة إلى مزيد من الدعم والتعلم المستمرين خارج عملية التدريب، قامت مؤسسة إنجاز في عام ٢٠٢١ بتجربة حلقات تعلّم المعلّمين، وهو تكيّف ناشئ عن مختبر التطوير والتوسع. بناءً على حقيقة أن بعض المعلّمين كانوا يتواصلون بالفعل مع بعضهم البعض بشكل غير رسمي عبر WhatsApp أو Facebook، كان الهدف من حلقات تعلّم المعلّمين هو إنشاء مساحة هادفة للتعاون ودعم الأقران مع إبراز قصص النجاح حتى يتمكن الآخرون من التعلم من تلك الأمثلة (انظر الإطار٣). بالإضافة إلى التدريب الرسمي، يمكن أن يوفّر هذا النوع من مجتمعات التعلّم مساحة للتعلّم طويل الأجل والتطوير المهني ويمكّن المشاركين من مشاركة تجاربهم الخاصة،[١٠٦] ويعترف بالمعلّمين كخبراء، ويرفع أهمية خبراتهم،[١٠٧] مع تشجيع التواصل بشكل أكبر بين المعلّمين وتعزيز التكافؤ عبر الصفوف الدراسية.[١٠٨]

مصدر الصورة: غيث الشقيري

الإطار 4: حلقات تعلّم المعلّمين

المسوغات

في وقت مبكر، حدد أعضاء مختبر التطوير والتوسع "تأييد المعلّمين" و"أصحاب المصلحة التربويين المدربين جيدًا" باعتبارهما عاملين محركين أساسيين لنجاح برنامج التعليم المالي في المدارس. وهذا مستمد من البيانات التي تظهر أن الافتقار إلى التأييد والتدريب الضعيف يؤثران سلبًا على تجارب المعلّمين والطلبة مع برنامج التعليم المالي في المدارس. بدلًا من اعتبارها كأهداف منفصلة، استكشفت مؤسسة إنجاز نموذجًا لتدريب المعلّمين الذي من شأنه دعم وتمكين المعلّمين لتولي مسؤولية تنفيذ منهاج الثقافة المالية. وشمل ذلك التعلّم من مثال دراسة حالة – وهو طريقة إرشاد وتوجيه أقران للمعلّمين تم تطويره في اليابان ويتم توسيع نطاقه في العديد من البلدان، بما في ذلك زامبيا[١١٠] – يتمثل أحد المبادئ الأساسية لدراسة الحالة في رؤية المعلمين كفرسان للتغيير وليس أهدافًا للتدريب. يتم تجميع المعلّمين في حلقات تعلّم الأقران واتباع نموذج خطط – نفذ – تحقق – صحح، يركز على درس محدد أو تحدٍّ تعليمي شائع. بالعمل معًا، يخطط المعلّمون لدرس ما، ويراقبون بعضهم البعض وهم يدرّسونه، ويفكرون في الطريقة ويراجعونها، ثم يكررون العملية بمفهوم جديد. ينهي هذا النموذج منصة ليتعلّم المعلّمون من بعضهم البعض أثناء مواجهة التحديات التي تؤثر بشكل جماعي على ممارساتهم اليومية في الصف الدراسي.

اختبار التكيّف

استنادًا إلى دراسة الحالة، قامت مؤسسة إنجاز بوضع حلقات تعلّم المعلّمين في السياق الأردني. قام الفريق بتقييم ما كان يفعله معلّمو منهاج الثقافة المالية بالفعل للتعاون ومشاركة المعرفة وركّز على بناء نموذج لحلقات تعلّم المعلّمين حول هذه الأساليب. على سبيل المثال، نظرًا لأن 60 بالمئة من المشرفين والمعلمين في منهاج الثقافة المالية الذين شملهم الاستطلاع قد أعلنوا أنهم تعلّموا بالفعل إما من خلال الشبكات عبر الإنترنت أو مجتمعات التعلم الوجاهيّة، قامت مؤسسة إنجاز بدمج مجموعات دردشة Microsoft Teams مكونة من معلّمين من مدارس مختلفة في نموذج حلقات تعلّم المعلّمين لإنشاء منصات جاهزة للمعلّمين لتبادل الأفكار. قبل تجربة حلقات تعلّم المعلّمين، نصح أحد أعضاء المختبر وأصحاب المصلحة الرئيسيين أولًا توعية المشرفين والمعلّمين في برنامج التعليم المالي في المدارس بالنموذج من خلال تدريب تمهيدي. في تموز 2021، قامت مؤسسة إنجاز بتدريب 140 معلمًا لمنهاج الثقافة المالية و20 مشرفًا من 20 مديرية في جميع أنحاء الأردن حول حلقات تعلّم المعلّمين. وكان الهدف في هذه المرحلة الأولى هو اختبار النموذج ومأسسته. تمت الموافقة على التدريب حول حلقات تعلّم المعلّمين من قبل وزارة التربية والتعليم في أوائل عام 2022 للتوسع، وتم إجراء تدريب متابعة في ربيع عام 2022 لـ 192 مشرفًا ومعلمًا في برنامج التعليم المالي في المدارس من المديريات المتبقية والمشرفين الذين تم تعيينهم حديثًا من المديريات التي تم تدريبها سابقًا. وضمن ذلك أن يكون لجميع المديريات في الأردن مشرف ومعلّم على دراية بنموذج حلقات تعلّم المعلّمين ويمكنهم التخطيط لتنفيذه في العام الدراسي 2022–2023.

النتائج الرئيسة والدروس المستفادة

- **التغذية الراجعة الإيجابية:** أُجريت مقابلات لسماع كيف يعتزم المشاركون استخدام نموذج حلقات تعلّم المعلّمين وكيفية تحسين التدريب. كان 20 بالمئة فقط من المعلّمين على دراية بمفهوم حلقات تعلّم المعلّمين قبل التدريب، لكن 70 بالمئة منهم كان لديهم خطط لتنفيذه مع أقرانهم بعد ذلك. وخطط 90 بالمئة من المشاركين لتخصيص وقت مرة واحدة في الأسبوع لحلقات تعلّم المعلّمين وإشراك إدارة المدرسة في مأسسة النموذج وتبادل المعرفة مع معلّمي منهاج الثقافة المالية في المدارس الأخرى.

- **مجرد البداية:** لا يزال تنفيذ نموذج حلقات تعلّم المعلّمين ورصده ومأسسته في طور النشوء. في العام المقبل، سيكون من الضروري لمشرفي منهاج الثقافة المالية البقاء على اتصال مع المعلّمين والتواصل مع موظفي المتابعة والتقييم في وزارة التربية والتعليم لمعرفة ما إذا كان النموذج يعمل وكيفية تطبيقه، وقد يكون هناك حاجة إلى دعم أو تدريب إضافي.

- **التكيف المعزز بشكل متبادل:** ركّزت المرحلة الأولى من حلقات تعلّم المعلّمين على اختبار النموذج والحصول على التأييد له. عندما أتيحت الفرصة لدمجه مع التدريب المباشر للمعلّمين، قامت مؤسسة إنجاز بتكييف طريقتها في المرحلة الثانية لربط هذين المجالين البحثيين معًا بطريقة أدت إلى مزيد من التعلّم والدعم لكلا الطريقتين.

- **المأسسة:** للمضي قدمًا، سيكون من المهم تحديد الطرق التي يمكن أن يتماهى بها النموذج مع المعايير الحالية المتعلقة بترقية المعلمين لضمان الاعتراف بالمشاركة في حلقات تعلّم المعلّمين. وبدلًا من كسب التأييد لإدخال معايير جديدة، تعمل مؤسسة إنجاز مع وزارة التربية والتعليم لربط حلقات تعلّم المعلّمين بالمعايير الحالية حول تعاون المعلّمين. سيضمن ذلك إمكانية دمج الطريقة بشكل مستدام في النظام الحالي وسيوفر مسارًا واضحًا للمعلّمين للوفاء بمعيار الترقية الذي كان من الصعب إثباته وتحقيقه في الماضي.

ظروف المعلّمين والصفوف الدراسية تعيق التنفيذ

أخيرًا، كان لبعض الحقائق المتعلقة بظروف المعلّمين داخل البيئة التعليمية على نطاق أوسع تداعيات غير مباشرة على تنفيذ منهاج الثقافة المالية. يعني النقص العام في المعلمّين أنهم يواجهون أعباء عمل ثقيلة، مع قدرة إضافية محدودة لتخصيصها لمنهاج الثقافة المالية. تتم جدولة صفوف برنامج الثقافة المالية مرة واحدة فقط في الأسبوع للصفوف من السابع وحتى العاشر، والتي يجد بعض المعلّمين أنها غير كافية لتغطية المادة. علاوةً على ذلك، غالبًا ما يجري تناوب المعلّمين بين المدارس على أساس متكرر لضمان تغطية جميع الصفوف الدراسية (هذه التحولات أكثر تواترًا لمعلّمي التربية المهنية مثل أولئك الذين يقومون بتدريس منهاج الثقافة المالية)، بينما تعتمد بعض المدارس على المعلّمين بعقود مؤقتة (معلم إضافي) لسد فجوات التوظيف. إن آليات التوظيف والاستخدام هذه لها تداعيات حقيقية على تنفيذ منهاج الثقافة المالية، لأنها تحد من الاستمرارية في تعليم الطلبة ويمكن أن تجعل من الصعب على المعلّمين والطلبة بناء علاقات وثيقة. غالبًا لا يتلقى المعلّمون المؤقتون تدريبًا على منهاج الثقافة المالية أو دليل المعلم لمنهاج الثقافة المالية، مما يحد بشكل كبير من فهمهم للمحتوى ونوعية التدريس.[١٠٩]

تؤدي الصفوف الدراسية في الواقع، والمعايير التعليمية، وتحديات التدريس خارج إطار التخصص المتعلق بالثقافة المالية أيضًا إلى اعتماد معلمي منهاج الثقافة المالية غالبًا على مناهج التعلم المبنية على الحفظ في التدريس، بدلًا من أساليب التدريس التفاعلية التي تركز على الطالب، والتي تُعتبر أساسية في منهاج الثقافة المالية والتي تم إثبات أنها أكثر فاعلية في تحقيق نتائج تعليمية قوية.[١١٠] من المهم أن نلاحظ أن هذا ليس هو الحال دائمًا ، وهناك العديد من المعلمين الذين ينفذون منهاج الثقافة المالية بطريقة عملية تفاعلية مقصودة. ومع ذلك، عادةً ما يدير المعلّمون الأردنيون صفوفًا كبيرة الحجم، والتي يشعر الكثيرون أنها تقيد قدرتهم على استخدام أساليب التدريس التفاعلية. ومن المثير للاهتمام، أن هناك بعض التقارير التي تفيد بأن المدارس في المناطق النائية تكون قادرة على تنفيذ منهاج الثقافة المالية بشكل فعال خاصةً لأن أعداد الطلبة في الصفوف بها أصغر مما يؤدي إلى تنفيذ الأنشطة التفاعلية بطريقة أسهل.

علاوةً على ذلك، أظهر البحث أن المعلّمين غير المتخصصين (الذين العديد منهم هم من معلمي منهاج الثقافة المالية) غالبًا ما يفتقرون إلى المعرفة العميقة بالمحتوى والأساليب التدريسية اللازمة لتنفيذ أنشطة التعلم التفاعلي أو التعاوني والمشاركة في نقاشات متخصصة مع الطلبة وإجراء الربط مع المواد الأخرى، أو تصميم الأنشطة بناءً على تجاربهم وتعلّم الطلبة. بدلًا من ذلك، قد يشعرون بأنهم محدودون بالاعتماد بشكل كبير على المحتوى والأنشطة المتضمنة في مناهج الكتاب المدرسي والتعلم المبني على الحفظ.[١١١] وبعيدًا عن برنامج التعليم المالي في المدارس، فإن التركيز على أساليب التدريس والتعلم التقليدي المبني على الحفظ متأصل في الثقافة التربوية في الأردن،[١١٢] مما يجعل من الصعب على المعلّمين الابتعاد عنه. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون وسائل استخدام الأساليب التربوية التفاعلية خارج سيطرة المعلّمين. وجدت دراسة تقييم نهاية المرحلة الأولى لعام ٢٠١٧ أن الكثير من العمل التفاعلي لمنهاج الثقافة المالية كان من المفترض أن يحدث خارج الصف الدراسي (في المنزل، أثناء الرحلات الميدانية، وما إلى ذلك)، لكن عدد قليل من المعلّمين كان يقوم بتكليف الطلبة بهذا العمل لأن الأنشطة لم تكن مجدية نظرًا لمحددات القدرات أو الموازنة أو لأنها كانت خارج سيطرتهم.

أخيرًا، يؤكد التحضير لامتحان التوجيهي -ذو الأهمية الحاسمة في الصفوف العليا- على الحفظ عن ظهر قلب والتعلم من اجل الامتحان، مما يثني المعلّمين أكثر عن تبني طرق تدريسية تفاعلية أو التركيز على مواضيع خارج محتوى الامتحان. اقترحت بعض الأبحاث أن نظام التوجيهي والدور الهائل الذي يلعبه في الفرص الأكاديمية والمهنية المستقبلية قد خلق توترًا للمعلّمين والطلبة بين الاستمرار في التركيز على الطرق الاعتيادية للحفظ والتدريس من أجل الامتحان مقابل تخصيص الوقت لمهارات القرن الحادي والعشرين والتعلم التجريبي.[١١٣] إذا تم تقييم ومكافأة كل من الطلبة والمعلّمين بناءً على أداء الطلبة في التوجيهي، فستكون هناك القليل من الحوافز لتخصيص الوقت والجهد اللازمين للتدريس والتعلم التفاعلي لمواضيع منهاج الثقافة المالية، والتي هي ليست مضمنة في الامتحان.

البيانات والتكيّف والتعلّم

أصبحت الحاجة إلى التطوير والتوسع لضمان عملية تعلّم متكررة وقابلة للتكيف أمرًا بديهيًا في أدبيات التوسع.[١١٤] هناك إجماع واسع على أنه بينما يجب التخطيط للتطوير والتوسع في أقرب وقت ممكن، يجب أن تتغير هذه الخطط أيضًا مع تعلّم المعلومات الجديدة واختبار الأفكار وظهور التغييرات والفرص المتوقعة أو غير المتوقعة. ويتطلب هذا النوع من طرق التعلّم المرن جمع البيانات في الوقت المناسب لإثبات ما الذي ينجح، وأين توجد التّحديات.[١١٥] واستخدام هذه البيانات ليس للمساءلة إنما للتعلّم والتكيّف. يتطلب النهج التكراري أيضًا عقلية مرنة بين المنفذين و"بيئة موافقة" لاتخاذ القرارات التي تشجع على التجريب وتنظر إلى تصحيحات المسار ليس كإخفاقات ولكن كميزات رئيسة.[١١٦] لعملية التطوير والتوسع. مع ذلك، تبقى هناك ثغرات في فهم كيفية دمج التكيّف والتعلّم القائمين على البيانات في جهود التطوير والتوسع في الممارسة العملية، بالنظر إلى واقع محددات الوقت والمال وحدود القدرات البشرية والمخرجات المرجوة والجداول الزمنية والهياكل التنظيمية وديناميكيات السلطة الحالية.

بيانات محدودة عن نتائج التعلّم وعملية التطوير والتوسع

تمثل أحد التحديات الأساسية التي واجهت عملية تنفيذ منهاج الثقافة المالية الافتقار إلى البيانات الموثوقة والشاملة التي تقيّم جودة التنفيذ، ونتائج تعلّم الطلبة وعملية التطوير والتوسع بحد ذاتها.[١١٧] خلال معظم سنوات تنفيذ منهاج الثقافة المالية، ركّز جمع البيانات بشكل أساسي على مخرجات البرنامج الرئيسة - بما في ذلك عدد المدارس التي تم الوصول إليها وعدد وجنس الطلبة المسجلين وعدد المعلّمين والمشرفين المدربين - وعلى عملية مراجعة المناهج الدراسية. تم إجراء تقييم من قبل طرف خارجي للمرحلة الأولى من تنفيذ برنامج التعليم المالي في المدارس في عام ٢٠١٧، ولكن بصرف النظر عن ذلك، كان هناك القليل من جمع البيانات أو التوثيق الذي يقيّم جودة أو نتائج تنفيذ برنامج التعليم المالي في المدارس.[١١٨] علاوةً على ذلك، فإن جودة البيانات الحالية الخاصة بنتائج تعلّم الطلبة غير مؤكدة، حيث تم الإبلاغ عن أن الامتحانات على محتوى منهاج الثقافة المالية التي وضعها المعلّمون عادةً ما تكون سهلة للغاية وبالتالي قد لا تشكّل تقييمًا جيدًا لتعلّم الطلبة. وبالمثل، في السنوات الأولى من عملية التنفيذ، كان هناك ندرة في البيانات التي تقيّم التحديات ونقاط الضعف في تنفيذ منهاج الثقافة المالية. قبل عام ٢٠١٩، كانت القرارات تُتخذ بشكل أساسي بناءً على البيانات الإحصائية المذكورة أعلاه. لم يتم جمع أي بيانات حتى الآن حول التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف طويلة المدى، مثل زيادة الشمول المالي، لأن الطلبة الذين شاركوا في جميع صفوف منهاج الثقافة المالية الست جميعهم بدأوا في التخرج فقط في عام ٢٠٢١.

لا يقتصر هذا التحدي على حالة برنامج التعليم المالي في المدارس أو الأردن. تُعتبر البيانات ضرورية لتحقيق عملية تطوير وتوسيع ناجحة، ولكن العديد من جهود التطوير والتوسع تكافح لجمع المعلومات اللازمة لدعم جميع جوانب العملية.[١١٩] تختلف احتياجات المتابعة والتقييم والتعلّم في ما يتعلق بالتطوير والتوسع عن تلك المطلوبة أثناء تجربة أو إثبات المفهوم، ولذلك يجب تصميم طريقة لجمع البيانات خصيصًا لكل مرحلة من مراحل التطوير والتوسع.[١٢٠] تُعتبر البيانات المتعلقة بأثر البرنامج ضرورية لفهم ما إذا كان ينتج الأثر المقصود وكذلك للمساعدة في "خلق المصداقية والملكية والطلب والدعم السياسي"،[١٢١] ولكن البيانات حول الأثر وحدها غير كافية. إن الغرض من خطة المتابعة والتقييم والتعلّم في ما يتعلق بعملية التطوير والتوسع هو توفير بيانات حول ما إذا كانت عملية التطوير والتوسع تتم، وكيف تتم، بما في ذلك ما إذا كان يتم تحقيق أهداف التطوير والتوسع؛ وما الذي يعمل، وما الذي لا يعمل أثناء عملية التطوير والتوسع؛ وما إذا كانت البرنامج يحافظ على الأثر المقصود؛ وما المعيقات أو الفرص الناشئة؛ وحيث قد تكون هناك حاجة إلى تصحيح المسار وإجراء تكيّفات له.[١٢٢] ويشمل ذلك أيضًا تقييم عناصر التطوير والتوسع الأقل واقعية، مثل نجاح الشراكات أو تأثير ديناميكيات السلطة أو الفجوات على صعيد القدرات.[١٢٣] لكن هذا لا يعني أن المزيد من البيانات هو الأفضل دائمًا؛ إن خطة المتابعة والتقييم والتعلّم المعقدة للغاية أو المرهقة لن تكون قابلة للتنفيذ أو مستدامة على نطاق واسع؛ "تكون البيانات أكثر قوة عندما تكون قادرة على دعم القرارات أو الإجراءات التي تدفع عملية التطوير والتوسع."[١٢٤]

في حالة برنامج التعليم المالي في المدارس، لم يتم وضع خطة متابعة وتقييم وتعلّم شاملة أو إطار لجمع البيانات لتحديد المسؤوليات بين الشركاء أو مؤشرات الأداء الرئيسة والنتائج التي سيتم استهدافها في كل مرحلة. يمكن أن يُعزى الافتقار إلى جمع البيانات الشاملة في السنوات الأولى من تنفيذ برنامج التعليم المالي في المدارس إلى عدة عوامل. كما تمت مناقشته سابقًا، تم تصور تنفيذ برنامج التعليم المالي في المدارس أولًا وقبل كل شيء كجهد لإعداد منهاج جديد، وبالتالي ركّزت عملية جمع البيانات وتحليلها بقوة (وإن لم يكن حصريًا) على محتوى المنهاج نفسه. علاوةً على ذلك، مع تسليم كل صف من منهاج الثقافة المالية، اعتبرته وزارة التربية والتعليم عنصرًا أساسيًا في المنهاج الوطني، مما يعني أن جمع البيانات كان مقتصرًا على الطرق الأساسية التي يتم توظيفها لجوانب أخرى من المنهاج (امتحانات الطلبة الروتينية التي أعدها المعلّمون)؛ اختارت وزارة التربية والتعليم عدم جمع بيانات إضافية، مثل البيانات المتعلقة بفهم المعلّمين للمحتوى أو طرق التدريس التفاعلية. أخيرًا، كانت تجربة نموذج الشراكة المبتكر في حالة برنامج التعليم المالي في المدارس وضح أن بعض التعديلات على بيروقراطيات الوضع الراهن كانت صعبة. على سبيل المثال، في بعض الأحيان، نشأت مخاوف بشأن منح السيطرة على الأدوار الوزارية التقليدية إلى جهة خارجية، وبدا أن هناك طلبًا منخفضًا على هذا النوع من المعلومات من البنك المركزي الأردني (الذي طلب بشكل أساسي بيانات حول مخرجات البرنامج).

مصدر الصورة: عبد الهادي قلاب

بمرور الوقت، أصبحت الحاجة إلى بيانات أكثر شمولًا حول تنفيذ وفعالية برنامج التعليم المالي في المدارس واضحة لأصحاب المصلحة الرئيسيين. فمن الصعب تحسين ما لا يتم قياسه، وبدون بيانات توضح المشاكل وأسبابها الجذرية، يكاد يكون من المستحيل معالجتها. في خريف عام ٢٠١٩، بدأ أعضاء اللجنة التوجيهية للتثقيف المالي (FESC) واللجنة الفنية للتثقيف المالي (FETC) في طلب مزيد من المعلومات حول النتائج واكتساب الطلبة لمحتوى التعليم المالي إلى جانب معلومات الموازنة السنوية. وخلصت مؤسسة إنجاز بالمثل إلى أن الطريقة المعيارية لجمع البيانات حول المنهاج الدراسي لم يكن كافيًا لدعم تنفيذ منهاج الثقافة المالية، وكان من الضروري جمع البيانات حول الأثر ومتابعة التحديات الناشئة في التنفيذ عن كثب.

ولعب إطلاق مختبر التطوير والتوسع - مع التركيز على توسيع وتعميق أثر برنامج التعليم المالي في المدارس من خلال جمع وتحليل البيانات لفهم الفجوات الحالية والتوجه نحو اختبار أفكار التغيير – أيضا دورًا محفزًا في جعل الحاجة إلى المزيد من البيانات أولوية واضحة وعاجلة. على وجه الخصوص، أظهرت المناقشات في اجتماعات المختبر بين أصحاب المصلحة حول المعيقات والتحديات التي تواجه تنفيذ برنامج التعليم المالي عدم وجود بيانات كافية والحاجة إلى مزيد من التوثيق لعملية التنفيذ والتوسع (البيانات السابقة والحالية)، بالإضافة إلى جمع البيانات النوعية حول قضايا مثل وجهات نظر المعلم وتأييد الطلبة استجابة للثغرات التي تم تحديدها. قام المختبر بسلسلة من أنشطة جمع البيانات والتوثيق - بما في ذلك: دراسة حالة تاريخية لبرنامج التعليم المالي قبل إطلاق المختبر؛ مجموعات التركيز والمقابلات مع مديري المدارس والمعلمين وطلبة الثقافة المالية؛ البحث المركز حول ثلاثة تكيفات تم اختبارها لتحسين تنفيذ برنامج التعليم المالي وتأثيره، بما في ذلك استطلاعات رأي المعلمين (انظر المربعات ٣ و ٤ و ٥) حيث تمت مشاركة هذه البيانات والنتائج مع أعضاء المختبر في اجتماعاتهم الدورية لتساعدهم في اتخاذ القرارات والخطوات اللاحقة.

نتيجةً لذلك، وابتداءً من عام ٢٠١٩، بذلت مؤسسة إنجاز جهودًا كبيرة لتعزيز توثيق برنامج التعليم المالي في المدارس وأنشطة جمع البيانات حوله. كجزء من إعادة الهيكلة التنظيمية وكجزء من الشراكة مع مختبر التطوير والتوسع، أنشأت مؤسسة إنجاز قسمًا جديدًا للبحث والتطوير، والذي تولى أنشطة المتابعة والتقييم والتعلّم لبرنامج التعليم المالي في المدارس. في عام ٢٠٢٢، تخطط مؤسسة إنجاز لإجراء تقييم خارجي آخر لأثر برنامج التعليم المالي في المدارس كعنصر رئيسي في عملية التسليم الكامل إلى وزارة التربية والتعليم.

التكيّف القائم على البيانات

من ناحية أخرى، بالنظر تحديدًا إلى محتوى المناهج والمواد الداعمة، فإن تنفيذ برنامج التعليم المالي في المدارس واستراتيجية التطوير والتوسع والتي بنت عمليات مبنية على البيانات والتكرار وأصحاب المصلحة المتنوعين للتكيّف والتحسين في الخطط من البداية. **كان هناك فهم واضح ومشترك بين أصحاب المصلحة المعنيين بأنهم لن يحصلوا على محتوى المنهاج بشكل صحيح تمامًا في المحاولة الأولى، وأن التغييرات والتكيّفات لم تكن متوقعة فحسب، بل كانت جزءًا جوهريًا من العملية، وأن هذا التكرار في النهاية من شأنه أن يعزز المنتج النهائي.** أثناء عملية التنقيح، تم جمع التغذية الراجعة حول المنهاج الدراسي على جميع المستويات، مع مسؤولي وزارة التربية والتعليم والخبراء الفنيين والمعلّمين ومديري المدارس وأولياء الأمور وحتى الطلبة المشاركين في عملية تحسين محتوى منهاج الثقافة المالية، وتقديم رؤى حول كيفية التأكد من أنه كان متوافقًا مع السياق المحلي. حتى الجدول الزمني لتطوير المنهاج تم تعديله؛ كان مخططًا له في الأساس لمدة سنتين لكل صف، وجدت مؤسسة إنجاز ووزارة التربية والتعليم أنه ثمة حاجة إلى ثلاث سنوات وتم تكييفه وفقًا لذلك. كان هذا النهج في تصميم المنهاج مبتكرًا لوزارة التربية والتعليم ويقدم مثالًا مهمًا على كيفية دمج التكرار والتكيّف المستند إلى البيانات في جهود التطوير والتوسع.

في الوقت نفسه وكما تمت مناقشته سابقًا، لم يتم توسيع هذا النهج للتعلّم والتحسين المستمرين ليشمل جوانب أخرى من تقديم برنامج التعليم المالي في المدارس لعدة سنوات. بل تضمن تركيز مؤسسة إنجاز على المتابعة والتقييم والتعلّم واستخدام البيانات لتحسين تسليم برنامج التعليم المالي في المدارس. ابتداءً من عام ٢٠١٩ تم تحديد وتطوير واختبار ثلاثة

تكيّفات مهمة لمواجهة التحديات الأكثر إلحاحًا في ما يتعلق بتنفيذ برنامج الثقافة المالية –التدريب المباشر للمعلّمين، وحلقات تعلّم المعلّمين، ورقمنة محتوى برنامج الثقافة المالية وتسليمه (انظر الأطر ٤ و٥ و٦).

يوضح مثال برنامج التعليم المالي في المدارس بعض عوامل التسهيل المهمة لإجراء التكيّف أثناء عملية التطوير والتوسع، بالإضافة إلى بعض المعيقات الملموسة. كما هو مبين، إن حقيقة أن النهج التكيّفي لتنقيح المنهاج قد تم تصميمه والاتفاق عليه منذ البداية وكان عاملًا أساسيًا لنجاحه. لم يكن هناك شعور بأنه "حدث خطأ"، فقط أن الحاجة المتوقعة للتنقيح كانت صحيحة. كانت مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في عملية التكيّف عاملًا مسهلاً حاسمًا آخر، حيث إنها لم تعزز التكيّفات نفسها فحسب، بل ساعدت أيضًا في ضمان كسب التأييد للتغييرات من جانب العديد من أصحاب المصلحة المعنيين. خارج محتوى المنهاج الدراسي، كان أحد العوامل الحاسمة التي مكّنت من اختبار التكيّف هو دعم وزارة التربية والتعليم وحماسها للتغيير. وسهلّت مشاركة وزارة التربية والتعليم وتوليها زمام المبادرة للتكيّف المقترح عملية التجريب واختبار الفعالية وساعدت في ضمان أن البحث الذي تم إجراؤه سيكون قابلًا للتطبيق بشكل مباشر بموافقة صناع القرار في وزارة التربية والتعليم. ولعبت التغذية الراجعة الإيجابية من المعلّمين أيضًا دورًا رئيسيًا في الحالة المحددة للتدريب المباشر للمعلّمين؛ وشجع الدعم الكبير من المعلّمين المشاركين وزارة التربية والتعليم على المضي قدمًا بسرعة في توسيع نطاق التكيّف واختباره مع مجموعات أكبر. أخيرًا، ساعد اختبار التكيّفات داخل الهياكل القائمة أو الأنشطة المخطط لها على المضي قدمًا بسرعة وتقليل التحدي المتمثل في العثور على موارد إضافية.

لم تكن البيانات غير الكافية هي العامل المحدد الوحيد للتكيّف في عملية التطوير والتوسع. حيث كان التكيّف مقيدًا في بعض الأحيان بالخوف من التغيير أو مقاومته من قبل أصحاب المصلحة الرئيسيين، وكذلك بسبب محددات التنسيق والقدرات داخل مؤسسة إنجاز، ومعدل الدوران المرتفع في وزارة التربية والتعليم. في بعض الحالات، كانت هناك أيضًا حوافز ضمن نظام التعليم الأوسع نطاقًا والتي عملت ضد التكيّفات، مثل عندما قد يرغب المشرفون في مواصلة مشاركتهم في تدريب منهاج الثقافة المالية من أجل الحصول على بدلات يومية، على عكس خطة اختبار التدريب المباشر للمعلّمين التي قضت على مشاركة المشرفين. أخيرًا، لا يزال هناك تحدٍ شامل يتمثل في أن التكيّف يستغرق قدرًا هائلًا من الوقت والجهد والقدرات، وقد تفاقم هذا الواقع خلال الجائحة العالمية، حيث كان على الخطط أن تتكيف بسرعة مع الوضع المتغير باستمرار وكانت البيئة مقيدة بشكل كبير.

عملت جائحة كوفيد-١٩ نفسها كمسرّع ومعيق للتكيّف أثناء عملية التطوير والتوسع. من ناحية، أتاح الوباء فرصة مهمة للمضي قدمًا بسرعة مع التكيّفات المتعلقة برقمنة محتوى منهاج الثقافة المالية وتسليمه. في حين أن هذا كان أحد أهداف مؤسسة إنجاز لبعض الوقت، فقد أدّى إغلاق المدارس هذا فجأة إلى إعادة ترتيب الأولويات وشعور بالحاجة الملحة للرقمنة والتعلم عن بعد من جانب وزارة التربية والتعليم. بالإضافة إلى ذلك، أتاح الوباء مرونة تمويلية أكثر مما كان متاحًا في السابق. كان البنك المركزي الأردني على استعداد تام لإعادة تخصيص الأموال بسرعة ضمن موازنة برنامج التعليم المالي في المدارس لدعم الرقمنة، مما جعل التكيّف في الوقت المناسب ممكنًا. من ناحية أخرى، شكّل الوباء معيقًا أمام التكيّفات الأخرى، لأنه حوّل التركيز إلى جهود الاستجابة الفورية لخفض أولوية جميع القضايا الأخرى أو تأجيلها. علاوةً على ذلك، خلقت موجات الوباء بيئة غير مستقرة ولا يمكن التنبؤ بها، حيث أنه كان يجب تحويل الخطط الموضوعة في شهر ما بسرعة أو إيقافها مؤقتًا في الشهر التالي. استجابةً للمخاوف بشأن انتقال كوفيد-١٩، سنت الحكومة الأردنية أيضًا قوانين الدفاع التي تحد من عدد الموظفين الذين يمكن أن يكونوا حاضرين في المكاتب في جميع أنحاء البلاد، مما أدى إلى انخفاض كبير في ساعات عمل الموظفين ورواتبهم داخل مؤسسة إنجاز وتقليل القدرات في وزارة التربية والتعليم، مما زاد من خفض القدرة على اتخاذ إجراءات تكيّف إضافية.

التكيّف والمأسسة

من خلال مأسسة عملية تسليم برنامج التعليم المالي في المدارس، نشأ اختلاف بين التكيّفات والتغييرات التي يجب اختبارها داخل النظام بموافقة وزارة التربية والتعليم وتلك التي يمكن اختبارها أولًا من قبل مؤسسة إنجاز خارج النظام من دون موافقة مسبقة. أصبح من الواضح أن كلا النوعين من التكيّفات ضروريان، ولكن هذا الأخير كان أسرع وأبسط للمضي قدمًا. حدّت إجراءات وزارة التربية للموافقات واتخاذ القرار من مدى المرونة والتكيف وحسن التوقيت الذي يمكن أن تعمل به مؤسسة إنجاز في اختبار التغييرات الضرورية لتسليم برنامج التعليم المالي في المدارس. علاوةً على ذلك، قد يكون من الصعب التنبؤ بتوقيت الموافقات؛ قد ينتظر أصحاب المصلحة شهورًا للحصول على جواب على التغيير المقترح، ويحصلون على الموافقة بين عشية وضحاها، مما يتطلب رد فعل سريع قد يكون من الصعب التخطيط له. من ناحية أخرى، خلال ذروة انتشار جائحة كوفيد-١٩ عندما أصبحت الحاجة ملحة لتكييف تنفيذ التعليم، أرادت وزارة التربية والتعليم في بعض الأحيان التحرك بشكل أسرع مما سرّع الموافقات تنفيذ التكيفات.

لتجنب بعض العقبات في ما يتعلق بالعمل داخل النظام، ابتكرت مؤسسة إنجاز في بعض الأحيان طرقًا لاختبار التغييرات، بما في ذلك الاستفادة من الهياكل أو الخطط الحالية التي خصصت التمويل بالفعل. على سبيل المثال، توفّر اتفاقية مؤسسة إنجاز مع وزارة التربية والتعليم والبنك المركزي الأردني موارد لتدريب مشرفي منهاج الثقافة المالية كل عام. بدلًا من السعي للحصول على الموافقة والتمويل لتدريب منفصل، استخدمت مؤسسة إنجاز هذه الخطة الحالية كفرصة أيضًا لاختبار تدريب جديد حول موضوع "تقنيات التدريس الحديثة ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم" كجزء من جهودها لرقمنة منهاج الثقافة المالية في عام ٢٠٢١. وإن كان ذلك أبطأ، فإن متابعة التغييرات داخل النظام توفر أساسًا أقوى للاستدامة أكثر مما يمكن للعمل الكامل خارج النظام توفيره. وهذا يعيد إلى الأذهان المقولة الشهيرة حول الشراكات - "نحن نذهب بشكل أسرع بمفردنا ولكن أبعد معًا."

مصدر الصورة: غيث الشقيري

الإطار 5: رقمنة منهاج الثقافة المالية

المسوغات

تم تحديد رقمنة منهاج الثقافة المالية من قبل أعضاء مختبر التطوير والتوسع في وقت مبكر كمجال اهتمام رئيسي لأسباب متعددة. أولًا، اقترح الطلبة أنفسهم أن المحتوى الرقمي سيجعل الحصة أكثر جاذبية ويمكّن التعلم العملي. ثانيًا، تم استخدام المحتوى الرقمي بطريقة تفاعلية وتستخدم التعليم المتمازج مما يسمح أيضًا بتزويد المعلّمين ببيانات بشكل مباشر عن أداء الطلبة ويسهل المزيد من المساءلة للمعلّمين. ثالثًا تم، تحديد رقمنة المناهج الدراسية أيضًا باعتبارها عاملًا رئيسًا في توفير التكاليف، نظرًا لأنه تم إنفاق مبلغ كبير من موازنة تنفيذ برنامج التعليم المالي في المدارس على طباعة الكتب المدرسية وأدلة المعلمين.

كانت الخلفيات ووجهات النظر المتنوعة لأعضاء المختبر لها دور بشكل خاص للتأكيد على أهمية رقمنة برنامج التعليم المالي ومحو الأمية الرقمية.

اختبار التكيّف

اعترافًا بالعديد من الطرق المحتملة لرقمنة محتوى منهاج الثقافة المالية وتنفيذه، اقترح أعضاء مختبر التطوير والتوسع في شباط/فبراير 2020، إجراء دراسة للطرائق الحالية للتعلّم الرقمي في الأردن. ومع ذلك، أصبح الاهتمام والحاجة إلى موارد التعلّم الرقمية أولوية وطنية بين عشية وضحاها عندما أدت جائحة كوفيد-19 إلى إغلاق المدارس في آذار/مارس 2020. وما لبثت وزارة التربية والتعليم أن طورت منصة للتعلم عبر الإنترنت "درسك" لمشاركة الدروس المسجلة مسبقًا مع الطلبة والعديد من القنوات التلفزيونية الوطنية كما تم استخدامها لبث الدروس (انظر الإطار 2). انضمت مؤسسة إنجاز إلى هذا الجهد، حيث سجلت دروس منهاج الثقافة المالية لمنصة درسك وكذلك لمنصة تعلم رقمية منفصلة خاصة بمؤسسة إنجاز. ومع ذلك، كانت هناك قيود على تنسيق الفيديوهات، لأنها لا توفر أي طريقة للطلبة والمعلّمين للتفاعل.

مع استمرار الوباء واتضاح أن إغلاق المدارس سيمتد إلى العام الدراسي المقبل، أدركت مؤسسة إنجاز ووزارة التربية والتعليم أن هناك حاجة إلى نهج تعليمي أكثر تفاعلية بعد جمع الملاحظات بأن معلّمي منهاج الثقافة المالية يفضلون التعلّم المتزامن الذي يمكنهم من التواصل مباشرة مع الطلبة وتقييمهم. طلبت وزارة التربية والتعليم من مؤسسة إنجاز إعداد مقاطع فيديو تفاعلية للصفوف من السابع إلى الثاني من برنامج الثقافة المالية، مع إعادة تخصيص الأموال من البنك المركزي الأردني لدعم هذا العمل. تم تشكيل لجنة، وأنشأت مؤسسة إنجاز استديو داخلي لإنتاج مقاطع فيديو، وعملت وزارة التربية والتعليم على تحديد المعلّمين وإعداد المحتوى بناءً على منهاج الثقافة المالية. كما تم إنشاء أدوات البحث لتقييم معرفة الطلبة وأداء المعلّمين قبل وبعد استخدام النهج الجديد ومقارنتها بمجموعة الضبط. ومع ذلك، أدّت عمليات إغلاق المدارس اللاحقة في وزارة التربية والتعليم إلى تأخيرات أدت في النهاية إلى وقف التقدم في هذه الخطط.

بمجرد توقف تطوير منصة درسك الوطنية، بدأت مؤسسة إنجاز في التفكير في كيفية الاستفادة من شراكة قائمة مع الشريك لتكنولوجيا التعليم (EdTech) من القطاع الخاص. "Learning Possibilities" لاختبار المحتوى الرقمي الذي قاموا بإنشائه على منصة تفاعلية. في حين أن التحول إلى اختبار رقمنة الثقافة المالية باستخدام منصة للقطاع الخاص مكّن استئناف هذا العمل، تسببت المخاوف بشأن خصوصية البيانات ودمج منصة خارجية في أنظمة وزارة التربية والتعليم في تحديات وتأخيرات جديدة. نتيجة لذلك، بدلًا من برنامج تجريبي كامل كما كان متصورًا في الأصل، تم تنفيذ إثبات مفهوم صغير من خلال ثلاثة دروس لبرنامج الثقافة المالية في ستة فصول دراسية للصف العاشر في عام 2021.

طوال هذه الفترة، كانت مؤسسة إنجاز تسمع أيضًا بشكل متزايد من المعلّمين أنهم بحاجة إلى الدعم باستخدام الموارد الرقمية، بغض النظر عن المنصة التي يستخدمونها. للاستجابة لهذه الحاجة، صممت مؤسسة إنجاز دورة تدريبية للمعلّمين حول "تقنيات التدريس الحديثة ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم". تم تقديم التدريب الأولي من قبل منظمة أفلاطون إلى 42 مشرفًا في برنامج الثقافة المالية في عام 2021. بناءً على التعليقات الواردة من الجلسة الأولى، بدأت مؤسسة إنجاز في أوائل عام 2022 بمراجعة نهج التدريب للتركيز على خمسة أيام من التدريب العملي باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. من الآن فصاعدًا، سيتم اختبار هذا التدريب بشكل أكبر من قبل مؤسسة إنجاز على أمل أن يتم اعتماده رسميًا من قبل وزارة التربية والتعليم كجزء من نظام ترقية المعلّمين.

بالنظر إلى المستقبل، هناك فرص واضحة لدمج الدروس المستفادة من عملية الرقمنة في جهود أكبر لإنشاء نظام تعليمي وطني يستخدم التعلم المتمازج. لاحظ أعضاء المختبر أن هذه ستكون فرصة رئيسية لتضمين محتوى منهاج الثقافة المالية في هذا النظام الجديد بالإضافة إلى مشاركة النتائج من أبحاث مؤسسة إنجاز السابقة مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة التربويين والممولين.

النتائج الرئيسية والدروس المستفادة

• **الضغط للتكيّف بسرعة:** في حين أن الوباء أتاح الفرصة لتسريع التقدم في عملية رقمنة مناهج الثقافة المالية، فإن الحاجة إلى إنهاء المحتوى بطريقة تتناسب مع إمكانيات منصة درسك يتعارض مع تطلعات مؤسسة إنجاز حول إنهاء مواد تفاعلية عالية الجودة. كان هذا تحديًا مشتركًا واجهه العديد من مقدمي خدمات التعليم أثناء الوباء. من خلال الحفاظ على الشراكة مع وزارة التربية والتعليم والبنك المركزي الأردني، تمكنت مؤسسة إنجاز من إنهاء محتوى غير متزامن على المدى القصير، ومن تمويل التكيّف على المدى المتوسط لدعم إنهاء المزيد من المحتوى التفاعلي.

• **الوصول والقدرة المحدودة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** لا يزال الوصول والبنية التحتية من الاعتبارات المهمة للرقمنة. اعتبر 67 بالمئة من مشرفي منهاج الثقافة المالية الذين شملهم الاستطلاع أن البنية التحتية المناسبة والداعمة تمثل تحديًا لدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعليمهم. في الوقت نفسه، هناك استخدام قوي للتكنولوجيا الرقمية، حيث أبلغ 80 بالمئة من معلّمي منهاج الثقافة المالية الآن عن استخدامها أثناء الأنشطة الصفية اليومية. أوضحت هذه النتائج مجالًا جديدًا من العمل يتعلق بالرقمنة لم يتم تصوره في الأصل، والذي يعتمد على التعليقات الواردة من المعلّمين ويركز على دعم المعلّمين لاستخدام وإنهاء مواردهم الرقمية الخاصة. من خلال تطوير تدريب قائم على المهارات لمساعدة المعلّمين على رقمنة المحتوى الخاص بهم واستخدامه في دروسهم، تمكنت مؤسسة إنجاز من دعم المعلّمين مباشرة بطريقة يمكن أن يتم تبنيها بشكل مستدام في النظام وتخلق تأثيرات تتجاوز برنامج التعليم المالي في المدارس.

رصيد الصورة: غيدا حامد

الاعتبارات المترتبة على استدامة منهاج الثقافة المالية

قد يرغب أصحاب المصلحة الرئيسيون في برنامج التعليم المالي في المدارس –ولا سيما وزارة التربية والتعليم والبنك المركزي الأردني ومؤسسة إنجاز – بالنظر فيما سيُتبع أثناء تخطيطهم للخطوات المقبلة في مسيرة برنامج التعليم المالي في المدارس. تم وضع التوصيات بالتعاون مع أعضاء مختبر التطوير والتوسع، بالاعتماد على خبرتهم الكبيرة، وكذلك مما تم تعلمه حتى الآن حول مسيرة تطوير وتوسيع نطاق برنامج التعليم المالي في المدارس.

1

بالنسبة لوزارة التربية والتعليم

- توسيع نطاق رقمنة منهاج الثقافة المالية
- تحديث وتكييف محتوى منهاج الثقافة المالية باستمرار
- مواصلة مأسسة برنامج التعليم المالي في المدارس، بما في ذلك تمديد فترة عمل اللجنة التوجيهية واللجنة الفنية للثقافة المالية
- وضع خطة فاعلة للمتابعة والتقييم والتعلم للمرحلة المقبلة
- تعزيز التدريب والدعم والتوجية وإعطاء فرصة للتعلم من أقرانهم من المعلمين

2

بالنسبة للبنك المركزي الأردني

- الاستمرار في المشاركة والقيادة للجنة التوجيهية واللجنة الفنية للثقافة المالية بعد تسليم المنهاج
- الدعم :
  - ربط صفوف الثقافة المالية بأنسطة التعلم العملية مثل الرحلات الميدانية
  - تمويل دراسة طويلة الأمد حول أثر برنامج التعليم المالي في المد ارس
  - إجراء التجارب المستمرة، البحوث، والاختبارات المرحلة القادمة بما في ذلك التمويل

3

بالنسبة لمؤسسة إنجاز

- تحديد أدوار جديدة أو مستمرة لدعم وزارة التربية والتعليم بعد التسليم الرسمي للبرنامج, بما ذلك:
  - كسب التأييد لبناء الطلب في ما يتعلق بالتعليم المالي
  - الدعم الخارجي وتعزيز قدرات وزارة التربية والتعليم
  - البحث والتجريب حول المحتوى والأساليب الجديد ة
  - التواصل مع المجتمع على نطاق أوسع لدعم المدارس
  - دمج أحد موظفي مؤسسة إنجاز في وزارة التربية والتعليم بشكل مؤقت لدعم عملية الانتقال والتسليم

اعتبارات المترتبة على استدامة تسليم برنامج الثقافة المالية وأثره

تم إحراز تقدم كبير على صعيد تنفيذ وتكييف وتطوير وتوسيع نطاق برنامج التعليم المالي في المدارس في نظام التعليم الأردني على مدى السنوات الثمانية الماضية. ومع ذلك، فإن "التغيير هو عملية وليس حدثًا."[١٢٥] في حين أن عام ٢٠٢٢ سيشهد تحقيق الهدف الأساسي للتطوير والتوسّع لبرنامج التعليم المالي في المدارس مع التسليم الكامل لمنهاج الثقافة المالية للصفوف ٧-١٢ إلى وزارة التربية والتعليم، هذا الإنجاز ليس نهاية قصة برنامج التعليم المالي في المدارس ولا ضمانًا للنجاح الدائم. تبقى هناك أسئلة مهمة حول أثر برنامج التعليم المالي في المدارس على المدى الطويل واستدامة تنفيذه.[١٢٦] على الرغم من أن المرحلة المقبلة من تنفيذ برنامج التعليم المالي في المدارس هو خارج نطاق هذه الدراسة، فإن هذا التحليل لمسيرة التطوير والتوسّع حتى الآن يمكن أن يقدم دروسًا مهمة حول مأسسة التغيير واستدامته في النظام التعليمي.

قد يرغب أصحاب المصلحة الرئيسيون في برنامج التعليم المالي في المدارس -ولا سيما وزارة التربية والتعليم والبنك المركزي الأردني ومؤسسة إنجاز - بالنظر فيما سيُتبع أثناء تخطيطهم للخطوات المقبلة في مسيرة برنامج التعليم المالي في المدارس. تم وضع التوصيات بالتعاون مع أعضاء مختبر التطوير والتوسع، بالاعتماد على خبرتهم الكبيرة، وكذلك مما تم تعلمه حتى الآن حول مسيرة تطوير وتوسيع نطاق برنامج التعليم المالي في المدارس.

بالنسبة لوزارة التربية والتعليم

- توسيع رقمنة منهاج الثقافة المالية، وتعزيز القدرات الرقمية للطلبة والمعلّمين والمشرفين. قد تتضمن بعض الطرق للقيام بذلك ما يأتي:
  - زيادة وصول المعلم والطالب إلى دروس رقمية وتفاعلية خاصّة بمنهاج الثقافة المالية، مع التركيز على الأفراد في المناطق الأقل حظًّا. يمكن تحقيق ذلك من خلال تضمين محتوى منهاج الثقافة المالية التفاعلي على منصة التعلّم الخاصة بوزارة التربية والتعليم والتي يمكن الوصول إليها بالفعل من قبل جميع الطلبة والمعلّمين في الأردن. يمكن إجراء اختبار تجريبي عن طريق تحميل المحتوى الرقمي لمنهاج الثقافة المالية الحالي، ودراسة كيفية استخدام المعلّمين والطلبة لهذه المواد لتعزيز تجربة تعلّم منهاج الثقافة المالية.
  - إنشاء محتوى إضافي متعدد الوسائط وعالي التفاعل مثل مقاطع الفيديو والرسوم البيانية حول مواضيع منهاج الثقافة المالية.
  - استمرار في التركيز بشكل مقصود على قضايا الإنصاف والشمول لضمان عدم استبعاد الطلبة الذين ليس لديهم اتصال بالإنترنت من فرص التعلّم هذه.
  - تقديم دعم إضافي لتعزيز قدرات مشرفي ومعلّمي منهاج الثقافة المالية لزيادة كفاءاتهم الرقمية. يمكن أن يشمل ذلك:
    - تدريب المعلّمين على التطبيق العملي لأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكيفية إنشاء واستخدام المحتوى الرقمي الخاص بهم.
    - دعم المعلّمين لتحديد كيفية ربط المحتوى الموجود في الكتب المدرسية الخاصة بمنهاج الثقافة المالية وأدلة المعلّمين بالمواد والأدوات عبر الإنترنت.

- تحديث محتوى منهاج الثقافة المالية باستمرار، وتكييفه للتأكد من أنه ملائم ومستدام. يمكن أن يشمل:
  - دمج مفاهيم عامة عن المنتجات المالية الرقمية المستحدثة مثل blockchain و cryptocurrency في محتوى منهاج الثقافة المالية.
  - تضمين محتوى منهاج الثقافة المالية ضمن "بوابة إلكترونية" مما يسمح بإجراء التحديثات لمحتوى المنهاج بشكل سريع لضمان بقاء محتوى منهاج الثقافة المالية متناسقًا مع التغيرات المتسارعة في عالم الخدمات المالية الرقمية.
  - دعم المدارس والمعلّمين لربط أنشطة منهاج الثقافة المالية بأصحاب المصلحة والمؤسسات في مجتمعهم والمشاركة في الأنشطة العملية خارج الغرفة الصفية. ومن الأمثلة على ذلك الرحلات إلى البنوك والمتحف الوطني للأطفال.
  - دمج أنشطة التعلّم الخاصة بمنهاج الثقافة المالية مثل الرحلات الميدانية ضمن الخطط السنوية لتنفيذ حصص النشاط الموجودة ضمن جدولهم الدراسي بهدف مأسستها.

- النظر في تعزيز استدامة برنامج التعليم المالي في المدارس من خلال مواصلة مأسسته، بما في ذلك تمديد فترة عمل اللجنة التوجيهية للثقافة المالية (FESC) واللجنة الفنية للثقافة المالية (FETC) إلى ما بعد التسليم الرسمي، وتحديد الأدوار الجديدة لهاتين اللجنتين للمرحلة التالية، والاستمرار في إشراكهما في دعم تنفيذ المرحلة المقبلة من برنامج التعليم المالي في المدارس واستدامته.

- النظر في وضع خطة فاعلة للمتابعة والتقييم والتعلّم (MEL) للمرحلة المقبلة تتكامل وتتوافق مع العمل الأوسع الذي تقوم به وزارة التربية والتعليم ومركز الملكة رانيا للتعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن المهم بشكل خاص استخدام البيانات ليس فقط لأغراض المساءلة، ولكن أيضًا للتعلّم والتحسين المستمر. قد يكون من المفيد وضع خطة للمتابعة والتقييم والتعلّم (MEL) لا تقيّم فقط عدد الطلاب الذين يتلقون التعليمات ولكن أيضًا الأثر والإنصاف ومأسسة البرنامج.
  - وصول البرنامج - استمرارية متابعة عمل المعلمين والمشرفين للتأكد من تخصصات المعلمين والمشرفين، وتلقيهم للتدريب، ومدى متابعة المشرفين للمعلمين، وغيرها من القضايا ذات الصلة.
  - الأثر – من المهم تجاوز عملية جمع المعلومات حول التسجيل أو المدخلات وجمع البيانات المتعلقة بالنتائج - مثل تطوير طريقة مجدية لتقييم نتائج تعلّم الطلبة فيما يتعلق ببرنامج التعليم المالي في المدارس. يمكن أن يشمل ذلك تطوير أدوات التقييم للسماح للمعلّمين بتقييم مدى تعلّم الطلبة في الصف الدراسي و/أو استخدام التقييمات الدولية مثل تقييم الثقافة المالية للبرنامج الاختياري الدولي لتقييم الطلبة PISA Financial Literacy Test أو أدوات تقييم التعليم المالي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.
  - الإنصاف - وضع خطة واضحة لقياس والتأكد من شمولية تنفيذ البرنامج وأن أثر البرنامج يصل إلى كافة الفئات من الطلبة في المحافظات والمناطق الأقل حظًا لفهم التباين على صعيد تنفيذ منهاج الثقافة المالية ونتائجه.
  - المأسسة - جمع البيانات من الجهات المؤثرة في تنفيذ المنهاج بطريقة غير المباشرة التأثير مثل كسب التأييد من مديري المدارس، وزيادة الطلب على البرنامج من المجتمعات، وتضمين جمع بيانات برنامج التعليم المالي في المدارس في عمليات إدارة التخطيط والبحوث في وزارة التربية والتعليم. يجب تحديد الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بعمليات المتابعة والتقييم والتعلّم، بما في ذلك تحديد المجالات التي قد تستمر فيها مؤسسة إنجاز أو الشركاء الخارجيون الآخرون في تقديم الدعم وتعزيز القدرات على المدى القصير والمتوسط.

- تعزيز التدريب والدعم والتوجيه والتعلّم من الأقران للمعلّمين الذين يمثلون منهاج الثقافة المالية:
  - عمل شراكات مع المؤسسات والقطاعات العامة لتزويد الوزارة بمدربين متخصصين في قطاعاتهم عند الحاجة لهم.
  - دمج التدريب الخاص بمنهاج الثقافة المالية في تدريب المعلّمين قبل الخدمة لإنشاء مجموعة من المدربين المستعدين لتقديم التعليم المالي وتقليص تكاليف التدريب.
  - توسيع حلقات تعلّم المعلّمين لكسب التأييد للبرنامج من قبل المعلّمين وزيادة ثقتهم وتوليهم زمام المبادرة

فيما يتعلق ببرنامج التعليم المالي في المدارس وتمكين المعلّمين ليصبحوا فرسان التغيير. ربط المشاركة في حلقات تعلّم المعلّمين بنظام تقييم/ترقية التطوير المهني للمعلّم، ودمج حلقات تعلّم المعلّمين كعنصر مكمّل للتدريب على منهاج الثقافة المالية المتوفّر أثناء الخدمة.

- النظر في توسيع نموذج تعلّم الأقران ليشمل أيضًا تطوير حلقات تعلّم الطلبة لمنهاج الثقافة المالية.

بالنسبة للبنك المركزي الأردني

- الاستمرار في دعم تنفيذ برنامج الثقافة المالية بعد التسليم من خلال المشاركة والقيادة للجنتين؛ اللجنة التوجيهية للثقافة المالية (FESC) واللجنة الفنية للثقافة المالية (FETC).
- دعم منهاج الثقافة المالية، بأنشطة مساندة مثل عمل زيارات للبنوك من قبل الطلبة، وعمل جلسات للتوعية الماليّة من قبل موظفين في البنك المركزي والقطاع البنكي وربطهم مباشرة مع الطلبة في المدارس.
- تمويل دراسة طولية الأمد بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم حول أثر برنامج التعليم المالي في المدارس، ليس فقط على صعيد التثقيف المالي، بل أيضًا على صعيد الشمول المالي والتوظيف.
- النظر في تقديم دعم مالي مستمر لإجراء التجارب والبحث واختبار التكيّفات في المرحلة المقبلة من برنامج التعليم المالي في المدارس، والذي سيكون مهمًا نظرًا لظهور تحديات جديدة وتغييرات في البيئة التعليمية.

بالنسبة لمؤسسة إنجاز

- استجابة لاحتياجات وزارة التربية و بالتعاون مع شركاء وزارة التربية والتعليم، تحديد أدوار جديدة أو مستمرة لدعم وزارة التربية والتعليم بعد التسليم الرسمي للبرنامج قد يكون ذا قيمة. قد تعمل مؤسسة إنجاز كنوع من "مختبر التعلّم"، الذي يعمل خارج نظام التعليم الرسمي ولكن مع روابط قوية به، والذي يمكنه اختبار وتحسين التكيّفات استجابةً للتحديات والفرص الناشئة، في الوقت المناسب وبطريقة معتمدة على البيانات. قد تشمل هذه الإجراءات المستمرة ما يأتي:
  - كسب التأييد - بذل جهود كسب التأييد من أجل بناء طلب ومشاركة أكبر عبر النظام فيما يتعلق بالتعليم المالي، بما في ذلك بين مديري المدارس والمعلّمين والطلبة وأفراد المجتمع.
  - مراقبة الجودة والعمل على المتابعة والتقييم والتعلّم - توفير الدعم الخارجي وتعزيز قدرات وزارة التربية والتعليم من أجل تنفيذ استراتيجية واضحة ومستمرة للمتابعة والتقييم والتعّلم فيما يتعلق ببرنامج التعليم المالي في المدارس.
  - البحث والتجربة - دعم التجارب وتحسين التكيّفات استجابةً للتحديّات والفرص الجديدة التي تطرأ خلال تنفيذ برنامج التعليم المالي في المدارس من قبل وزارة التربية والتعليم. إجراء بحث يستهدف كيفية تكييف أساليب التدريس التفاعلية لتنفيذ منهاج الثقافة المالية ضمن التحديات التي يواجهها المعلّمون في الصفوف الدراسية، وخاصة الصفوف الكبيرة.
  - التواصل مع المجتمع على نطاق أوسع - دعم المدارس والمعلّمين لربط أنشطة برنامج التعليم المالي في المدارس بأصحاب المصلحة والمؤسسات الوطنية والمشاركة في الأنشطة العملية خارج الغرف الصفية، بالاعتماد على برامج مؤسسة إنجاز الحالية وخبرتها الكبيرة في الاستفادة من مجتمع الأعمال كمتحدثين رئيسيين والمتطوعين والموجهين والقادة الملهمين.[١٢٧] إنّ بعض المكاتب الميدانية لمؤسسة إنجاز، مثل تلك الموجودة في العقبة، قد قامت بالخطوة الأولى بالفعل من خلال ربط المدارس بالأنشطة المتعلقة ببرنامج التعليم المالي في المدارس خارج الغرف الصفية.

- إعارة الموظفين – النظر في دمج أحد موظفي مؤسسة إنجاز ممن يتمتعون بمعرفة عميقة بمنهاج الثقافة المالية في وزارة التربية والتعليم بشكل مؤقت لدعم عملية الانتقال والتسليم.
- التعليم العالي: استكشف إمكانيات توسيع محتوى برنامج التعليم المالي ليشمل جماهير إضافية ، بما في ذلك مؤسسات التعليم العالي وتدريب المعلمين.

مصدر الصورة: عبد الهادي قلاب

النقاط الرئيسية للجهات المعنية داخل وخارج الأردن

بالإضافة إلى التوصيات المحددة التي تمت مناقشتها في القسم السابق، يقدّم برنامج التعليم المالي في المدارس أيضًا معلومات قيّمة حول عملية تطوير وتوسيع نطاق الأثر والحفاظ عليه في التعليم والذي قد يكون قابل للتحويل إلى برامج أخرى داخل الأردن وكذلك إلى دول أخرى. يقدم القسم التالي توليفًا للوجبات الرئيسية المستمدة من قصة مقياس مسيرة تطوير وتوسّع برنامج التعليم المالي في المدارس.

استراتيجية التطوير والتوسّع

المنظمات التي قامت بمأسسة عملية التطوير التوسّع يجب مكافأتها على صبرها ومرونتها ووضوحها بشأن الجدول الزمني. تم اعتبار "الوتيرة البطيئة للحكومة" أحد أكبر التحديات للشراكة معها، ويوضح برنامج التعليم المالي في المدارس كيف يمكن أن يتطلب هذا النهج وقتًا وجهدًا وقدرةً وعمليات أكثر مما يتطلبه التطوير والتوسّع خارج النظام. ومع ذلك، على الرغم من وجود استثناءات بالتأكيد، يجب أن تشكّل المأسسة الهدف الأوّل الافتراضي للعديد من المبادرات الخاصة بالتعليم لأن وزارات التعليم هي الهيئات المكلّفة بتوفير التعليم لجميع الأطفال والشباب والشابات. بالتالي، إذا كان الصبر ضروريًا دائمًا للتطوير والتوسّع نظرًا لطول أجل هذا المسعى، فإن هذا ينطبق بشكل خاص على مأسسة التطوير والتوسّع.

البساطة مهمة للتطوير والتوسّع، ولكن من المهم أيضًا عدم المبالغة في تبسيط المبادرة، بحيث يتم استبعاد المكونات الأساسية المؤدية إلى الأثر أو تقليل أولويتها. يؤكد برنامج التعليم المالي في المدارس، على سبيل المثال، أنه لا ينبغي أن يقتصر تطوير وتوسيع نطاق البرنامج على التركيز الأساسي على محتوى ومواد المناهج الدراسية فقط، لأن هذا يخاطر بالتضحية بالجودة والتأثير. بالنسبة إلى برنامج التعليم المالي في المدارس، إنّ العناصر الداعمة المتعلقة بتدريب المعلمين والرقابة والتوجيه وجمع البيانات الشاملة هي أيضًا "أساسية"، ومع ذلك لم يتم فهم ذلك إلّا بعد ظهور الوقائع. من المفيد النظر منذ البداية في جميع مكوّنات النظام التي يتعيّن معالجتها لتحقيق أثر دائم.

إن إدراك كيفية التطوير والتوسّع داخل النظام الحالي قد يؤدي إلى تكرار عدم المساواة الاجتماعية والتحيزات داخل هذا النظام. يتطلب إضفاء الطابع المؤسسي على مبادرة أو برنامج مقايضات مع حقائق النظام الحالي، وتعد عملية التكيف هذه لمواءمة برنامج أو تكيفه المحتمل ليناسب النظام مكونًا أساسيًا عند الانتقال من النطاق التجريبي إلى النطاق الواسع. ومع ذلك، من الضروري في نفس الوقت جمع البيانات واستخدامها لتتبع المسائل المتعلقة بالإنصاف والشمولية والنظر بشكل استباقي في كيفية معالجة المقايضات بين هذه المسائل بالإضافة إلى الكفاءة والتكلفة والأثر والمخاوف الأخرى، بحيث لا يستبعد التطوير والتوسّع

أو يهمّش مجموعات محددة أو يركّز فقط على الوصول إلى المتعلم "العادي".

تقييم القدرات والتخطيط لبنائها هي خطوات مهمة في التخطيط للتطوير والتوسّع. يتمثل أحد التحديات الرئيسية لعملية المأسسة في أنّه غالبًا ما تكون القدرات البشرية والتقنية الموجودة لدى "المؤسسة المعتمدة" محدودة وتحتاج إلى التعزيز. يمكن أن تكون القدرة المحدودة للمؤسسة مقيدة أيضًا. يجب أخذ هذه العوامل بعين الاعتبار عند وضع استراتيجية التطوير والتوسّع.

البيئة التمكينية

قد يكون من المفيد ربط جهود كسب التأييد المحلية بالحركات العالمية والاستفادة من نوافذ الفرص التي تخلقها، مع الاستمرار في العمل على التأكيد على السياق المحلي. في حالة برنامج التعليم المالي في المدارس، عملت التحركات العالمية للشمول المالي والبيانات الدولية التي تسلّط الضوء على الفجوات الرئيسية في التثقيف المالي للسكان الأردنيين على حثّ عدد محدود من الأفراد والمؤسسات الوطنية لاعتماد التثقيف المالي في المدارس وأدت في النهاية إلى بيئة سياسية وطنية دعمت بشدة تطوير وتوسع برنامج التعليم المالي في المدارس.

الشراكة

يتطلب كسر الوضع الراهن واختبار نماذج جديدة للشراكة الاستعداد للتجربة وارتكاب الأخطاء والتكيّف بشكل مستمر. في حالة برنامج التعليم المالي في المدارس، عقدت وزارة التربية والتعليم بشكل مثير للإعجاب شراكة خالفت طرق العمل التقليدية. جلبت الشراكة المتنوعة تمويلًا طويل الأجل، وكسبت التأييد من قبل أصحاب المصلحة رفيعي المستوى، ووحّدت مجموعة المهارات التكميلية والقدرات والشبكات وموارد الشركاء. ومع ذلك، ظهرت تحديات في تحديد كيفية تقسيم الأدوار والمسؤوليات، وفي بعض الأحيان كانت وزارة التربية والتعليم مترددة في مشاركة ملكيتها ومسؤولياتها لتنفيذ بعض الأنشطة مع الجهات الفاعلة الخارجية. يتطلب ريادة أشكال جديدة من الشراكة الاعتراف بأن الطريقة قد لا تتناسب بشكل جيد مع القرارات والعمليات البيروقراطية الحالية. يجب قبول بعض "الفوضى" المؤقتة والتعلم منها، بحيث يمكن اعتماد مسار وسطي صحّي، بين الحفاظ على الوضع الراهن وتغييره.

قد يكون الافتراض أن مؤسسة مثل إنجاز ستكون قادرة على تسليم البرنامج بالكامل يومًا ما والتوقف تمامًا عن المشاركة، ولكن من المرجّح أن بعض الدور المستمر سيكون مطلوبًا على المدى المتوسط. تشير تجارب مختبرات التطوير والتوسّع الأخرى في تنزانيا إلى أن نقل الأدوار وتغيير المسؤوليات والأدوار "لا يستلزم فقط المبدعين والمنفتحين لتقبل التغيير، ولكن أيضًا يستلزم التخطيط المستقبلي لضمان حدوث التسليم دون تقليل الجودة أو الأثر. يتطلب هذا جهدًا ذو شقين: ١) مشاركة المعرفة العملية للتنفيذ والمشاركة في مناقشات مفتوحة وخلاقة حول التكيّف من أجل التنفيذ على نطاق واسع و٢) تحديد مجالات المشاركة حيث يكون استمرار الشراكة الخارجية ضروريًا."[١٢٨]

التمويل

قد تشكّل الشراكات بين القطاعين العام والخاص أداة قوية لتأمين التمويل الكافي والمستقر للتطوير والتوسع بين المرحلة التجريبية والتنفيذ على المستوى الوطني، إذا كان من الممكن المواءمة بين الحوافز والهدف المشترك. من دون تمويل من البنك المركزي الأردني، ربما لم تكن وزارة التربية والتعليم قادرة على تمويل تطوير وتوسع برنامج التعليم المالي في المدارس، ومن المحتمل ألا تكون الوزارة قادرة على تعميمه على جميع مدارس المملكة. ومع ذلك، فإن الشراكة بين القطاعين العام والخاص ليست حلاً مضمونًا أو يناسب الجميع، ويجب على أصحاب المصلحة أن يكونوا واقعيين بشأن المجالات المحتملة للحوافز غير المتسقة أو تضارب المصالح والنظر فيما إذا كانت هنالك منافع من هذه الشراكة تفوق المخاطر المحتملة. وقد بيّن مختبر التطوير والتوسع في ساحل العاج أنه على الرغم من أن العمل الجماعي أمر أساسي للتطوير والتوسع، فإن "الشراكات شديدة التعقيد أو غير المتسقة قد تعرقل العملية بشكل كبير."[١٢٩]

يمكن أن يشكل الافتقار إلى التمويل المرن والموارد المحدودة للمتابعة والتقييم والتعلم، بعد المرحلة التجريبية عوائق كبيرة تعرقل عملية جمع البيانات والتكيّف القائم على البيانات. حيثما أمكن، قد يكون من المفيد النظر في ربط التمويل بتحقيق الأهداف العامة والمخرجات قصيرة الأمد، وليس فقط بالنتاجات، مع بعض المرونة فيما يتعلق بالجداول الزمنية وكيفية إنجاز الأهداف العامة وفرص إعادة تخصيص بعض التمويل عند الحاجة. بالإضافة إلى تخصيص نسب أكبر من التمويل للمتابعة والتقييم والتعلّم، سيكون من المفيد أيضًا للممولين تقديم أموال مرنة إضافية مخصصة لاختبار التكيّفات والاستجابة للتغيرات في البيئة الأوسع التي تنشأ أثناء التطوير والتوسّع.

المؤيدون وكسب التأييد

للتخفيف من التحديات الرائجة الخاصة بتغيير القادة الحكوميين والاعتماد المفرط على قائد واحد ذي رؤية، يتعينّ تنويع الاتصالات ومأسسة العلاقات من خلال الهياكل التنظيمية. في حالة برنامج التعليم المالي في المدارس، سعت مؤسسة إنجاز إلى تخفيف هذه المحددات من خلال مأسسة شراكتها مع وزارة التربية والتعليم من خلال مذكرة تفاهم، والعمل مع مختلف المؤيدين التقنيين رفيعي المستوى من خلال هياكل الحوكمة الرسمية مثل اللجنتين الوطنيتين الفنية والإدارية، والاستفادة من شبكة الرئيس التنفيذي المهمة لتعزيز العلاقات بسرعة مع جهات فاعلة جديدة، والاستفادة من هيكل مختبر التطوير والتوسع بالعمل مع أصحاب المصلحة المتعددين للحصول على مشاركة الجهات الرئيسية وتزويدها بمعلومات محدّثة.

لا يمكن الافتراض أن البرنامج الذي يعالج حاجة ملحة في النظام سيحصل تلقائيًا على الدعم من أصحاب المصلحة الرئيسيين لمجرد منافعه، لا سيما إذا كان تطويره وتوسيعه يتطلب وقتًا إضافيًا أو قدرة أو موارد و/أو تغييرًا في المواقف والسلوك من قبل أصحاب المصلحة المعنيين. توضح حالة برنامج التعليم المالي في المدارس، أن المؤيدون رفيعي المستوى لمبادرة ما ليسوا مرادفين للطلب أو التأييد لذلك البرنامج على المستوى الأوسع داخل النظام. هناك حاجة إلى جهود مدروسة ومزودة بالموارد لتعزيز التفاهم والمشاركة والتأييد لإيجاد حل على جميع المستويات من صانعي السياسات الإقليميين إلى المجتمعات والمدارس. علاوة على ذلك، فإن آليات المساءلة الواضحة والحوافز ضرورية لدعم التنفيذ الجيد.

المعلّمون

لا تضمن المشاركة في التدريب أو حتى إثبات أن المشاركين قد تعلموا مادة جديدة أن المعلمين سينفذون هذه المعرفة الجديدة في الصف الدراسي، أو سيحتفظون بالمعلومات، أو أن التدريب سيساهم في النهاية في تحسين تعلم الطلبة. في الأردن، واجه المعلمون العديد من المعيقات عرقلت التنفيذ الجيّد لمضمون منهاج الثقافة المالية وأساليب التدريس التفاعلية. على الرغم من عدم إمكانية معالجة جميع هذه العوائق من خلال التدريب والدعم، إلا أن معلمو منهاج الثقافة المالية كانوا يستفيدون من فرص التدريب عالية الجودة التي لا تشمل فقط التعليم النظري بل أيضًا المحاكاة والممارسة العملية وتوفير الدعم المستمر لتعزيز تطبيق مهارات جديدة. علاوة على ذلك، كان من المفيد تقييم ليس فقط فهم المعلم للمحتوى في نهاية التدريب أو رضا المعلم عن التدريب، ولكن أيضًا تطبيق المعلومات والممارسات الجديدة، وأثر هذه التغييرات على تعلم الطلبة. بصرف النظر عن مثال برنامج التعليم المالي في المدارس، فإن هذا النهج لتقييم تدريب المعلمين غير شائع للأسف، لذلك غالبًا ما يكون غير واضح أو غير مثبت إذا كان التدريب مرتبطا بالأثر المرجو على نتائج تعلم الطلبة.

بصرف النظر عن خصائص التوظيف والتدريب والإشراف والدعم في إطار مبادرة ما، تؤثر ظروف المعلم والصفوف الدراسية على نطاق أوسع أيضًا على التنفيذ والتوسّع والاستدامة. على الرغم من أن العديد من هذه الحقائق خارجة عن السيطرة المباشرة للمنفذين، إلا أنه ينبغي تقييم هذه الظروف، ووضع الخطط لتكييف البرنامج و/أو القيام بجهود كسب التأييد للتخفيف منها أو معالجتها ضمن عملية التطوير والتوسّع. يمكن أن يساعد الاختبار التجريبي في بيئات حقيقية، وليس في ظروف مثالية، في دعم هذه العملية.

البيانات والتكيّف والتعلّم

يُعتبر تطبيق عمليات التجريب والتغذية الراجعة وتحليل البيانات والتكيّف المستمرة في عملية التطوير والتوسّع أسهل عندما يتم تضمينها كخطوة رئيسية في خطة التنفيذ، كما كان الحال بالنسبة لمحتوى منهاج الثقافة المالية وأدلة المعلمين. يساعد ذلك في ضمان أن أصحاب المصلحة لديهم القدرة والاستعداد والوقت والموارد المطلوبة.

التحولات والتغيرات الكبيرة في البيئة التمكينية، مثل جائحة كوفيد-١٩، قد تكون بمثابة مسرع ومعيق للتكيف أثناء عملية التطوير والتوسّع. في حالة برنامج التعليم المالي في المدارس، جعلت جائحة كوفيد-١٩ الرقمنة أولوية قصوى، مما جلب إرادة سياسية إضافية وتخصيص الموارد لاختبار التكيّفات. كما أدى الوباء إلى عدم إعطاء الأولوية للمسائل الأخرى وخلق بيئة تمكينية غير مستقرة للغاية، مما تطلب من مؤسسة إنجاز تعديل الخطط باستمرار للتكيّف نظرًا لتغير الوضع وتغيّر السياسات. على الرغم من أنه غير مسبوق إلى حد كبير من حيث الحجم والنطاق، "فإن جائحة كوفيد-١٩ لا تشكل الاضطراب الأول أو الأخير في التعليم، قد لا يكون الاضطراب نتيجة وباء دائمًا، ولكن هناك أحداث وأزمات، مثل إضرابات المعلمين، والأضرار البيئية، والصراعات [و] يجب أن يأخذ التطوير والتوسّع المستدام هذه الحقائق في الاعتبار وأن يكون مستعدًا للاستجابة والتكيّف."[١٣٠]

يتطلب التطوير والتوسع خطة متابعة وتقييم وتعلّم مصممة وفقاً للحاجة وشاملة تجمع وتستخدم البيانات ذات الصلة في الوقت المناسب وتقيم التقدم المحرز بالنسبة للأوجه المتعددة للعملية. يشمل ذلك دراسة كيفية تكييف برنامج ما مع السياقات المختلفة وكيف يؤثر ذلك على الجودة والمساواة والتكاليف؛ وعملية المأسسة؛ والدعم والمعارضة؛ والعوامل ضمن البيئة التي تؤثر على التطوير والتوسّع؛ والقيود المؤسسية والتنظيمية وحدود القدرات. يؤكد مثال برنامج التعليم المالي في المدارس أنه في حين أن هذا النوع من استراتيجيات المتابعة والتقييم والتعلّم يتطلب قدرة وموارد إضافية، فإن المضي قدمًا من دونها قد يمس بأثر البرنامج واستدامته ويحد من قدرة المنفذين على فهم في أي مجال تنشأ التحديات والاستجابة لها بشكل قائم على البيانات. بالشراكة مع زملاء من العديد من مختبرات التطوير والتوسع، وضع مركز التعليم العالمي بعض الموارد لدعم هذا النوع من التخطيط والتكيف القائمين على البيانات، بما في ذلك ما يسمى ب"متابع التكيّف"[١٣١] و"متابع المأسسة."[١٣٢]

لعملية التعلم التشاركي المستمر التي تدعم التطوير والتوسّع، مثل مختبرات التطوير والتوسع منافع هامة. كما رأينا بالنسبة لبرنامج التعليم المالي في المدارس، يمكن أن يساعد هذا النوع من طرق البحث الإجرائي في الجمع بين وجهات نظر متنوعة للمساهمة في التطوير والتوسّع، وتشجيع المزيد من التركيز على التكيّف القائم على البيانات، ودعم التوثيق والتحليل المستمر للدروس المستفادة. حيثما أمكن، قد يكون من المفيد دمج هذا النوع من الطرق البحثية في المؤسسات الحكومية أو الهياكل الحالية لضمان القيام بالعمل بالطريقة الجديدة بالتوازي مع العمليات القائمة، ويمكن أن تستند عملية صنع القرار على التعلّم. لكي يتمكّن برنامج التعليم المالي في المدارس من المضي قدمًا، قد يكون من المفيد النظر في دمج أنشطة مختبر التطوير والتوسع في عمل إحدى اللجان الحالية والتنسيق معها لتبسيط مشاركة أصحاب المصلحة.

الاستنتاج

يعلم الميدان أن حوالي ٩٠٪ من الابتكارات التي تحاول التطور والتوسّع لن تستطيع ذلك،[١٣٣] وتلك التي تنجح في التطور والتوسّع تتطلب إدماج عدد كبير من الجزئيات، والتفاني الدؤوب للكثيرين، وبعض الحظ. احتوت مسيرة تطوير وتوسيع نطاق برنامج التعليم المالي في المدارس على كل هذه العوامل، ومن المثير للإعجاب أن نشهد، بعد ثماني سنوات، أن البرنامج لا يزال ينمو ويتحسن ومن المقرر أن تتولى وزارة التربية والتعليم المسؤولية عنه رسميًا في نهاية عام ٢٠٢٢. وقد حاول هذا التقرير تفسير هذا النجاح مع تحديد وتحليل التحديات الملازمة لهذا النوع من العمل في نفس الوقت. ويؤمل أن يتمكن القراء داخل الأردن وخارجه من تعلم دروس مهمة حول كيفية تصميم الابتكارات التعليمية الواعدة وتطويرها وتجريبها وتعديلها باستمرار وتوسيعها، ودعمها في نهاية المطاف من قبل كل أصحاب المصلحة، من أجل تحسين الوصول إلى فرص التعلم الجيدة لجميع الأطفال والشباب والشابات.

استفادت رحلة تطوير وتوسيع برنامج التثقيف المالي من عدة عوامل ، بما في ذلك البيئة السياسية المواتية على المستويين الوطني والدولي ؛ المؤيدون رفيعو المستوى؛ نموذجًا مبتكرًا للشراكة بين القطاعين العام والخاص ؛ التمويل المحلي الثابت والطويل الأجل والمرن ؛ خطة للقياس منذ البداية ووقت ومساحة كافيين للتنفيذ والاختبار والتكيف والتكرار لمحتوى ومواد المناهج الدراسية مع التغذية المرتدة من مختلف أصحاب المصلحة ؛و المختبر ليدعم عمليات التوثيق وجمع البيانات والقياس.

ومع ذلك، مثل جميع جهود التطوير و التوسيع ، واجه برنامج التعليم المالي أيضًا بعض التحديات والعقبات. يعد تنفيذ مناهج جديدة ومبتكرة وتوسيع نطاقها والحفاظ عليها أمرًا صعبًا للغاية ، بل إنه يمثل تحديًا أكبر من إصلاح عناصر المناهج الحالية. في حالة برنامج التعليم المالي، ظهرت تحديات على وجه الخصوص مع التركيز المفرط على المحتوى والعناصر المادية لبرنامج التعليم المالي واهتمام أقل في البداية بالقضايا المتعلقة بجمع واستخدام البيانات الدقيقة حول نتائج الطلاب وعملية التطوير والتوسيع ، وضمان المعلم ومشاركة الطلاب وشرائهم. نشأت تحديات أخرى مع دوران أبطال الحكومة ، والمعلمين غير الملتحقين بالمواد الدراسية ، والقيود المفروضة على القدرات ، والوباء العالمي المستمر الذي أغلق المدارس وفرض الرقمنة السريعة لفرص التعلم. تقدم الحالة دروسًا مهمة على ريادة شراكة جديدة متعددة أصحاب المصلحة نموذج مع الوزارات الحكومية والقطاع الخاص ، والمنظمات غير الربحية ، والتي يمكن استخدامها لدعم الإصلاحات والابتكارات الأخرى في الأردن ؛ على أهمية تمويل جهود المراقبة والتقييم والتعلم والبحث المستمرة طوال عملية القياس ؛ وحول مركزية دعم وتمكين المعلمين. من الجدير بالذكر أنه حتى الآنو جاءت دعائم السياسة الأولية لتوسيع نطاق برنامج التعليم المالي من القطاع المالي. بالنظر إلى المستقبل ، قد يكون من المفيد كما ربط برنامج التعليم المالي بإصلاحات وزارة التعليم ذات الأولوية للمساعدة في الحفاظ على الزخم وضمان بقاء محو الأمية المالية أولوية تعليمية.

بينما تقدم دراسة الحالة هذه قصة خاصة ببرنامج التعليم المالي ، والسياق الأردني ، وهذه اللحظة من الزمن ، نأمل أن يتعلم القراء داخل الأردن وخارجه دروسًا مهمة حول كيفية تصميم الابتكارات التعليمية الواعدة ، وتطويرها ، وتجريبها ، وتعديلها باستمرار ، الموسعة ، ودعمها في نهاية المطاف من قبل مجموعات كاملة من أصحاب المصلحة ، من أجل تحسين الوصول إلى فرص التعلم الجيد لجميع الأطفال والشباب.

الملحق الأول

المنهجية

تم تطوير هذه الدراسة باستخدام منهج البحث العملي التشاركي حيث تم جمع البيانات النوعية والكمية وتحليلها بشكل تعاوني وعكس نتائجها على العمل قيد الدراسة. بهذه الطريقة (وعلى عكس الكثير من الأبحاث التقليدية)، تُفيد الدراسة عمليات تعلّم منفّذي البرنامج وكذلك في تصحيح مسار التنفيذ في الوقت الفعلي، استحوذ هذا المنهج على الأفكار الرئيسة والدروس القابلة للنقل لمشاركتها عبر مختبر التطوير والتوسع وخارجه. اعتمد التصميم على منهجية البحث التطبيقي ومنهجية منتظمة وبنفس الوقت مرنة هدفت إلى تحسين ممارسة التعليم من خلال جمع البيانات تشاركيًا وبشكل دوري ومن ثم تحليلها وتوزيعها ليسهل استيعابها بين الباحثين والمعنيين على أرض الواقع.[١٣٤]

تم تطوير طريقة عمل مختبر التطوير والتوسع وتنويره بنتائج المرحلة الأولى من تعلم الملايين,[١٣٥] Millions Learning ، بالإضافة إلى أدبيات التوسع الأساسية، والأثر الجماعي,[١٣٦] ومراكز الابتكار، وآليات التعلم التكيفي، ومجموعة واسعة من المنهجيات والأطر ذات الصلة مثل علم التحسين، والتفكير المنظومي، وإدارة التغيير. لمزيد من المعلومات، راجع "إرشادات مختبر القياس: تنفيذ نهج التعلم التشاركي التكيفي للقياس."[١٣٧]

من خلال مختبرات التطوير والتوسع، يسعى مركز التعليم العالمي في بروكنجز إلى إجابة السؤالين البحثيين الأساسيين التاليين:

كيف تساهم الدوافع الرئيسية في عملية التوسع وكيف يتم تخفيف القيود الرئيسية أو التغلب عليها؟ وبشكل أكثر تحديدًا ما الذي يصلح وما الذي لا يصلح، ولمن، وتحت أي ظروف، وفي أي سياقات، ولماذا، وكيف؟

- كيف يتطور دور الجهة "المنشئة" خلال مسار التطوير والتوسع، وما الدور الذي تلعبه الحوافز؟
- عندما تكون قدرة الحكومة على إضفاء الطابع المؤسسي غير كافية، كيف تتم معالجة هذه الثغرات؟
- كيف يتم جمع بيانات المخرجات والنتائج و/أو الفعالية وتحليلها وتصنيفها واستخدامها في صنع القرار بشأن التنفيذ والتكيف والتوسع، وما المعيقات الأساسية وعوامل التيسير الأساسية؟
- كيف يتم جمع بيانات التكلفة وتحليلها وتصنيفها واستخدامها لتوجيه قرارات التوسع؟ وما المعيقات الأولية والعوامل الميسرة؟
- كيف يحدث التكيف بالنظر إلى التمويل والجدول الزمني والقدرات والقيود المؤسسية؟
- كيف يتم إشراك المعلمين، بما في ذلك المعلمين ومديري المدارس، بشكل فعال في عملية التطوير والتوسع؟

- كيف يتم تحديد القادة والمؤيدين واستدامتهم على مستويات مختلفة من النظام لدعم التطوير والتوسع؟ كيف يتم تخفيف أو تقليص معارضي عملية التغيير؟
- كيف يتم توفير الموارد للمبادرات على المدى المتوسط والطويل (ماليًا وعينيًا) وما العملية/الاستراتيجية لتأمين هذه الموارد؟

كيف يمكن تعزيز الصلة بين جمع الأدلة حول التطوير والتوسع ووضع هذه المعرفة موضع التنفيذ؟

- كيف يتم تعزيز القدرة على التكيف بين صانعي القرار والمؤسسات الرئيسية؟
- كيف ساهمت عمليات المختبر في كل تدخل (بحث) نحو التوسع، وما المكونات الأساسية لآليات التعلم التكيفي التي يمكن أن تساعد في توسيع نطاق تدخلات التعليم؟
- ما نوع الأدوات أو الدعم الذي يحتاجه صانعو القرار لتوسيع نطاق التدخلات التعليمية الفعالة بما يتجاوز الأدلة وحدها، ولمن، وبأي شكل؟

للإجابة على هذه الأسئلة، أجرت هذه الدراسة مسارين من البحث: ١) تعلم المزيد حول كيفية حدوث التوسع، وعلى وجه الخصوص، اختبار الفرضيات التي تكمن وراء محركات التوسع الرئيسية المحددة في أبحاث مركز التعليم العالمي وغيرها من الأبحاث السابقة وتطوير نظريات جديدة حسب الحاجة؛ و٢) تعلم المزيد حول كيفية دعم عملية التوسع في التعليم والتحقيق في الدور الذي يمكن أن يلعبه منهج التعلم المستمر مع المنظمات الوسيطة. على الرغم من وجود الكثير من الأدلة بالفعل حول ماهية محركات التوسع الرئيسية، إلا أن هناك حاجة إلى مزيد من الأدلة والإرشادات حول كيفية حدوث التوسع وكيف تلعب الدوافع المحددة سابقًا دورًا، لا سيما في التعليم. بالنسبة لدراسة الحالة هذه على وجه الخصوص، فحص مركز التعليم العالمي على وجه التحديد (١) رحلة توسيع نطاق برنامج التعليم المالي في المدارس، (٢) معيقات التطوير والتوسع التي تمت مواجهتها ومعالجتها أثناء العملية، و(٣) إذا ما كان مختبر التطوير والتوسع قد ساهم في عملية التوسع، وكيف.

دراسات حالة RTSL

الدراسة جزء من منهج دراسة حالة مقارنة، حيث يعمل كل مختبر كحالة فردية ويستخدم كل منها نهجًا مشتركًا لجمع البيانات وتحليلها وإعداد التقارير. تم تضمين المرونة في النهج للسماح بظهور جوانب غير متوقعة. كما أوضح Yin ، "بشكل عام، تعتبر دراسات الحالة هي الطريقة المفضلة عندما (أ) يتم طرح أسئلة" كيف "أو" لماذا "، (ب) لا يتحكم الباحث في الأحداث، و(ج) يكون التركيز على ظاهرة معاصرة في سياق الحياة الواقعية ". وشدد كذلك على أن الحاجة إلى دراسات الحالة "تنشأ من الرغبة في فهم الظواهر الاجتماعية المعقدة" - مثل عملية التوسع في التعليم - حيث يكون السياق الفردي وثيق الصلة بالموضوع. تماشياً مع هذه المعايير، تسعى دراسات الحالة في مختبر التطوير والتوسع إلى الإجابة عن أسئلة "كيف" و"لماذا" حول التوسع في التعليم -التي تركز على عمليات التوسع التي تحدث في وقت متزامن مع الدراسة- والتي تعتمد بشكل كبير على السياق المحلي، مع إعطاء أهمية كبيرة لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة مع الأخذ بعين الاعتبار وجود العديد من المتغيرات الدخيلة.

تضمنت معايير اختيار دراسات الحالة ما يلي:

١. الطلب (شريك محلي ملتزم له اهتمامات وقدرة على المشاركة)؛
٢. دليل على فعالية المبادرة التي يجري توسيع نطاقها؛
٣. التوقيت الاستراتيجي (عندما يكون هناك عملية إصلاح جارية أو محفز آخر للاستفادة منها)؛
٤. الإرادة السياسية وكسب تأييد الشركاء الحكوميين؛
٥. وقضية تعليمية حاسمة تواجه العديد من البلدان ليتم معالجتها.[١٣٨]

بالإضافة إلى ذلك، سعت الدراسة بشكل مقصود إلى التأكد من وجود التنوع في اختيار دراسات الحالة، بما في ذلك الموقع الجغرافي، والسياقات الهشة والمتأثرة بالأزمات، ونوع التدخل التعليمي والمستفيدين المستهدفين، والمرحلة التي وصلتها عملية التوسع، ومسار التوسع المتبع. كان الأساس المنطقي لعملية الاختيار الطبقية هذه هو السماح بإجراء بحث متعمق في كيفية عمل محاور البحث الرئيسية عبر سياقات مختلفة، وفي مراحل مختلفة من التوسع، وعند قياس أنواع مختلفة من المبادرات. في الوقت نفسه، سمحت العينة الطبقية هذه أيضًا باختبار أحد فرضيات الدراسة - على الرغم من الاختلافات في السياق، غالبًا ما تواجه التدخلات في عملية التوسع تحديات وفرصًا مشتركة وستستفيد من تبادل المعرفة مع الجهود الأخرى.

تم جمع البيانات الأولية والثانوية من قبل مركز التعليم العالمي وباحثي مختبر التطوير والتوسع . بالنسبة للبحث الأساسي، طور مركز التعليم العالمي مجموعة من الأدوات لتوثيق رحلة توسيع نطاق المشاركين في المختبر، ودور مجالات العمل الرئيسية في توسيع نطاق الأثر، وتطور مختبرات التطوير والتوسع نفسها. وشملت هذه أدلة المقابلات، وقوائم المراجعة، وعقد استطلاعات التقييم، وأوراق عمل التقارير ربع السنوية، ونماذج لتطوير ملخصات بحث متعمقة حول "محاور" محددة. تم جمع البيانات الأساسية والثانوية لكل حالة قياس (بما في ذلك معلومات عن بيئة التعليم في كل بلد والبحوث الحالية حول التدخل المعين الذي يتم قياسه).

لتحليل البيانات، استخدم مركز التعليم العالمي إطارًا مفاهيميًا لتوسيع نطاق التعليم تم تطويره من مراجعة أدبيات القياس وتم تنقيحه بشكل أكبر بواسطة مشروع Millions Learning (في حد ذاته مراجعة للبحوث الحالية حول التوسع بالإضافة إلى أربعة عشر دراسة حالة متعمقة). يشتمل إطار عمل تعلم الملايين على ١٤ مكونًا أساسيًا (أو محاور قياس رئيسية) في مجموعات مختلفة اعتمادًا على السياق، تساهم في توسيع نطاق الابتكارات والممارسات الفعالة التي تعمل على تحسين التعلم. هذه المكونات الأساسية هي عناصر تم العثور عليها لتكون ضرورية لتصميم وتقديم وتمويل وتعزيز بيئة تمكن من التوسع المستدام للتعليم عالي الجودة. للحصول على مناقشة أكثر تفصيلاً حول مجالات التوسع الفردية، راجع "تعلم الملايين: توسيع نطاق التعليم الجيد في البلدان النامية."[١٣٩] بالإضافة إلى ذلك، استخدم الإطار المفاهيمي أيضًا البحث حول أطر الأنظمة - وعلى وجه التحديد، مفهوم "نقاط النفوذ" (التي ابتكرتها[١٤٠] Donnella Meadows) لتحديد أدوات التدخل الصغيرة ولكن القوية في نظام ينتج فيه عن تغيير بسيط في عنصر واحد نتائج أكبر أضعافًا من التغييرات في النظام ككل.

لهذا التقرير تم تنظيم البيانات أولاً في أربعة محاور عريضة محددة في إطار عمل "تعلم الملايين": ١) التصميم، ٢) التسليم، ٣) التمويل، ٤) بيئة مواتية للنطاق المستدام. ضمن كل محور، تم بعد ذلك ترميز البيانات في فئات فرعية بواسطة محرك أو مشكلة فردية - مستمدة من القائمة الأصلية المكونة من ١٤ محركًا أساسيًا مع السعي أيضًا إلى تحديد محركات أو رافعات أو سمات إضافية غير مدرجة في إطار العمل الأصلي. من هذا الترميز، حدد مركز التعليم العالمي قائمة أولية بالمواضيع والموضوعات الناشئة باعتبارها ذات صلة أو مثيرة للاهتمام. ثم عمل مركز التعليم العالمي على تحسين وتجسيد هذه المحاور والمواضيع وتطوير مجموعة أولية من النتائج من خلال مزيد من الدراسة للبيانات الخام وتثليث المعلومات من خلال مقابلات ومناقشات إضافية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. لتحديد مجالات التقارب والاختلاف -بالإضافة إلى التفسيرات البديلة المحتملة للنتائج- قام مركز التعليم العالمي بمراجعة نتائجها مع العلم الحالي لأدب التوسع، وكذلك مقارنة نتائج دراسة الحالة هذه مع الخبرات في مختبرات التوسع الأخرى. من خلال عدة جولات من البحث والتشاور حول البيانات والتحليل، واصل مركز التعليم العالمي تنقيحها وتحليلها.

تمت مشاركة النتائج مع أعضاء المختبر، قبل الانتهاء منها. تمت مراجعة التقرير أيضًا من قبل أصحاب المصلحة الرئيسيين في الأردن، بما في ذلك مدير مختبر التطوير والتوسع، وباحث مختبر التطوير والتوسع، بالإضافة إلى ممثلين عن البنك المركزي الأردني، والمركز الوطني لتطوير المناهج الدراسية، وإنجاز. قام أعضاء المختبر أيضًا بمراجعة وتقديم الملاحظات حول الاعتبارات.

هناك معيقات حول استخدام النهج القائم على دراسة الحالة، بما في ذلك عدم القدرة على إثبات السببية أو إجراء تعميمات واسعة ومخاطر التحيز. قد يوجد أيضًا تحيز في الاختيار حيث قد تكون معايير الاختيار المستخدمة قد أدت إلى عينة من الحالات التي يرجح أن تتوسع بنجاح أكبر من متوسط البرنامج التعليمي، مما قد يحد من إمكانية تعميم النتائج. علاوة على ذلك، يدرك مركز التعليم العالمي أن لعب دور نشط كوسيط في دعم التوسع في كل حالة سيؤثر على التحيز في التحليل. على وجه الخصوص، هناك خطر يتمثل في أن دور Brookings -وهي مؤسسة فكرية معروفة- قد أثر على عملية التوسع ودور المحاور الرئيسية أثناء إجراء عمليات مختبر التطوير والتوسع بطريقة لن تكون صحيحة بدون مشاركتها. من خلال تحديد هذه المحددات، يهدف مركز التعليم العالمي إلى ضمان الشفافية مع القارئ. بالإضافة إلى ذلك، استخدم مركز التعليم العالمي استراتيجيات لتقليل الذاتية والتحيزات (Peshkin، ١٩٨٨؛ Creswell ٢٠٠٩).[١٤١]

الملحق الثاني

أعضاء مختبر التطوير والتوسع

مدير مختبر التطوير والتوسع: الدكتور مراد عوض، مدير إدارة البحث والتطوير، إنجاز

باحثو مختبر التطوير والتوسع: غيدا حامد، مديرة البحث والتطوير والعلاقات الدولية، إنجاز (٢٠٢٠-٢٠٢٢)؛ غيث الشقيري، البحث والتطوير، إنجاز (٢٠١٩-٢٠٢٠)؛ فرح أبو سيف، البحث والتطوير، إنجاز (٢٠٢٠).

ختام عبابنة، مديرة إدارة الإشراف والتدريب، وزارة التربية والتعليم

ميادة أبو جابر، المؤسس والرئيس التنفيذي لعالم الحروف*

علي أبو كميل، أخصائي أول في القطاع الخاص، البنك الدولي الأردن*

وفاء موسى العبداللات، مدير إدارة التعليم، وزارة التربية والتعليم*

مها العبداللات، الإشراف على شركات التمويل الأصغر ومكاتب الائتمان، البنك المركزي الأردني*

نواف عجرمة، الأمين العام، وزارة التربية والتعليم

عمرو أحمد، رئيس وحدة الشمول المالي، البنك المركزي الأردني، ومنسق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي*

محمد عمايرة، المدير التنفيذي لدائرة الاستقرار المالي، البنك المركزي الأردني

دولة الأستاذ الدكتور عدنان بدران، رئيس مجلس إدارة المركز الوطني لتطوير المناهج*

مها البهو، الرئيس التنفيذي للشركة الأردنية للمدفوعات والتقاص (جوباك)*

الدكتورة نيلي البنا، أستاذ مساعد، برنامج إعداد المعلمين، جامعة البتراء

الأستاذة الدكتورة ربا بطينة، المدير التنفيذي السابق للمركز الوطني للمناهج

محمد الدويك، رئيس وحدة الخدمات المالية الرقمية والابتكار، الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، البنك المركزي الأردني

معالي المهندس مثنى الغرايبة، وزير الاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال السابق

الدكتورة شيرين حامد، المدير التنفيذي، المركز الوطني لتطوير المناهج

الدكتور رياض الهنداوي، مدير معهد الدراسات المالية والمصرفية

فالنتينا قسيسية، الرئيس التنفيذي لمؤسسة عبد الحميد شومان

الدكتورة يارا قطامي، مديرة للشركات الصغيرة والمتوسطة، مديرة مركز أعمال نشميات، البنك الأهلي الأردني

الدكتورة وفاء الخضرا، عميد كلية اللغات والاتصال، الجامعة الأمريكية في مادبا

الدكتور أسامة جرادات، رئيس قسم اللغة العربية، إدارة المناهج والكتب المدرسية، وزارة التربية والتعليم

معالي السيدة هالة لطوف، وزير التنمية الاجتماعية السابق

معالي الأستاذ الدكتور عزمي محافظة، رئيس المركز الوطني لتطوير المناهج

الدكتور ماهر المحروق، مدير عام جمعية البنوك في الأردن، اللجنة الفنية الوطنية للتثقيف المالي (*FETC*)

الدكتور علاء المخزومي، مساعد عميد كلية التربية، قسم المناهج وطرق التدريس، جامعة اليرموك

الدكتورة هناء ملحس، مؤسسة ومديرة مدارس المشرق الدولية

رائد مدانات، مدير إدارة مشروع الشباب والتكنولوجيا والتوظيف، وزارة الاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال

الدكتور محمد الجدوع، مدير إدارة المتابعة والتقييم وضمان الجودة السابق، وزارة التربية والتعليم

معالي السيدة هيفاء النجار، وزير الثقافة*

المهندسة ربا العمري، المدير العام، مركز الملكة رانيا للتعليم وتقنية المعلومات

الدكتور عدلي قندح، المدير العام السابق لجمعية البنوك في الأردن *

الدكتور وليد قصراوي، المدير لوحدة حماية المستهلك المالي، البنك المركزي الأردني

ندى رواضية، منسقة التربية المالية، وزارة التربية والتعليم

دينا شومان، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة نهجي*

منى سختيان، نائب رئيس مجلس إدارة، صندوق المرأة للتمويل الأصغر*

الدكتور علي ياغي، مدير عام صندوق الحسين للإبداع والتميز، فريق إدارة المشروع في البنك المركزي

إيهاب زيتاوي، مدير المنح، مؤسسة عبد الحميد شومان

جيهان عريفج، منسقة الثقافة المالية، وزارة التربية والتعليم

* عضو مختبر سابق

الملحق الثالث

القائمة الكاملة لأعضاء المجموعة الاستشارية الدولية لتعليم الملايين (٢٠١٧—٢٠١٩ و ٢٠١٩—٢٠٢١)

الرئيسة المحترمة (٢٠١٧-٢٠١٩): جوليا جيلارد، رئيس وزراء أستراليا السابع والعشرون، الرئيس السابق لمجلس الإدارة ، الشراكة العالمية للتعليم، وزميل متميز، مركز التعليم العالمي، معهد بروكينغز

رئيس (٢٠١٩-٢٠٢١): خايمي سافيدرا، الممارسات العالمية للتعليم، البنك الدولي، وزير التعليم السابق لعام ٢٠٢١، الحكومة بيرو

مودوبى ادفسو اوليتجوا، مديرة، العام لمركز شراكة التعليم (*TEP Center*)

مانوس أنتونينيس، مدير، التقرير العالمي لرصد التعليم

لويس بنفينيست المدير الإقليمي للتنمية البشرية، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، البنك الدولي

تيريزا بيتانكورت، سالم أستاذة في الممارسة العالمية، كلية بوسطن للخدمة الاجتماعية، مديرة برنامج أبحاث الأطفال والشدائد

لاري كولي، مستشار أول ورئيس فخري، *Management Systems International* زميل أول غير مقيم، مؤسسة *Brookings*

كلوديا كوستين، مديرة مركز التميز والابتكار في سياسات التعليم (*CEIPE*)، مؤسسة *Getulio Vargas*

لويس كراوتش خبير اقتصادي أول، مجموعة التنمية الدولية ، *RTI International*،جون فلوريتا نائب المدير التنفيذي العالمي ، مدير السياسات والاتصالات ، مختبر عبد اللطيف جميل لمكافحة الفقر (*J-PAL*)

لورا غيرون، نائب الرئيس، شركاء في توسيع نطاق جودة الصحة والوصول إليها

يانيث جيها توفار، الرئيس التنفيذي لجمعية المختبرات الصيدلانية للبحث والتطوير (أفيدرو) وزير التعليم السابق ، حكومة كولومبيا

خافيير جونزاليس، مدير *SUMMA* ، أستاذ منتسب ، مركز دراسات التنمية ، جامعة كامبريدج

ساني غراهن لاسونن عضو البرلمان، وزير التربية والتعليم السابق ، فنلندا

أفضل حبيب، المؤسس المشارك ورئيس قسم الهجرة ، *Kidogo*

راشيل هينتون كبير مستشاري التعليم، مكتب التنمية والكومنولث الخارجي في المملكة المتحدة

ميساء جلبوط الرئيس التنفيذي المؤسس، مؤسسة عبد الله الغرير للتعليم ، زميل غير مقيم ، معهد بروكينغز

كاساندرا كيليمؤسس وكبير المستشارين ، *Pottinger* ؛ مؤسس *C-Change*،

شيف كيمكا ،نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة صن ؛ رئيس مؤسسة التعليم والقيادة العالمية (*tGELF*)

هومي خاراس زميل أول ، الاقتصاد العالمي والتنمية ، معهد بروكينغز

اللورد جيم نايت، مدير تربية سقلة

ويندي كوب، الرئيس التنفيذي والشريك المؤسس، *Teach For All*

لوسي ليك الرئيس، التنفيذي لشركة *Camfed International*

روث ليفين الرئيس التنفيذي، شريك، *IDinsight*

يوهانس لين زميل أول غير مقيم ، معهد بروكينغز

باحث مقيم متميز ، منتدى الأسواق الناشئة ، مستشار أول ، معهد النتائج للتنمية

تمار مانوليان أتينك،زميل أول غير مقيم، مركز التعليم العالمي ، معهد بروكينغز

نديم متى ، رئيس وعضو مجلس إدارة مؤسس، معهد النتائج السريعة

جو ماكنون ، الشريك المؤسس، *Shared Nation* ؛ المؤسس المشارك والكلية ، معهد المليارات

كريستين مولينو ، نائب الرئيس، التأثير الاجتماعي ، ليفر فور تشينج

تاميلا نوبوا ، المدير العام، *Impact (Ed) International* (سابقًا *Discovery Learning Alliance*)

داريوس أوجوتو، مدير التعليم الجامعي ، وزارة التربية والتعليم ، كينيا

لانت بريتشيت، مدير أبحاث *RISE* ، كلية بلافاتنيك للإدارة الحكومية ، جامعة أكسفورد

راماناثان رامانان، نائب الرئيس الأول ، خدمات تاتا الاستشارية ؛ أول مدير للبعثة ، *Atal Innovation Mission Niti Aayog*

ناثان ريتشاردسون، نائب الرئيس التنفيذي، *Red Ventures*

سارة روتو، السكرتير الإداري الأول ، وزارة التربية والتعليم

آصف صالح، المدير التنفيذي ، براك

جوس شميدلين، رئيس وكبير موظفي الإيرادات ، *Merlyn Mind*

فيليب شميدت، مدير التعاون في التعلم الرقمي ، *MIT Media Lab*

ليسبيت ستير، مديرة اللجنة الدولية لتمويل فرص التعليم العالمية

كيدريس توريجاجيندا، مديرة مديرية معايير التعليم ، وزارة التربية والتعليم والرياضة ، أوغندا

جاستن فان فليت، رئيس عالمهم ؛ المدير التنفيذي ، تحالف الأعمال العالمي للتعليم

إميليانا فيغاس، مديرة مشاركة وزميلة أولى ، مركز التعليم العالمي ، معهد بروكينغز

ريبيكا وينثروب، مديرة مشاركة وزميلة أولى ، مركز التعليم العالمي ، معهد بروكينغز

إليا زولو، المدير التنفيذي ، المعهد الأفريقي لسياسة التنمية (*AFIDEP*)

أليكس زوين، الرئيس التنفيذي ، صندوق الابتكار العالمي

ملاحظات النهاية

١. , *INJAZ*: *Engaging the Private Sector for Greater Youth Employability in Jordan* (Washington D.C.: Center for Universal Education at Brookings, 2016), https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/07/FINAL-INJAZ-Case-Study.pdf.

٢. and Dropout of Syrian Refugees in Jordan"(HiCN Working Paper 324, The Households in Conflict Network, April 2020), https://hicn.org/wp-content/uploads/sites/10/2020/04/HiCN-WP-324.pdf.

٣. 2022), http://data.uis.unesco.org/.

٤. *Future Development* (blog), The Brookings Institution, January 27, 2022, https://www.brookings.edu/blog/future-development/2022/01/27/syrian-refugees-in-jordan-a-decade-and-counting/.

٥. https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=JO.

٦. *QRF Fact Sheet*: *Refugee Education in Jordan* (Amman: Queen Raina Foundation, December 2017), https://www.qrf.org/sites/default/files/2019-05/refugee_education_in_jordan_en_condensed.pdf.

٧.

٨.

٩. (OECD, 2019), https://www.oecd.org/pisa/publications/PISA2018_CN_JOR.pdf.

١٠. "Tawjihi Pass Rate Stands at 60.8% — Education Minister," Jordan Times, August 16, 2021, http://www.jordantimes.com/news/local/tawjihi-pass-rate-stands-608-%E2%80%94-education-minister

١١. *Youth Transitions to Adulthood in Jordan*: *High Aspirations, Challenging Realities* (UNICEF, November 2021), https://www.unicef.org/jordan/media/8361/file/Youth%20Transitions%20to%20Adulthood%20in%20Jordan.pdf.

١٢. *UNICEF and the COVID-19 Response for Education in Jordan*: *One Month On* (UNICEF Jordan, April 2020), https://reliefweb.int/report/jordan/unicef-and-covid-19-response-education-jordan-one-month.

١٣. https://arij.net/projects/Who-is-responsible-en/reports/rep07.html.

١٤.

١٥. https://www.dailysabah.com/world/students-in-jordan-return-to-school-after-almost-a-year/news.

١٦ (Washington, D.C.: World Bank Group, 2021).

١٧. *Youth Transitions to Adulthood in Jordan*; World Bank, "Jordan: US$112 Million to Finance National Employment Program in the Private Sector, Focused on Jobs for Youth and Women," press release, December 22, 2021, https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2021/12/22/jordan-us-112-million-to-finance-national-employment-program-in-the-private-sector-focused-on-jobs-for-youth-and-women.

١٨. September 2, 2022), https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.1524.ZS?locations=JO.

١٩ (Amman: Queen Rania Foundation, May 2018), https://www.qrf.org/sites/default/files/2019-07/gender_and_education_in_jordan_en_condensed.pdf; National Committee for Human Resource Development, *Education for Prosperity*: *Delivering Results*: *A National Strategy for Human Resource Development* 2016 – 2025 (Amman: NCHRD, 2015), https://jordankmportal.com/resources/education-for-prosperity-delivering-results-a-national-strategy-for-human-resource-development-2016-2025.

٢٠. *g, Youth Transitions to Adulthood in Jordan*.

٢١. *Education for Prosperity*.

٢٢. *, Youth in Jordan: Transitions from Education to Employment* (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2014), https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR556.html.

٢٣. https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion.

٢٤. Panel Data Analysis," *Journal of Economic Structures* 9, 37 (2020), https://doi.org/10.1186/s40008-020-00214-4.

٢٥. *, Financial Inclusion for Women: A Way Forward* (CARI and CIPPEC, 2018), https://www.g20-insights.org/policy_briefs/financial-inclusion-for-women-a-way-forward/.

٢٦.

٢٧. *International Journal of Manpower* 42, no. 8 (2021): 1500–26; Mayssoun Sukarieh, "On Class, Culture, and the Creation of the Neoliberal Subject: The Case of Jordan," *Anthropological Quarterly* 89, no. 4 (2016): 1201–25.

٢٨. https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data.

٢٩. *Mobile Money and Financial Inclusion of Refugees in Jordan: Hope or Hype?* Henry J. Leir Institute, The Fletcher School of Law and Diplomacy, Tufts University, July 2021, https://sites.tufts.edu/journeysproject/files/2021/07/M-Wallets_ESSAY.pdf.

٣٠. *Financial Inclusion Report* 2018-2020 (Amman: Central Bank of Jordan, March 2021), https://www.cbj.gov.jo/EchoBusv3.0/SystemAssets/PDFs/Financial%20Inclusion%20Report%202018%20-2020.pdf.

٣١. *Youth Well-Being Policy Review of Jordan* (Paris: EU-OECD Youth Inclusion Project, 2018), https://www.oecd.org/dev/inclusivesocietiesanddevelopment/Youth_well_being_policy_review_Jordan.pdf.

٣٢. https://www.oecd.org/countries/jordan/youth-issues-jordan.htm.

٣٣. Omar and Inaba, "Does Financial Inclusion Reduce Poverty and Income Inequality in Developing Countries?"

٣٤. Modern Law Review 73, no. 6 (2010): 985–1004; OECD, *Advancing the Digital Financial Inclusion of Youth: Report Prepared for the G20 Partnership for Financial Inclusion by the OECD* (OECD, 2020), https://www.oecd.org/daf/fin/financial-education/advancing-the-digital-financial-inclusion-of-youth.pdf.

٣٥. *Advancing the Digital Financial Inclusion of Youth*.

٣٦. *Advancing the Digital Financial Inclusion of Youth*; Geert Van Campenhout, "Revaluing the Role of Parents as Financial Socialization Agents in Youth Financial Literacy Programs," *The Journal of Consumer Affairs* 49, no. 1 (2015): 186–222.

٣٧.

٣٨. *Citizenship, Social and Economics Education* 17, no. 1 (2018): 56–80, https://doi.org/10.1177/2047173417719555.

٣٩. *Advancing the Digital Financial Inclusion of Youth*.

٤٠. https://www.devex.com/organizations/central-bank-of-jordan-cbj-121952.

٤١. https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=261.

٤٢. *The National Financial Inclusion Strategy* 2018 - 2020 (Amman: Central Bank of Jordan, 2018), https://www.cbj.gov.jo/EchoBusv3.0/SystemAssets/PDFs/2018/The%20National%20Financial%20Inclusion%20Strategy%20A9.pdf.

٤٣. - dan," *Education Plus Development* (blog), The Brookings Institution, July 10, 2015, https://www.brookings.edu/blog/education-plus-development/2015/07/10/getting-millions-to-learn-injaz-works-for-greater-youth-employability-in-jordan/.

٤٤.

٤٥. *Scaling Up -- From Vision to Large-Scale Change*: *A Management Framework for Practitioners*, 3rd ed. (Washington D.C.: Management Systems International, 2016), https://www.msiworldwide.com/additional-resources/msi-scaling-framework.

٤٦. *The Scale-Up Effect in Early Childhood and Public Policy*: *Why Interventions Lose Impact at Scale and What We Can Do About It* (New York, NY: Routledge, 2021).

٤٧. *Getting to Scale*: *How to Bring Development Solutions to Millions of Poor People* (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2013), 26; Johannes Linn and Richard Kohl, "Scaling Principles" (paper prepared for the Scaling Community of Practice, 12 December 2021), https://www.scalingcommunityofpractice.com/wp-content/uploads/bp-attachments/8991/Scaling-Principles-Paper-final-13-Dec-21.pdf; List, Suskind, and Supplee, *The Scale-Up Effect in Early Childhood and Public Policy*; CGIAR, *Scaling Brief #2*: *Scaling Principles* (Bonn: Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit, December 2020), https://cgspace.cgiar.org/handle/10568/110630.

٤٨. *Beginning With the End in Mind*: *Planning Pilot Projects and Other Programmatic Research for Successful Scaling Up* (Geneva: World Health Organization, 2001), https://expandnet.net/PDFs/ExpandNet-WHO%20-%20Beginning%20with%20the%20end%20in%20mind%20-%202011.pdf.

٤٩.

Implementation," OECD Education Working Paper No. 239, 8 December 2020, 12.

٥٠. *Nine Steps for Developing a Scaling-Up Strategy* (Geneva: World Health Organization, 2010), 21, https://expandnet.net/PDFs/ExpandNet-WHO%20Nine%20Step%20Guide%20published.pdf.

٥١. *Taking Innovations to Scale*: *Methods, Applications and Lessons* (Washington, D.C.: Results for Development Institute, September 2014), https://www.msiworldwide.com/additional-resources/taking-innovations-scale-methods-applications-and-lessons; Simmons, Ghiron and Fajans, *Nine Steps for Developing a Scaling-Up Strategy*, 21.

٥٢. *The New Meaning of Educational Change*, 5th ed. (New York: Teachers College Press, 2016).

٥٣. *The New Meaning of Educational Change*.

٥٤. *Getting to Scale;* Linn and Kohl, "Scaling Principles"; Erin Worsham, Kimberly Langsam, and Ellen Martin, *Leveraging Government Partnerships for Scaled Impact,* Scaling Pathways Series (Innovation Investment Alliance, Skoll Foundation, and CASE at Duke, September 2018), https://centers.fuqua.duke.edu/case/wp-content/uploads/sites/7/2020/11/Scaling-Pathways_Leveraging-Government-Partnerships.pdf.

٥٥. *Improving Children's Reading and Math at Large Scale in Côte d'Ivoire*: *The Story of Scaling PEC* (Washington, D.C.: Center for Universal Education at Brookings, 2021), https://www.brookings.edu/research/improving-childrens-reading-and-math-at-large-scale-in-cote-divoire/.

٥٦. *Scaling Impact*: *Innovation for the Public Good* (New York: Routledge; Ottawa: International Development Research Centre, 2019), https://www.idrc.ca/en/book/scaling-impact-innovation-public-good; Erin Worsham, Kimberly Langsam, and Ellen Martin, *Using Data to Power Scale*, Scaling Pathways Series (Innovation Investment Alliance, Skoll Foundation, and CASE at Duke, June 2020), https://centers.fuqua.duke.edu/case/wp-content/uploads/sites/7/2020/06/ScalingPathways_UsingDataToPowerScale_June23_2020_FINAL.pdf.

٥٧.

at Scale" (position paper, 2022).

٥٨. *Leveraging Government Partnerships for Scaled Impact*.

٥٩. *Scaling Up -- From Vision to Large-Scale Change;* Larry Cooley and Julie Howard, *Scale Up Sourcebook* (West Lafayette, IN: Purdue University, 2019): 17, https://docs.lib.purdue.edu/scaleup/sourcebook/book/1/; Cooley and Linn, *Taking Innovations to Scale;* Jenny Perlman Robinson and Rebecca Winthrop with Eileen McGivney, *Millions Learning*: *Scaling Up Quality Education in Developing Countries* (Washington, D.C.: Center for Universal Education at Brookings, 2016), https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/04/FINAL-Millions-Learning-Report-1.pdf; Simmons, Fajans, and Ghiron, *Beginning with the End in Mind*.

٦٠. *Scaling Impact,* 69.

٦١.

and Practice," Working Paper 5, Wolfensohn Center for Development at Brookings, October 2008, https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/10_scaling_up_aid_linn.pdf; Fullan, *The New Meaning of Educational Change*.

٦٢. accessed 14 April 2022, https://www.afi-global.org/global-voice/maya-declaration/.

٦٣. *Financial Inclusion Diagnostic Study in Jordan* 2017: *Synthesis Report* (Amman, Jordan: Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH and the Central Bank of Jordan, 2017), https://www.cbj.gov.jo/EchoBusv3.0/SystemAssets/PDFs/2018/Financial%20Inclusion%20Diagnostic%20Study%20in%20Jordan%202017.pdf.

٦٤. *The National Financial Inclusion Strategy* 2018 – 2020.

٦٥. *Scale Up Sourcebook*; Cooley and Linn, *Taking Innovations to Scale*, 14; Perlman Robinson and Winthrop with McGivney, *Millions Learning*: *Scaling Up Quality Education in Developing Countries*.

٦٦.

٦٧. *Scaling Innovation*: *Good Practice Guides for Funders* (IDIA, June 2017), https://www.idiainnovation.org/s/ScalingInnovationGoodPracticeGuide.pdf.

٦٨. *Getting to Scale*.

٦٩. *Getting to Scale*; International Development Innovation Alliance (IDIA), *Scaling Innovation*; Linn and Kohl, "Scaling Principles," 12.

٧٠. *Scale Up Sourcebook*, 18.

٧١.

٧٢. *INJAZ*: *Engaging the Private Sector for Greater Youth Employability in Jordan*.

٧٣.

٧٤. *Leveraging Government Partnerships for Scaled Impact*.

٧٥.

٧٦.

٧٧. *Millions Learning*: *Scaling Up Quality Education in Developing Countries*; Simmons, Fajans, and Ghiron, *Beginning with the End in Mind*; Worsham, Langsam, and Martin, *Leveraging Government Partnerships for Scaled Impact*.

٧٨. *Scaling Up -- From Vision to Large-Scale Change*, 20. .

٧٩. *Scaling Innovation*.

٨٠. *Taking Innovations to Scale;* Perlman Robinson and Winthrop with McGivney, *Millions Learning*: *Scaling Up Quality Education in Developing Countries*, 88.

٨١.

٨٢. *Leveraging Government Partnerships for Scaled Impact*.

٨٣. Understanding Education Reform" (BA senior thesis, Yale University, December 2010).

٨٤. *Leveraging Government Partnerships for Scaled Impact*.

٨٥.

٨٦. *RTSL Quarterly Lab Report*: *Quarter* 1 *Year* 2 (unpublished report, 2020).

٨٧.

٨٨. Jonathan Stern, Bidemi Carrol, Joseph DeStefano, Benjamin Piper and Matthew Jukes, "System Supports for Effective Large-Scale Reading Interventions: Findings from the Learning at Scale Study" (Brief 3, RTI International, January 2022), https://ierc-publicfiles.s3.amazonaws.com/public/resources/BRIEF-3-%20System%20Support.pdf.

٨٩. *The New Meaning of Educational Change*, 75. .

٩٠. - ity and School Leaders," *International Journal of Educational Research* 72 (2015): 89-102.

٩١.
2017).

٩٢. Research and Development Department, INJAZ, "Field Visits Report – October and November 2019," ((unpublished) 2019).

٩٣. *Field Visits Report – October and November* 2019.

٩٤.

٩٥. *European Journal of Teacher Education* 44, no. 5 (2021): 601, 608; Richard M. Ingersoll, "The Realities of Out-of-Field Teaching," *Educational Leadership* 58, no. 8 (2001): 42-5; Anne Price, "An Overview of the Phenomenon of Teaching Out of Field," *Unterrichtswissenschaft* 45, no. 2 (2017): 102-13.

٩٦.

٩٧.

٩٨.
Whannell, "Designing Professional Development for Teachers Teaching Out-of-Field," *Professional Development in Education* 46, no. 3 (2020): 500-15; Price, "An Overview of the Phenomenon of Teaching Out of Field."

٩٩. *Teachers' Background and Capacity to Teach Personal Finance: Results of a National Study* (National Endowment for Financial Education, 2010), https://www.fdic.gov/about/advisory-committees/economic-inclusion/2011/mar3.pdf

١٠٠. *Journal of Education and Social Policy* 3,2 (2016).; Mpho M. Dichaba and Matseliso L. Mokhele, "Does the Cascade Model work for Teacher Training? Analysis of Teachers' Experiences," *International Journal of Education Sciences* 4,3 (2012), 249-254.

١٠١.
training in Latin America: Innovations and trends," (Washington, D.C: Inter-American Development Bank, 2000).

١٠٢. *Cogent Education* 3, (2016), Article no. 1139439, https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/2331186X.2016.1139439.

١٠٣.
Professional Development in Kenya."

١٠٤. -
cy Research Working Paper No. 7834, World Bank, Washington, D.C., September 2016, https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/25150.

١٠٥. -
ing Out-of-Field"; Linda Hobbs and Frances Quinn, "Out-of-Field Teachers as Learners: Influences on Teacher Perceived Capacity and Enjoyment over Time." *European Journal of Teacher Education* 44, no. 5 (2021): 627–51.

١٠٦. *Field Visits Report – October and November* 2019.

١٠٧.
in Science and Mathematics in Tanzania," *Africa Education Review* 10, no. 4 (2013), 673.

١٠٨. -
ing Practice and Student Learning," *Teaching and Teacher Education* 24, no. 1 (2008), 89.

١٠٩.
Student Learning."

١١٠. Haeyeon Jung, Christina Kwauk, Ainan Nuran, Jenny Perlman Robinson, Marijke Schouten, and Sheikh Islam Tanjeb, Lesson Study: Scaling Up Peer-to-Peer Learning for Teachers in Zambia (Washington D.C.: Washington D.C.: Center for Universal Education at Brookings, 2016), https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/07/FINAL-Lesson-Study-Case-Study.pdf.

١١١. *Field Visits Report – October and November* 2019.

١١٢.
Chen, Lydia Ross, Lindy Hamilton Mayled, Elizabeth Lopez, Yong Seok Park, and Bethany B. Smith, "Scaling a Faculty Professional Development Program to Multiple Disciplines through Disciplinary Communities of Practice Evolving from Evidence-Based Workshops" (Paper ID #18698, presented at 2017 ASEE Annual Conference & Exposition, Columbus, Ohio), https://peer.asee.org/board-68-scaling-a-faculty-professional-development-program-to-multiple-disciplines-through-disciplinary-communities-of-practice-evolving-from-evidence-based-workshops.

١١٣.

١١٤.

١١٥.

١١٦. *Scale Up Sourcebook;* Cooley and Linn, *Taking Innovations to Scale;* Hartmann and Linn, "Scaling Up"; International Development Innovation Alliance (IDIA), *Scaling Innovation*; Linn and Kohl, "Scaling Principles"; McLean and Gargani, *Scaling Impact*; Jenny Perlman Robinson, Molly Curtiss, and Patrick Hannahan, *Millions Learning Real-Time Scaling Labs*: *Emerging Findings and Key Insights* (Washington D.C.: Center for Universal Education at Brookings, 2020), https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2020/06/Millions-Learning-Real-time-Scaling-Labs-FINAL.pdf; Perlman Robinson and Winthrop with McGivney, *Millions Learning*: *Scaling Up Quality Education in Developing Countries*; Simmons, Fajans, and Ghiron, *Beginning with the End in Mind*.

١١٧. *Using Data to Power Scale*.

١١٨. *Millions Learning Real-Time Scaling Labs*, 10.

١١٩. *Scale Up Sourcebook*.

١٢٠. *Field Visits Report – October and November* 2019.

١٢١. *Scale Up Sourcebook*.

١٢٢. *Nine Steps for Developing a Scaling-Up Strategy*.

١٢٣. *Scaling Innovation*.

١٢٤. *Taking Innovations to Scale*; Amanda Fixsen, Rebecka Lundgren, Susan Igras, Victoria Jennings and Irit Sinai, *Monitoring and Evaluating Scale-Up of Health System Innovations* (Washington, D.C.: Institute for Reproductive Health, Georgetown University, 2013), https://irh.org/wp-content/uploads/2013/09/ME_Scale_Up_Briefing_Paper_Final.pdf; *Promising Practices for Scale-up*: *A Prospective Case Study of Standard Days Method® Integration* (Washington, D.C.: Institute for Reproductive Health, Georgetown University, 2013), https://www.irh.org/resource-library/promising-practices-for-scale-up-a-prospective-case-study-of-standard-days-method-integration/; International Development Innovation Alliance (IDIA), *Scaling Innovation*; CGIAR, *Scaling Brief #2*: *Scaling Principles*.

١٢٥. Scale Programs in Global Health," *Global Health*: *Science and Practice* 3, no. 4 (2015).

١٢٦. *Using Data to Power Scale*. "

١٢٧. *Using Data to Power Scale*.

١٢٨. *Scaling Innovation*, 10.

١٢٩.

١٣٠. *Improving Learning and Life Skills for Marginalized Children*: *Scaling the Learner Guide Program in Tanzania* (Washington D.C.: Center for Universal Education at Brookings, October 2021), https://www.brookings.edu/research/improving-learning-and-life-skills-for-marginalized-children/.

١٣١. *Improving Children's Reading and Math at Large Scale in Côte d'Ivoire*.

١٣٢. *Millions Learning Real-Time Scaling Labs*, 9.

١٣٣. *Learning from Changes Throughout a Scaling Process* (Washington D.C.: Center for Universal Education at Brookings, 2021), https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2021/07/Adaptation_Tracking_ENG_FINAL.pdf.

١٣٤. *Institutionalization Tracker*: *Assessing the Integration of an Education Initiative into a System* (Washington D.C.: Center for Universal Education at Brookings, 2021), https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2021/07/Institutionalization_Assessment_ENG_FINAL.pdf.

١٣٥. https://www.scalingcommunityofpractice.com/plenary-1-scaling-systems-change/

١٣٦. *Educational Technology Research and Development* 55, no. 4 (2005): 6.

١٣٧.

١٣٨. *Getting to Scale*: *How to Bring Development Solutions to Millions of Poor People* (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2013); Cynthia E. Coburn, "Rethinking Scale: Moving Beyond Numbers to Deep and Lasting Change," *Educational Researcher* 32, no. 6 (2003); Joel Samoff and E. Molapi Sebatane with Martial Dembélé, "Scaling Up by Focusing Down: Creating Space to Expand Educational Reform" (paper presented at the 2001 ADEA Biennale on Education in Africa, Arusha, Tanzania, October 7-11, 2001), http://biennale.adeanet.org/2001/papers/en_arusha_samoff.pdf; Joel Samoff, Martial Dembélé, and E. Molapi Sebatane, "'Going to Scale': Nurturing the Local Roots of Education Innovation in Africa," EdQual Working Paper 28, September 2011, https://www.edqual.org/publications/workingpaper/edqualwp28/at_download/file.pdf; Arntraud Hartmann and Johannes F. Linn, "Scaling Up: A Framework and Lessons for Development Effectiveness from Literature and Practice," Working Paper 5, Wolfensohn Center for Development at Brookings, October 2008, https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/10_scaling_up_aid_linn.pdf; Robert G. Meyer, "Going to Scale" (New York: UNICEF, 1984); Peter Uvin and David Miller, *Scaling Up*: *Thinking Through the Issues* (Providence, RI: World Hunger Program, Brown University, 1994), https://archive.globalpolicy.org/component/content/article/177-un/31630.html; Geoffrey Moore, *Crossing the Chasm*: *Marketing and Selling High-Tech Products to Mainstream Customers*, rev. ed. (New York: Harper Publishing, 1999); Everett M. Rogers, *Diffusion of Innovations*, 5th ed. (New York: Free Press, 2003); Ruth Simmons, Peter Fajans, and Laura Ghiron, *Beginning With the End in Mind*: *Planning Pilot Projects and Other Programmatic Research for Successful Scaling Up* (Geneva: World Health Organization, 2001), https://expandnet.net/PDFs/ExpandNet-WHO%20-%20Beginning%20with%20the%20end%20in%20mind%20-%202011.pdf; and Ruth Simmons, Peter Fajans, and Laura Ghiron, eds.,*Scaling Up Health Service Delivery*: *From Pilot Innovations to Policies and Programmes* (Geneva: World Health Organization and ExpandNet, 2007), https://apps.who.int/iris/handle/10665/43794.

١٣٩. *Real-Time Scaling Lab Guidelines*: *Implementing a Participatory, Adaptive Learning Approach to Scaling* (Washington D.C.: Center for Universal Education at Brookings, July 2021), https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2021/07/RTSL_Guidelines_Eng.pdf.

١٤٠. Robert K. Yin, *Case Study Research: Design and Methods*, 4th ed. (Thousand Oaks, Calif.: SAGE Publications, 2009): 2.

١٤١. *Millions Learning Real-Time Scaling Labs*: *Designing an Adaptive Learning Process to Support Large-Scale Change in Education* (Washington D.C.: Center for Universal Education at Brookings, 2018), https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2018/07/Millions-Learning-Real-time-Scaling-LabsFINAL.pdf.

١٤٢.

١٤٣. *Leverage Points*: *Places to Intervene in a System* (Hartland VT: Sustainability Institute, December 1999), https://donellameadows.org/wp-content/userfiles/Leverage_Points.pdf.

١٤٤. *Research design*: *Qualitative, quantitative and mixed methods approaches, 3rd. ed*. (Thousand Oaks, CA: Sage Publications, 2009) John W. Creswell, *Research Design*: *Qualitative, Quantitative and Mixed Methods Approaches*, 3rd. ed. (Thousand Oaks, Calif.: Sage Publications, 2009); Alan Peshkin, "In Search of Subjectivity--One's Own," *Educational Researcher* 17, no.7 (1988).

BROOKINGS

1775 MASSACHUSETTS AVE NW

WASHINGTON, D.C. 20036

https://www.brookings.edu/product/millions-learning/